



رسالة الإفصاح
ببعض ما جاء من الخطأ
في الإيضاح

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

يُمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، كما يُمنع الاقتباس منه أو التعديل أو الترجمة لأية لغة أخرى، أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر على ذلك.

[Handwritten notes, mostly illegible]

للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب: ٨٧٢٣ - ١١، بيروت - لبنان

تلفون: ٨١٩٦٨٤ - ٢٠٦١٦٦ - ٢١٥١٤٢ - ٢٠٢٢-٢

عبر نیویورک ۰۰۱۲۱۲۴۷۸۱۸۲۱

برقیاً: نابعلبکی - ٹلکس: ALAMKO 23390LE

فاکس ۰۰/۹۶۱/۱/۶۰۳۲۰۳

WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION

P.O.BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON

TEL: 819684, 306166, 315142, 603203

VIA NEW YORK 0012124781831

CABLE: NABAALBAKY, TELEX: ALAMKO 23390LE

FAX: 00/961/1/603203

رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

لابن الطراوة النحوي
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)

تحقيق
الدكتور حاتم صالح الضامن

عالم الكتب

69504
~~161~~252



مقدمة

هذا الكتاب الذي نقوم بنشره اول مرة أثر نادر من اثار ابن الطراوة النحوي الاندلسي ، الذي احتل مكانة عالية في علم العربية ، شهد له بها معاصروه وتلامذته ومن جاء بعده من العلماء .

والكتاب بعد هو الأثر الوحيد الباقي من آثاره ، ومنه وقفنا على آرائه النحوية وطرائق اسلوبه .

ومخطوطة الكتاب فريدة لا أخت لها تحتفظ بها مكتبة الاسكوريال باسبانيا . وتحقيق كتاب ما على نسخة واحدة ليس بالأمر السهل ، فثمة مشكلات اعتورت المخطوطة تمثلت في طمس قسم من الكلمات وسقوط اخرى ، ولكننا ، والحمد لله ، تغلبنا على هذه المشكلات فجاء الكتاب أقرب الى الكمال ، ولست اغالي فأدعي العصمة من الزلل ، فالعصمة لله تعالى وحده ، ورحم الله الإمام المُرَني صاحب الامام الشافعي ، الذي قال :

(لو عُورِضَ كتابُ سبعين مرةً لَوُجِدَ فيه خَطٌّ ، أبى الله أن يكونَ كتابٌ صحيحاً غيرَ كتابِهِ) .

والغيرة على تراثنا العربي الاسلامي هي التي دفعتني الى بعث هذا التراث ونفص غبار الزمن عنه .

وما من شك في ان عشاق التراث العربي وأنصاره والحريصين على نشره سيفرحون بهذا الكتاب ، اما اعداء هذا التراث والحاقدون فما أظنهم إلا مغتمين وبائسين . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

مؤلف الكتاب

أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله بن الحسين السبئي المالقي المالكي النحوي ، يُعرف بابن الطراوة .

لم تذكر المصادر سنة ولادته ولا شيئاً عن نشأته . وكل ما وصل إلينا من أخباره أنه أخذ نصيباً من العلم ، إذ رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى أشبيلية فالتقى فيها بالأعلم الشتمري وأخذ عنه كتاب سيبويه . وقصد دانية فالتقى فيها بأبي الحسن الحصري ثم انتقل إلى المربة فاتصل بأميرها المعتصم بن صمادح التجيبي ومدحه بقصائد ، ومكث فيها مدة يُقرأء النحو حتى قيل فيه : (نحوي المربة) ، ثم رجع إلى مالقة وقضى أواخر حياته فيها ، وكانت وفاته سنة ٥٢٨ هـ .

* * *

شيوخه

- تلقى ابن الطراوة العلم على علماء ، ذكرت المصادر منهم ثمانية ، وهم :
- ١ - أبو بكر بن عياش المرشاني .
 - ٢ - أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف .
 - ٣ - أبو مروان الطُّبني : عبد الملك بن زيادة .
 - ٤ - أبو مروان بن سراج : عبد الملك بن سراج .
 - ٥ - أبو بكر بن أبي الدوس : محمد بن أغلب .
 - ٦ - أبو بكر المصحفي : محمد بن هشام .
 - ٧ - هابيل بن محمد الألبيري .
 - ٨ - الأعلم الشتمري : يوسف بن سليمان .

* * *

تلاميذه :

- تردد على ابن الطراوة طلبة كثيرون فأخذوا عنه واستفادوا منه ، منهم :
- ١ - إبراهيم بن عبد القادر المعروف بابن شنيع .
 - ٢ - أبو بكر بن سليمان بن سمحون القرطبي .
 - ٣ - أحمد بن حسن الجراوي .

- ٤ - أحمد بن علي التجيبي .
- ٥ - حنون بن عبدالعزيز بن حكم .
- ٦ - زنبور بن يعسوب الحضرمي .
- ٧ - صالح بن خلف الأنصاري .
- ٨ - صالح بن عبد الملك الأوسي .
- ٩ - صالح بن علي الهمذاني .
- ١٠ - طارق بن موسى المعافري .
- ١١ - عبدالرحمن بن عبدالله أبو القاسم السهيلي .
- ١٢ - عبدالرحمن بن محمد المعروف بابن الرماك .
- ١٣ - عبدالله بن حسن اليابسي .
- ١٤ - عبدالله بن عبدالرحمن بن فائز العكي .
- ١٥ - عبدالله بن محمد البياسي .
- ١٦ - عبدالله بن محمد العبدري .
- ١٧ - عبد الملك بن مجبر البكري .
- ١٨ - عبدالوهاب بن علي القيسي .
- ١٩ - علي بن اسماعيل الخزرجي .
- ٢٠ - علي بن جامع الأوسي .
- ٢١ - القاضي عياض اليحصبي .
- ٢٢ - عيسى بن يحيى المعروف بابن الليطاني .
- ٢٣ - القاسم بن دحمان .
- ٢٤ - محمد بن سليمان بن محمد (ابن المؤلف) .
- ٢٥ - محمد بن صالح الأنصاري .
- ٢٦ - محمد بن عبدالله القيسي .
- ٢٧ - محمد بن عبيدالله الخثني المعروف بابن العريص .
- ٢٨ - محمد بن مسعود بن خليفة .
- ٢٩ - محمد بن موسى الأصبحي .
- ٣٠ - محمد بن يزيد الطائي .



آراء العلماء فيه :

- أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الطراوة على أنه كان أديباً ، وأنه كان يلقب بـ (الاستاذ) ، ولا يلقب أحد بـ بلد الاندلس بالاستاذ إلا النحوي الأديب .
- قال العماد الأصفهاني في خريدة القصر :
(وكان من الشعراء المجيدين) .
- وقال الضبي في بغية الملتبس :
(وكان رحمه الله إماماً في النحو لم يكن أحد يحفظ لكتاب سيبويه ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه) .

— وقال القفطي في إنباه الرواة :

- (وله شعر كركفة النسيم ، يلوح عليه رواء النعيم) .
- وقال ابن سعيد المغربي في كتاب المغرب :
(نحوي المريّة الذي لم يكن بها في هذه الصناعة مثله) .
- وقال ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة :
(وكان نحويّاً ماهراً أديباً بارعاً يقرض الشعر وينشئ الرسائل) .
- وقال أيضاً : (وعلى الجملة فقد كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً) .



آثاره :

- ١ - الافصح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، وسيأتي الحديث عنه .
- ٢ - ترشيح المقتدي .
- ٣ - رد الشارد الى عقل الناشد .
- ٤ - رسالة في منع استثناء الكثير من القليل .
- ٥ - رسالة فيها جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش .
- ٦ - مقالة في الاسم والمسمى .
- ٧ - المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب .



كتاب الإفصاح

هو رسالة انتقد فيها ابن الطراوة كتاب الإفصاح لأبي علي النحوي المتوفى سنة

٣٧٧ هـ .

وقد أشار ابن الطراوة الى سبب تأليف الإفصاح ، قال : (وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية . . حتى درست آثار المتقدمين ، وامتحت سبيل المؤلفين فطمسوا أعين الناظرين وخلصوا الى قلوب الناشئين) .

فكتاب الإفصاح ، كما يرى ابن الطراوة ، ليس جديراً بما أحيط به من عناية ، فهو وإن أُعد للناشئين إلا أنه (خلا من الترتيب والاحكام الذي يناسب المبتدئين) . وكتاب سيبويه عند ابن الطراوة أنفع وأيسر من كتاب الإفصاح ، وكذلك كتاب الجمل للزجاجي وكتاب الكافي للنحاس .

وقد ذكر ابن الطراوة منهجه في رسالته هذه بقوله : (وإنما قصدنا الى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير مما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه ، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه ، وأبعد مشقة من أن استوفيه) . فابن الطراوة اذن لا يعنى في نقده للإفصاح إلا بما تفرد به أبو علي النحوي أو خالف فيه سيبويه ، وقد أكد ابن الطراوة ذلك في غير موضع .

وقد تعقب ابن الطراوة أبا علي في إيضاحه ونبه على مواطن زلله ، كما يراها ، في عباراته أو أمثلته أو أحكامه أو أعاريبه أو استخدامه لقسم من المصطلحات . والرسالة بعد على قدر كبير من الأهمية لأنها الأثر الوحيد الذي وصل إلينا من آثار ابن الطراوة(*) .

(*) لم أتحدث بالتفصيل عن ابن الطراوة وكتابه الإفصاح إذ فصل فيها القول الاستاذان الفاضلان : الدكتور محمد إبراهيم البنا في كتابه : (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو) ، تونس ١٩٨٠ . والدكتور عياد عبد النبي في كتابه : (ابن الطراوة النحوي) ، السعودية ١٩٨٢ ، وقد أفدت منها كثيراً إذ لها فضل السبق في الحديث عن ابن الطراوة .

مخطوطة الكتاب :

لا يعرف لرسالة (الافصح) غير نسخة واحدة محفوظة في خزانة الاسكوريال تحت الرقم (١٨٣٠) ، ويحتفظ المجمع العلمي العراقي بنسخة مصورة عنها . تقع هذه النسخة في سبع وثلاثين ورقة ، وقياسها ٢٢ × ١٥ سم . وعدد أسطر كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً . وقد كتبت النسخة بخط مغربي واضح لكنه غير مشكول ، وهي نسخة كاملة ، عليها تعليقات كثيرة يُردُّ فيها على ابن الطراوة في تخطئه لأبي علي النحوي ، وهي تعليقات لشخص واحد ، أشير اليه أحيانا بالحرف (ش) ، وأخرى بالحرفين (ع ش) ، وأنا أميل الى أنه أبو علي الشلوين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

كتب في صفحة العنوان اسم هذه الرسالة ، وهي (كتاب رسالة الافصح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، تأليف أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي - رحمه الله وغفر له بمنه) ، وبعد هذا كتب الناسخ : كذا وجدت اسمه بخطه ، وفي صفحة العنوان ذكرٌ لناسخ هذا الكتاب وهو الاستاذ القاسم بن محمد بن ابراهيم .

منهج التحقيق :

- ١ - حصرتُ كلام أبي علي النحوي الذي ورد في هذه الرسالة بين قوسين ، وذكرتُ موضعه في كتابي أبي علي : الايضاح ، والتكملة .
- ٢ - عرّفتُ بالأعلام تعريفاً موجزاً .
- ٣ - خرّجتُ الشواهد الشعرية عدا أبيات لم أعتد الى قائلها ، وأخص بالذكر منها الأبيات التي استشهد بها ابن الطراوة على سبيل الأمثال .
- ٤ - كتبتُ الآيات القرآنية مثلما وردت في المصحف الشريف ، إلّا إذا كانت إحدى القراءات القرآنية ، فكتبتها مثلما أراد المصنف ، وخرّجتُ القراءات من كتب القراءات المشهورة .
- ٥ - خرّجتُ الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .
- ٦ - خرّجتُ الأمثال من كتب الأمثال ، وذكرتُ مناسباتها .
- ٧ - وثّقتُ أقوال علماء النحو واللغة بالرجوع الى كتبهم او المصادر التي ذكرت أقوالهم .
- ٨ - وضعتُ الزيادات التي يقتضيها السياق بين قوسين مكسورين < > من غير

إشارة إلى ذلك .
وقد أرفقت صوراً من المخطوطة لصفحة العنوان وللصفحتين الأولى والثانية
وللصفحة الأخيرة .
وأخيراً أقدم خالص شكري إلى تلميذي النجيب زهير عبدالمحسن لمساعدته لي في
نسخ مخطوطة الكتاب .
والحمد لله أولاً وآخراً إنه نعم المولى ونعم النصير .

كتاب رسالة زرافصا

كتاب رسالة زرافصا بمغضها حاتم العلوي في كتابها

تأليف: الحسن بن علي بن فضال
مصحح: محمد بن علي بن فضال
شكر: روية محمد بن علي

صفحة العنوان

عمر بن الخطاب عازر مؤيد في

- 18 -

من يفتقر فبما كنهه يتلوه انعم من نراذ غلام معرا نشر كلامه واما
 انوصد ونم مع المويوب في صرا انساب في وقتنا حيث ونهولم نبع لغز
 في بابنا يفتقره وما يليه الى اخر الكتاب تسليما له وانما نحن نجا يساعده
 لتشاركه فيه ولتوكلنا انوفا بكلنا جبر من جملنا وتفهم وهو
 وبغيرنا وبل انما كل الكلام وخرجت الرسالة عن مقيدها من الجبار
 سكر وكنا ندر لزوم البصائر السليمة والنفس من الحكمة التي ما هي
 مسبوكة من التنبية واعلمنا ان ذلك لم يزل بالشبه والتعريف وبالله نستعين
 وعليه نتوكل ونوحيه ونتم انوكل

مع تسليطنا لتعريفهم الله ملكا ملكا في انهم شكله انوفا بكلنا جبر كلامه
 من جملنا وتفهم وهو بعبارة وضربا وبل الجاني في انه انوفا بغيرنا من انهم كل
 الكلام في انهم من الجاني الى انهم من الجاني من جملنا انهم من الجاني
 تغلق نوح بغيرنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا
 كل من من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا
 وضربا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا
 وقولنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا من جملنا

الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح .
تأليف أصحاب من جملة الكتاب ، خصهم الاستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكنون
بحثه ، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته ، إذ لم يكن فيهم أحد يُسندُ اليه ، ولا بشرُّ يعول
عليه ، ولا مَنْ يلودُّ به فيذب عنه ، ولا يسكن اليه فيتعلم منه ، واشتدَّ كَلْبُ الزمان ،
والتقت حلقتا البطان ، حتى بُذِلَ الدرُّ المصون بالتافه الدون ، واستُهِيت فرائد العلوم
للعامة بالنزر الذميم ، فكيف يُشرح لهم صدرٌ ، أو يبقى لهم في الصالحات ذكرٌ .
وَقَدْ سَرَّيْ مِنْ قَيْسٍ عَيْلَانَ أَنَّنِي

رَأَيْتُ بَنِي عَيْلَانَ سَادُوا بَنِي بَكْرٍ ^(١)
وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من
المختصرات المروية ، وتظاهر المصحفين لتقدمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط
النقل عن أهل الثقة والاسناد الى الأئمة ، حتى درست آثار المتقدمين ، واعمت سبيل
المؤلفين ، فطمسوا أعين الناظرين ، وضربوا على آذان الجامعين ، وخلصوا الى قلوب
الناشئين .

لَمْ تَرَ إِلَّا كَارَهَا مُصَنَّا
خَافَضَ سِنَّ وَمُشِيلاً سِنَا ^(٢)
كَلَّ ثَقِيلٍ طَوْلَهُ إَصْبَعُ
وَأَنْفَهُ خَمْسَةُ أَشْبَارِ

(١) البيت للأخطى في شعره : ١٨٣ ، وفيه : بني العجلان .

(٢) من رجز لمدرک بن حصن الأسدي في النوادر في اللغة ٢٤٤ والمشوف المعلم ٥١٩ وروايتها : أبلي تأكلها
مُصَنَّا . وفي الاصل : فلا ترى ..

ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك عليه ، واقتربنا حِسْبَةَ اليه ، إن شاء الله تعالى .

قال الامام أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه^(٣) - رحمه الله - : (الكَلِمُ اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ) . وقال مؤلف كتاب الإيضاح^(٤) : (الكَلِمُ يَأْتَلَفُ من ثلاثة أشياء : اسمٍ وفِعْلٍ وحَرْفٍ) .

فما زعمه سيبويه منقسماً الى ثلاثة زعمه المؤلفُ ملتباً من ثلاثة ، وهذا بقض الأول ضرورة ، إلاً أَنْ ما زعمه سيبويه معقول مَقُولٌ ، وما زعمه المؤلفُ لا مَقُولٌ / ٢ و / ولا معقولٌ ، تقول : ما الشيء الذي يَنْقَسِمُ اليه الكَلِمُ ؟ فيقول : الاسمُ والفِعْلُ والحَرْفُ ، ثُمَّ تقول : ما الشيء الذي ينقسم منه الاسمُ والفِعْلُ والحَرْفُ ؟ فيقول : الكَلِمُ ، فيدورُ كُلُّ واحدٍ منها على صاحبه ، فهذا معقول مَقُولٌ .

وإذا قلت : ما الشيء الذي يأتلف من الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول : الكلام ولا يقول : الكَلِمُ ، لأنَّ الكَلِمَ منقسمٌ الى غيره لا مؤتلفٌ من غيره ، فلا يكونُ الشيءُ الواحدُ في الحالِ الواحدةِ منقسماً مؤتلفاً ، ولهذا لا تقول : ما الشيء الذي يأتلفُ منه الكَلِمُ ؟ لأنه جامعُ هذه الثلاثة لا مجموعها ، فهذا لا معقول ولا مَقُولٌ .

فإن ائتلفت هذه الثلاثة على نظامٍ نحو قولك : قَدْ قامَ زيدٌ ، كانَ كلاماً مفيداً مَقُولاً لا كَلِماً ، وإن ائتلفت على غير نظامٍ نحو قولك : قامَ قَدْ زيدٌ ، كانَ كَلِماً غيرَ مفيدٍ لا كلاماً ، فالصوابُ ما قاله سيبويه^(٥) - رحمه الله - .

فإن زَعَمَ زاعمٌ أَنَّ الروايةَ في الكتابِ إنما هي الكلامُ يأتلفُ من ثلاثة أشياء فالحملُ بإذنه ، لأنَّ من الكلامِ ما يفضل هذا الحصرُ عنه ، ومنه ما يَقَعُ دونه ، فَمِنْ ذلك : زيدٌ قائمٌ ، كلامٌ مفيدٌ خالٍ من فعلٍ وحرفٍ ، وهو أكثرُ الكلامِ لأنه الأوَّلُ بالقُوَّةِ ، ويليه في

(٣) الكتاب : ١ / ٢ ، وتوفي سيبويه سنة ١٨٠ هـ . (مراتب النحويين ٦٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٦) .

(٤) الإيضاح ٦ . وفيه : الكلام .

(٥) وقد اعترض السهيلي أيضاً على الزجاجي في عبارته في كتابه : نتائج الفكر ٦١ - ٦٢ .

الرُتْبَةُ : زيد يَقُومُ ، اسمٌ وفعلٌ خالٍ من حرفٍ ، وأقلُّ منه : لَمْ يَقُمْ زيدٌ ، لأنَّ ما قبله كالْبَسِيطِ له ، ولأنَّه نَفْيٌ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ إِيْجَابٍ ، وقد يسلم الموجب رأيه فلا ينفي قوله ، وهذا خاصةٌ تَقْلِيلُ شَرْطِهِ إذا كان على نظام .

فَأَمَّا مَا يَقَعُ ذَلِكَ الْحَصَرُ دُونَهُ فَقَوْلُكَ : لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ عمراً ، وما زَادَ عَلَيْهِ تَمَّا لَا يَتِمُّ دُونَهُ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْقَوْلِ ، وَتِمُّ الْكَلَامِ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ اسْمَيْنِ وَفِعْلٍ نَحْوُ : (زيدٌ عمراً قَصِدَ) ، وَلَا (عمراً زيدٌ قَصِدَ) ، وقد أَلَمَ سَيُوبُهُ - رحمه الله - بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي قَوْلِهِ : (زيداً مُتَطَلِّقاً ظَنَنْتُ)^(٦) ، وهذا مِنَ الْوَهْمِ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ الْبَشَرُ ، وَمَا كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ وَجَدَ فِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ ، وَلَا تَثْرِيْبٌ عَلَيْنَا فِيمَا نُلِمُّ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى سَيُوبِهِ - رحمه الله - فِي الْيَسِيرِ مِنْ نَظَرِهِ لَا بِشَيْءٍ مِنْ نَقْلِهِ ، لأنَّ تَقْلِيدَ الصَّادِقِ فِي نَقْلِهِ وَاجِبٌ ، وَالْإِعْتِرَاضُ / ٢ ظ / عَلَيْهِ فِي نَظَرِهِ جَائِزٌ ، فَمَنْ تَمَّتْ لَهُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عُوفِيَ مِنْ إِنْزَالِ الظَّنِّ بِنَا ، وَأَرَاخَ الْحَفِظَيْنِ مِمَّا نَخُوضُ فِيهِ مِنْ أَمْرِنَا . وَلَعَلَّ مَنْ يَنْظُرُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَظُنُّ عَلَيْنَا أَنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْجَمَلِ مُعَادٌ ، بَلْ مَا مِنْهَا جَمَلَةٌ إِلَّا مَخَالِفَةٌ غَيْرُهَا فِي مَعْنَاهَا كَمَا خَالَفَتْهَا فِي وَضْعِهَا ، وَهَذَا مُبَيَّنٌّ فِي (الْمَقْدِمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ وَشَرْحِ الْمَشْكَلَاتِ عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ)^(٧) إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَكَذَا يُتَقَدَّمُ بِالْعَذْرِ إِلَى بَعْضِ مَنْ يُحَوِّزُ الْأَلْفَاظَ مِنْ قَوْلِنَا : (قَصِدَ) وَنَحْوِهِ فِعْلٌ ، وَقَوْلِنَا : فِعْلٌ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٌ ، وَنَحْوِهِ تَمَّا تَسَامَحٌ فِيهِ أَهْلُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، فَلَوْ عَدَلْنَا عَنْ ذَلِكَ خَرَجْنَا عَنْ سَنَنِ النُّحُوِّ وَأَهْلِهِ فِيمَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُهُمْ ، وَانْقَادَتْ لَهُ طِبَاعُهُمْ ، وَارْتَضَتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ التَّسَامَحَ لَا يَحْمِلُ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ ، وَالتَّحَرُّزُ لَا يَزِيدُهُمْ مَنَفْعَةً فِيهِ ، وَإِذَا بَلَغَتْ حَاجَتَكَ فَلَا تَتَكَلَّفُ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ : اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ ، إِنَّمَا يَنْقَسِمُ الْكَلَامُ

(٦) فِي الْكِتَابِ ١ / ٦١ : (وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأْخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زيداً أَخَاكَ أَظُنُّ ، فَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا يَضَعُفُ : زيداً قَائِماً ضَرِبْتُ ، لِأَنَّ الْحَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا أَعْمِلَ) .

(٧) الْمَقْدِمَاتُ : أَحَدُ كُتُبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَسَيَذْكُرُهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ كَثِيرًا .

الى ثلاثة : الدعاء ، والسؤال ، والخبر ، وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلاماً^(٨) ، ولو انقسم الكلام الى اسم وفعل وحرف وجب أن يكون قولنا : رجل ، على جذته كلاماً ، وكذلك قصد ، ولم ، والباء الزائدة ونحوها ، وهذا خلف ، إنما كل واحد من هذه كلمة لا كلام .

وتقول : الحيوان ثلاثة : دارج وطائر وسابح ، فمن الدارج إنسان وهو حيوان ، ومن الطائر عقاب وهي حيوان ، ومن السابح حوت وهو حيوان ، فينبغي على هذا أن يكون رجل ، وضرب ، ومن ، كل واحدة منها على انفرادها كلام ، وهذا خلف لا يلتفت اليه .

والصواب ما قاله سيبويه^(٩) ، رحمه الله ، أن يكمل هذا الفصل بما يحيط به حتى لا يشذ منه شيء ، وهو (النطق) ، والنطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظاً أو إشارة ، وهذا ناطق ، ويليهِ (القول) وهو إفصاح اللفظ بما يقوم في ذهنه من معنى أو حكاية ، ثم يليهِ (الإخبار) ، وهو إفصاح القائل بما يقوم في ذهنه من المعاني خطاباً ٣ / و / أو مناجاة ، وبالأول يُسمى مكلماً ، وبالثاني يُسمى متكلماً ، لأن الكلام بإضافته الى المخاطب عبارة تحمل المخبر محل المخبر فيما يقوم في ذهنه من المعاني ، وفي اضافته الى اللفظ صوت تنوعه الفاظ موضوعه باتفاق الدلالة على جميع المعقولات حساً أو تخيلاً ، وهو في هذا الباب أشياء كثيرة فيها لم يعرض لها بما تفرد به ، أو قلد غيره فيه ، أو حاوله على خلاف جهته ، لأننا إنما نبسط القول فيما عرضنا له ليكون عياراً على ما عرضنا عنه فما يمكننا

(٨) وقد أخذ السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكلام ، وصحح العبارة فقال : (فالجواب أن يقال : تصحيحها أن يقال : ثلاثة أقسام : خير ، واستخبار ، وطلب ، فكل واحد من هذه كلام ، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف) . نتائج الفكر : ٦٢ .

(٩) قال سيبويه ١ / ٦٢ : (واعلم أن قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت : زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق) . وعلق ابن جني في الخصائص ١ / ١٩ فقال : (ففرق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك) .

مع احتلال الحال وتقسيم البال وسوء العشرة ، هذا العذر يَقْرُبُ عَنْهُ الخبر إن شاء الله تعالى وهو المُستعان .

فصل

قال المؤلف : (الاسم في باب الاسناد اليه والحديث عنه أعم من الفعل)^(١٠) ، ففاضل بين الاسم والفعل في الاخبار عَنْ كُلِّ واحدٍ منهما ، والفعل لا يُخْبَرُ عنه ولا يُسْنَدُ اليه البتة ، وإنما يفاضل بين الشيئين إذا اجتمعا في وصفٍ وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك الوصف وهما جميعاً محلّانه نحو قولك : زيد أطول من عمرو ، فكلاهما طويل ، ولزيد على عمرو فضل في الطول .

وقوله : أعم من الفعل ، ليس للعموم والخصوص هنا متعلقٌ بليق بالمخبر عنه ولا المخبر به ، ولو كان هذا الكلام صحيحاً فَوَضَعَ مكان (أعم) : (أمكن) ، أو : (أعرف) كان صواباً .

فإن قال قائل : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ »^(١١) ، « أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا »^(١٢) ، وقول العرب : (الغسل أحلى من العلقم) ، فإن هذا كله من التبصير لا من باب التفضيل عليه ، كما تقول العرب : (السعادة أحب اليك أم الشقاء ؟) وقد عَلِمَ أَنَّهُ يَقُولُ : الشقاء ، ولكنه بَصَّرَهُ بأن جعل له الشيء الى جنب ضده لفظاً فيتخيّل ذلك في ذهنه حساً ، فيثور للنفس من الطبع كامنٌ . يزجرها عن المكروه منها ، لأن أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن ، وللعرب وغيرهم من الأمم في النحو حكّم وأقاصيصُ أغنت شهرتها عن إعادتها ، وبالله التوفيق .

(١٠) الايضاح ٧ .

(١١) البقرة ٢٢١ .

(١٢) الفرقان : ٢٤ .

فصل

قال المؤلف في هذا الكتاب : (والفعل ينقسم بانقسام الزمان)^(١٣) ، ولو / ٣ ظ /
قال : والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيباً^(١٤) .

قال سيويه^(١٥) ، رحمه الله : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء
وبُنيَت لما مَضَى ، ولما يكون ولم يَقَعْ ، و [ما] هو كائن لم ينقطع) ، يعني لما مَضَى من
الحدث ، وما يُنتظر ، وما هو كائن في حال الخبر ، ولم يَجِرْ للزمان هنا ذَكَرٌ ، فقولك :
(قَعْد) دليل على قُعود انقضى بعد وجود ، و (سَيَقَعْد) دليل على قُعود يأتي وهو الآن في
العَدَم ، و (يَقَعْد) دليل على قُعود في حال حديثك ، ولم يَجِرْ للزمان ذَكَرٌ في شيء من هذا
النص ، فللحدث ثلاثة أحوال : عَدَمٌ ووجود ، وأمس وعَدٌ واليوم منجزة مع هذه
الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون في قولك : (رأيتُ الحائط) ونحوه
من الأجسام ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مُحسوسَ البصرِ اللَّوْنُ ، وهو ما يقبله الجسمُ من نورِ الشمسِ
والكواكب واليَّيران ، فالنَّورُ إذا موضوعُ الألوانِ ، فلا تَرَى إِلَّا مَلُوناً^(١٦) ، ونحن ندرُكُ
المثلث والمرئع وغيرهما من الأشكال بانجرارهما مع اللون حتى يُحْزَرُ ذلك حَزْراً بالعيان
فينصب أو لا يكاد كثيرُ خطأ^(١٧) .

وقال سيويه في موضع آخر : (فالأسماءُ المُحدَثُ عنها ، والأمثلة ، دليَّةٌ على ما
مَضَى وما لم يَمُضْ مِنَ المُحدَثِ به عن الأسماء ، وهو الذَّهابُ والجُلوسُ والضَّربُ ،

(١٣) الايضاح ٧ .

(١٤) ينظر أيضاً : نتائج الفكر : ٦٦ .

(١٥) الكتاب ١ / ٢ ، والزيادة منه .

(١٦) في الأصل : ملون .

(١٧) كذا في الأصل .

وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء^(١٨) ، فهذا جلاء واضح وبيان قاطع على أن هذه الأمثلة إنما اختلفت صيغها لاختلاف أحوال المحدث في وجوده وعذبه .

وأما قوله : (ويتعدى الى الزمان نحو قولك : « ذهب » ، لأنه بُني لما مضى منه وما لم يمض^(١٩)) ، وإنما ذلك بانجراره مع الحدث في الأحوال الثلاثة المذكورة ، كما ينجر الشكل والصورة مع اللون في قولك : (رأيت الحائط والجبل) وغيرهما من الملونات ، فجعل انجراره معه نحواً من بقائه له كما تطلق الرؤية على الشكل والصورة لانجرارها مع اللون .

وهذا رأي قد استهوى جماعة من النحويين وغيرهم / ٤ و / ، فلم يفهموا ما الزمان والمكان كنه فهمه ، ولا وقفوا على حقيقة من علمه ، والزمان والمكان يقع البحث عليهما من أربعة أوجه ، أحدها : ما الزمان والمكان مُرسَلين ؟ ، وما هما مضافين ؟ وما هما ظرفين ؟ والصواب : وَضَعَيْنِ ، وما هما جارَّين ؟ وليس هذا موضع الكلام على هذه الأنواع الأربعة ، لأننا لم نعرض لهذا وإنما قصدنا الى الإفصاح ببعض ما وقع^(٢٠) في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير بما تفرَّد < به > وخرج عن قصد سيبويه ، فأما ما سوى ذلك بما تاه فيه مع غيره فأكثُر من أن أحصيه ، وأبعد مشقة من أن استوفيه ، وقد بينا العذر فيما تقدّم ، وأطلنا البحث لمن أنكر أو سلّم .

فصل

قال المؤلف في (باب ما إذا اختلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقيلاً) : وذكر (زيد أخوك^(٢١)) ، وقرن به (زيد في الدار^(٢٢)) ، ولا بُد في هذا من اعتقاد فعل

(١٨) الكتاب ١ / ١٤ .

(١٩) الكتاب ١ / ١٥ .

(٢٠) في الأصل : من .

(٢١) الايضاح ٩ . وفيه : (عمرو أخوك) .

(٢٢) ذكر هذه الجملة مثلاً لانتلاب الفعل مع الاسم ، وقرنها بـ (كتب عبدالله ، وسُر بكر) .

يُنْصَافُ إِلَى الدَّارِ ، فَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخَوُكَ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (أَخَوُكَ) (أَبُو فَلَانٍ) كَنَاءَةً لَا بُدَّ أَنْ أَضْبَطَ لِمَا قَصَدَ إِلَيْهِ مِنْ اثْتِلَافِ الْجُمْلَةِ مِنْ أَسْمَاءٍ .

وَبَعْدَ هَذَا تَخْلِيطٌ لَا يُمْكِنُ تَتَبُّعُهُ بِالنَّقْدِ ، وَلَا تَقْيِ بِمُضْمَنِهِ مَحَاوَلَةَ الرَّدِّ ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشَى النَّدَاءَ مِنْ قَوْلِكَ : (يَا زَيْدٌ)^(٢٣) ، إِمَارَةً إِلَى أَنَّ (يَا) حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) وَ (هَلِ) وَ (لَمْ) وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ إِمَّا لَهُ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَا تَوَهَّمُ ، وَلَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ ، قَالَ سِيبَوِيهٌ : (جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ نَحْوَ حَوْبٍ)^(٢٤) زَجَرَ لِلخَيْلِ لِمَاضِي ، وَلَوْ مَثَلَ سِيبَوِيهٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِ (يَا) كَانَ أَشْبَهَ ، لِأَنَّ حَوْبَ فِيهَا مَعْنَى زَجَرَ ، وَلَيْسَ فِي (يَا زَيْدٌ) مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى شَيْءٌ ، فَأَمَّا (يَا) فَصَوْتُ يُنَبِّهُ بِهِ النَّاطِقُ عَلَى مَوْضِعِهِ مَنْ يَسْمَعُهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : هَا أَتَدَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^(٢٥) يُشَبِّهُ صَوْتَ الرَّاعِي بِصَوْتِ الْبُومِ :

تَلَوَّمَ يَهْيَاهُ بِيَاهُ وَقَدْ مَضَى

مِنْ اللَّيْلِ جَوْرٌ وَاسْبَطَرْتُ كَوَاجِبُهُ

فَإِنْ خَصَّ شَيْئاً بَعِيْنَهُ وَضَعَ مَكَانَ الْهَاءِ مِنْ (يَا) اللَّفْظَ الَّذِي يَعْنِيهِ مِنْ جِنْسِهِ ، / ٤ ظ / أَوْ يَخْصُهُ فِي نَفْسِهِ ، فَقَالَ : يَا رَجُلٌ وَيَا حَكَمٌ ، فَوَجَبَ بِنَاؤُهُ لِاتِّبَاسِهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي قَبْلَهُ كَمَا وَجَبَ بِنَاءُ (عَمْرُوَيْهِ) لِاتِّبَاسِهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي بَعْدَهُ^(٢٦) ، ثُمَّ يُتَسَّعُ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ .

وَيَزِيدُكَ بَيَاناً أَنَّ قَوْلَكَ : (يَا زَيْدٌ) خَارِجٌ مِنَ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الدَّعَاءُ وَالسُّؤَالُ وَالخَبَرُ ، فَلَا يَكُونُ (يَا زَيْدٌ) رَغْبَةً لِأَنَّ (يَا فَاسِقُ) وَنَحْوَهُ يَقَعُ بَعْدَهُ ، وَلَا يَكُونُ

(٢٣) الْإِيضَاحُ ٩ .

(٢٤) الْكِتَابُ ١ / ٣٠٤ .

(٢٥) دِيَوَانُهُ ٨٥١ .

(٢٦) وَافَقَ ابْنَ الطَّرَاوَةَ الْبَصْرِيْنَ فِي بِنَاءِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْعِلْمَ ، وَخَالَفَهُمْ فِي الْعِلَّةِ ، وَيَنْظُرُ فِي اخْتِلَافِ

الْبَصْرِيْنَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْعِلْمِ : الْكِتَابُ ١ / ٣٠٣ وَالْمُقْتَضَبُ ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥

وَالْإِنْصَافُ ٣٢٣ وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ ٢ / ٨٦ - ٨٧ .

أمراً ؛ لأنَّ الله تعالى يستقبلُ به ، وَلَفْظُ الأمرِ والنَّهي يقرنُ به في أكثرِ أحواله ، ولا يكونُ سؤالاً ؛ لأنَّكَ لا تستعملُ^(٢٧) شيئاً تجهله أنتَ وتعلمه ، ولا يكونُ خبراً لأنَّ المخبر يأتي بالقوَّة الى إخراجِ المخبرِ من جملةِ شيءٍ الى إيجابه أو نفيه ، والمناذِ غيرُ ملتبسٍ بشيءٍ مما أنتَ بسبيله ، فلم يبقَ إلَّا أن يكونَ بمنزلةِ (غاق) ونحوه من غيرِ الناطقِ دليلاً على اللفظِ المتصلِ به كدلالةِ (غاق) ونحوه على الجنسِ المعهودِ منه .

فصل

قال المؤلفُ في بابِ خَدِّ الإعرابِ : (وكلا إذا أُضيفَ الى المضمَرِ نحو قولك^(٢٨) : جاءني الرجلانِ كلاهما ، ورأيتُ الرجلينِ كليهما ، ومررتُ بالرجلينِ كليهما)^(٢٩) ، زَعَمَ أنَّ أَلَفَ (كلا) بمنزلةِ الألفِ في (مسلمانِ) تغيُّرها العواملُ من حالٍ الى حالٍ ، وهذا لا يُعذرُ فيه مَنْ لهُ أدنى حَظٍّ من صناعةِ الإعرابِ لُبعدهِ من الصوابِ ومفارقةِ نصِّ الكتابِ .

قال سيويه^(٣٠) ، رحمه الله ، : (وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عَمَّن قال : [رأيتُ] كلا أخويك ، ومررتُ بكلا أخويك ، ثُمَّ قالَ : مررتُ بكليهما ، قال^(٣١) : جعلوه بمنزلةِ لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ^(٣٢) في الجرِّ والنصبِ ، لأنَّهما ظرفانِ يُستعملانِ في الكلامِ مجرورينِ ومنصوبينِ ، فَجُعِلَ (كلا) بمنزلةِما حينَ كان^(٣٣) في موضعِ الجرِّ والنصبِ) .

(٢٧) في الأصل : تستعمله .

(٢٨) في الايضاح : قولهم .

(٢٩) الايضاح ١٢ .

(٣٠) الكتاب ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ والزيادة منه .

(٣١) في الكتاب : فقال .

(٣٢) في الكتاب : عليك ولديك .

(٣٣) في الكتاب : صار .

ونَعُدُّ ، فَإِنَّ أَلْفَ (مُسْلِمَانِ) زَائِدَةٌ فِي الْكَلِمَةِ بِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ عَوَاضاً مِنَ الْوَاحِدِ الْجَامِعَةِ فِي الْأَسْمِينَ الْمُخْتَلَفِينَ ، يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ عَلَيْهِمَا ، وَيَتَنَقَّلُ مِنَ لَامِ الْفِعْلِ إِلَيْهَا بِمَنْزِلَةِ هَاءِ ضَارِبَةٍ وَمِيمٍ زُرْقَمٍ .

وَأَلْفُ (كِلَا)^(٣٤) بِمَنْزِلَةِ أَلْفٍ مَعِيٍّ وَرَحاً وَنَحْوَهُ لَا يَتَوَجَّهُ التَّغْيِيرُ عَلَيْهِمَا ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِمَا إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي شُبِّهَتْ فِيهِ بِـ (عَلَى) ، / ٥ / وَ / فَكَيْفَ اسْتَقَامَ لِهَذَا الرَّجُلِ تَوَجُّهُ الشَّبْهِ عَلَيْهِمَا ، وَالْقَطْعُ عَلَى الْأَعْرَابِ لِلتَّغْيِيرِ الْمَوْجُودِ بَيْنَهُمَا ؟ وَمَا انْتِفَاعُ أَخِي الدُّنْيَا بِنَظَرِهِ إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ ؟^(٣٥)

وَقَالَ سَيَبَوِيه : (وَأَمَّا كُلٌّ وَكِلَا فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظٍ ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : [رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ، فَيَكُونُ مِثْلُ مَعِيٍّ وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَضْعِيفٌ]^(٣٦) ، وَفِي كُلِّ نَظَرٍ يُفْضَلُ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي نَحْنُ بِسَبِيلِهِ مِنَ الْخَوْصِ الَّذِي فِي هَذَا الْكِتَابِ الْمَرْسُومِ بَكْتَابِ (الْإِيضَاحِ) ، وَمَعَ هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ نُشِيرَ إِلَى الْيَسِيرِ مِنْهُ ، إِذْ هُوَ مُسْتَوْفٍ فِي (الْمَقَدَّمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَمِنْهُ أَنَّ لـ (كِلَا) فِي التَّوَكِيدِ حَالاً لَا يَكُونُ لـ (كُلِّ) ، تَقُولُ : (جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ) ، وَلَا تَقُولُ : (كُلُّ أَخَوَيْكَ) ، لِأَنَّ الْمُثْنَى لَا يُوَكِّدُ بِتَوَكِيدِ الْإِحَاطَةِ^(٣٧) ، وَإِنَّمَا يَلِي الْمُنْكَوَرُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

أُولَآكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا

-
- (٣٤) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ بِوَأَقْفٍ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فِي أَنَّ كِلَا وَكِلَا مَثْنِيَانِ مَعْنَى مُفْرَدَانِ لَفْظاً ، فِي حَرَبِ ذَهَبِ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا مَثْنِيَانِ لَفْظاً وَمَعْنَى . يَنْظُرُ الْإِنْصَافُ : ٤٣٩ .
- (٣٥) الْبَيْتُ لِلْمَثْنِيِّ فِي التَّبْيَانِ فِي شَرْحِ الدِّيَوَانِ ٨٣ / ٤ .
- (٣٦) الْكِتَابُ ٢ / ٤٠١ . وَفِيهِ : (فَأَمَّا . . . وَاحِدَةٌ) وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .
- (٣٧) فِي الْأَصْلِ : فَتَوَكِيدُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

ولا يكون هذا في باب (أجمعين) ونحوه ، إلا^(٣٨) ما كان اسماً منكوراً لعددٍ معلوم .
فإنه يجوزُ توكيدهُ بكُلِّ وأجمعين^(٣٩) ، قال^(٤٠) :

عُكْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ
لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهِجٍ

وقال فتى عن الأعراب^(٤١) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ الصَّبِيِّ الْمَرْضَعَا
تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكُنْتَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلْتَنِي أَرْبَعَا
إِذَا أَظْلُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ جَعَلَ نَوْنُ (يَفْعَلَانِ)^(٤٢) وَنَحْوَهَا بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ الثَّنِيَةِ لَوْجُودِ التَّغْيِيرِ
فِيهَا بِالْحَذَفِ وَالْإِثْبَاتِ ، أَوْزَيْدَ الْأَلْفِ فِي (يَفْعَلَانِ) ، وَالْوَاوُ فِي (يَفْعَلُونَ) ، وَالْيَاءُ فِي
(تَفْعَلِينَ) .

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لِلْأَعْرَابِ فَقَدْ بَاءَ بِإِفْلَاحٍ عَظِيمٍ ، وَوَقَعَ مِنَ الْخَطَا فِي أَمْرِ
جَسِيمٍ .

قَالَ سَيِّوِيه - رَحِمَهُ اللَّهُ - : (وَاعْلَمْ أَنَّ الثَّنِيَّةَ إِذَا لَحِقَتْ الْأَفْعَالُ الْمُضَارَعَةُ [عِلَامَةً]
لِلْفَاعِلَيْنِ لَحِقَتْهَا أَلْفٌ وَنَوْنٌ ، وَلَمْ تَكُنْ الْأَلْفُ حَرْفَ الْأَعْرَابِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُثْنِيَ
(يَفْعَلُ) هَذَا الْبِنَاءَ ، فَتَضُمُّ إِلَيْهِ يَفْعَلًا آخَرَ ، لَكِنَّهُ إِنَّمَا لَحِقَتْهُ هُنَا عِلَامَةُ الْفَاعِلَيْنِ)^(٤٣) ، ثُمَّ

(٣٨) فِي الْأَصْلِ : لِأَنَّ مَا كَانَ .

(٣٩) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَوْكِيدَ النُّكْرَةِ بِغَيْرِ لَفْظِهَا جَائِزٌ ، إِذَا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَأْكِيدَ

النُّكْرَةِ بِغَيْرِ لَفْظِهَا غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ . يَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ ٤٥١ .

(٤٠) الْبَيْتُ لِلْعَرَجِيِّ فِي دِيْوَانِهِ ٢٠ ، وَيَنْظُرُ : مَغْنِي اللَّيْلِيبِ ٢١٢ .

(٤١) الْأَبْيَاتُ بِلَا عَزْوٍ فِي : شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ٢ / ٢١٠ ، الْخَزَانَةُ ٥ / ١٦٨ .

(٤٢) الْإِيضَاحُ ١٢ :

(٤٣) الْكِتَابُ ١ / ٥ ، وَفِيهِ : (وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا لَحِقَتْهُ هَذَا) ، وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .

قَالَ : (وَلَمْ يَكُونُوا لِيحْذِفُوا الْآلِفَ لِأَنَّهَا عِلَامَةُ الْإِضْمَارِ وَالتَّشْيِيعِ^(٤٤)) فِيمَنْ قَالَ : أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ^(٤٥) ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي (يَفْعَلُونَ) ، وَالْيَاءُ فِي (تَفْعَلِينَ) ، فَالْآلِفُ فِي قَوْلِكَ : (يُسْلِمَانِ) ضَمِيرُ / ه ظ / الْفَاعِلَيْنِ لَا يَتَوَجَّهُ التَّغْيِيرُ عَلَيْهَا وَلَا يَلْتَبَسُ بِهَا ، وَالنُّونُ عِوَضُ مِنَ الْحَرَكَةِ الذَّاهِبَةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ تَحْذُفُ فِي الْجَزْمِ كَمَا تُحْذَفُ الْحَرَكَةُ إِذَا صَارَتْ عِوَضًا مِنْهَا ، وَالْآلِفُ فِي (مُسْلِمَانِ) حَرْفُ الْإِعْرَابِ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ (زَيْدِ) ، يَتَوَجَّهُ الْإِعْرَابُ عَلَيْهَا بِمَا يُحْدِثُ الْعَامِلُ فِيهَا ، فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ تَعَاقُبَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لِمَا يُوجِبُهُ بِنَاءُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ كَالْتَّغْيِيرِ الْلاحِقِ فِي آخِرِ الْاسْمِ لِمَا يُوجِبُهُ الْإِعْرَابُ فِيهِ .

فتاه ما يشاء في تضلل

وَأُذِمَّنَ الْحَزُّ وَأَخْطَا الْمَفْصَلُ^(٤٦)

نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى عَوْنًا عَلَى مَا يُرْضِيهِ ، وَتَوْفِيقًا لِمَا يَزِلْفُ عِنْدَهُ ، إِنَّهُ نَمِيعٌ كَرِيمٌ . وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ^(٤٧) الْمُضَارَعَةَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَأَنَّهَا أَوْجَبَتْ الْإِعْرَابَ لِمَا كَانَ مِنْهَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَأَمْضَى مَا ذَكَرَ فِي (يَفْعَلُ) مِنَ الْإِحْتِمَالِ ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّجَافِي فِي هَذَا الْفَصْلِ عَنْهُ ، لَوْ قُوعِ كَافَّةٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ^(٤٨) وَغَيْرِهِمْ فِيهِ حَتَّى اسْتَعْمَلَهُ الشُّعْرَاءُ تَبْجُحًا بِهِ ، وَامْتَثَلَتْهُ الْخُطَبَاءُ تَسْلِيًا لَهُ ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ : إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلًا مُضَارِعًا

مَضَى قَبْلَ أَنْ تُلْقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ

وَعِنْدَنَا أَلَّا نَرُدَّ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا مَا تَفَرَّدَ بِهِ ، أَوْ خَالَفَ سَبِيوَهُ فِيهِ ، وَنَكِلُ غَيْرَ ذَلِكَ إِلَى (الْمَقْدَمَاتِ) ، فَمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى التَّشْفِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ التَّمَسُّهِ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ ، أَوْ بَاخِشْنَا عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(٤٤) فِي الْكِتَابِ : (فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ) .

(٤٥) الْكِتَابُ ١ / ٥ .

(٤٦) فِي الْأَصْلِ : شَاءَ .

(٤٧) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ : (وَالْأَفْعَالُ الْمُضَارَعَةُ مَا لَحِقَتْ أَوَائِلُهَا زِيَادَةٌ . . . فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ أُعْرِبَتْ لِمُضَارَعَتِهَا

الْأَسْمِ . . .) ، يَنْظُرُ : الْإِبْضَاحُ ١٣ .

(٤٨) يَنْظُرُ أَيْضًا : نَتَائِجُ الْفِكْرِ ١٤٤ .

بَابٌ مِنْ أَحْكَامِ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْبَاءَ وَالْوَاوَ يَصْحَانِ بَعْدَ السَّاكِنِ نَحْوَ رَمِيٍّ وَغَزَوٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُدْغَمًا نَحْوَ عَدُوٍّ وَمَرْمِيٍّ^(٤٩) ، ثُمَّ قَالَ : (وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى رِدَاءٌ وَكِسَاءٌ)^(٥٠) .
وهذا وَهْمٌ لَا يُسْتَقَالُ ، كَيْفَ يَجْرِي مَجْرَى غَزَوٍ وَقَدْ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ مِنْ كَسَوْتُ أَلْفًا لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْأَلِفِ ، وَهِيَ وَالْبَاءُ لَا تَسْلَمُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ ، وَالْأَلِفُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَةِ .
قَالَ سَيِّبِيهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي (بَابِ مَا يَخْرُجُ عَنْ^(٥١)) الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ) : (وَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْبَاءِ وَالْوَاوِ / ٦ و / حَرْفٌ مَفْتُوحٌ وَكَانَتِ الْهَاءُ لَازِمَةً لَمْ تَكُنْ إِلَّا بِمَنْزِلَتِهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ هَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْعَلَاةِ)^(٥٢) ، وَمَنْقَلِبًا ، تَقُولُ : تُقَلِّبُ أَلْفًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَرَفًا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ طَرَفًا بِمَنْزِلَةِ رِدَاءٍ وَكِسَاءٍ ، وَتَسْلَمُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَرَفًا نَحْوُ : فَمَحْدُوَّةٌ وَمَرْهِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ طَرَفًا نَحْوُ : رَضِيٍّ وَسَرَوٍ ، وَلَا يَثْبُتُ أَبَدًا فِي : رَمَى وَغَزَا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ .
ثُمَّ قَالَ : (وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَوْ قَبْلَ الْبَاءِ فَتَحَتْهُ فِي الْفِعْلِ أَوْ غَيْرِهِ لَزِمَهَا الْأَلِفُ وَالْأَلِفُ تَغْيِيرٌ)^(٥٣) .

وَأَضَافَ إِلَى هَذَا الْوَهْمِ الْبَعِيدِ مِنَ الصَّوَابِ إِلْحَاقَ رَايٍ وَآيٍ^(٥٤) بِهَذَا الْبَابِ ، وَكَسَى وَنَحَوَهُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي سَلَامَةِ الْعَيْنِ لِاعْتِلَالِ اللَّامِ مِنْ بَابِ رَحَى وَعَصَا وَرَمَى وَدَعَا ، وَرَايٍ وَآيٍ بِمَا شَذَّ فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي أَحْرَفِ بَسِيرَةٍ ، لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ وَسَلَامَةِ اللَّامِ ،

(٤٩) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ فِي الْإِيضَاحِ ١٧ : (وَالْمَعْتَلُ مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً أَوْ أَلْفًا أَوْ وَاوًا ، وَلَا يَخْلُو مَا قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَعْتَلَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْبَاءِ جَرِيًّا يَجْرِي الصَّحِيحُ فِي تَعَاقُبِ الْحُرُوفَاتِ عَلَيْهَا اعْتِقَابُهَا عَلَى الصَّحِيحِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَمِيٌّ وَنَحِيٌّ وَغَزَوٌ وَحَقُوٌّ ، وَالْمُدْغَمُ فِيهَا كَذَلِكَ نَحْوُ : كَرَسِيٍّ ...) .

(٥٠) الْإِيضَاحُ ١٨ .

(٥١) فِي الْكِتَابِ : عَلَى الْأَصْلِ .

(٥٢) الْكِتَابُ ٢ / ٣٨٣ .

(٥٣) الْكِتَابُ ٢ / ٣٨٣ .

(٥٤) الْإِيضَاحُ ١٨ .

ومثل هذا لا يكون في بناء الأفعال .

قال سيبويه - رحمه الله - : (هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث وإن كان لم يُسمع^(٥٥) في الكلام) ، ثم قال : (وهذا ليس بمطرد ، لأن فعله يكون بمنزلة خشييت ورَميت ، ويجري^(٥٦) عينه على الأصل ، وهذا شاذ كما شذ قود وروع وحول في باب (قلت) ، ولم يشذ هذا في باب (فعلت)^(٥٧) ، يُريد أن آيا وبابه شذ في اعتلال العين وأصله السلامة كما شذ (روع) في سلامة العين وأصله العلة ، فانظر وفقنا الله وإياك الى موقع هذا التخليط من العناء وموقع هذا التأويل في وهي البناء ، مع أن هذا كله لا يحتاج المبتدئ اليه ، ولا يقتصر ، الشادي عليه .

(٥٥) في الكتاب ٢ / ٣٨٨ : يُستعمل .

(٥٦) في الكتاب : وتجري .

(٥٧) الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُسَلَّمِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأِسْمَ الْعَلَمَ الَّذِي هُوَ (زَيْدٌ) وَنَحْوُهُ يَجْرِي فِي تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ مُسَلِّمًا نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً مَجْرًى وَاحِدًا بِمَنْزِلَتِهِ صَفَةً^(٥٨) ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِمَا عَلَى مَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ الْعَلَمَ لَا يَشْرِكُهُ غَيْرُهُ فِي وَضْعٍ فَيَدْخُلُ مَعَهُ تَحْتَ عَهْدٍ وَاحِدٍ ، وَلَا الْمُتَعَرِّفُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْطِيَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَهْدَيْنِ ، كَمَا أَنَّ (مِنْ) مِنْ قَوْلِكَ : (جِئْتُ مِنَ الدَّارِ) لَا يُعْطَى / ٦ ظ / ابتداءً بَيْنَ ، وَلَا الْبَاءُ مِنْ (مَرَرْتُ بِالْجَبَلِ) لَا تُعْطَى إِضَافَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ التَّسْمِيَةُ الْعَلَمِيَّةُ لَا تُوجَدُ فِي الْمُسَمَّى مَعْنَى فَيَشْرِكُ مُسَمًى آخَرَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَقَدْ اسْتَحَالَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ مَعْرِفَةً .

قَالَ سَيَبَوِيهٌ فِيمَا يَكُونُ فِيهِ الشَّيْءُ غَالِبًا عَلَيْهِ اسْمٌ يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ لِأَمَتِهِ : (فَإِنْ قُلْتُ : هَذَانِ زَيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ وَهَذَانِ عَمْرَانِ مُنْطَلِقَانِ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا نَكْرَةً)^(٥٩) ، وَقَالَ فِي فَصْلِ آخَرَ مِنْ أَبْوَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ : لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً ثُمَّ يَنْتَى^(٦٠) ، وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ^(٦١) فِي (الْمُصَنَّفِ) عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(٦٢) سَوَامُ أَبْرَصَ^(٦٣) ، وَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى اسْمٍ مَعْرُوفٍ .

(٥٨) الأيضاح ٢١ .

(٥٩) الكتاب ١ / ٢٦٨ .

(٦٠) قال سيَبَوِيهٌ فِي الْكِتَابِ ١ / ٩٤ : (لِأَنَّ النَّوْنَ لَا تَعَاثُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْأِسْمِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامَ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مَعْرُوفًا ثُمَّ يَنْتَى ، فَالْتَّوْنُ قَبْلَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَ النَّكْرَةِ) .

(٦١) الْغَرِيبُ الْمُصَنَّفُ ١ / ٣٢٩ . وَأَبُو عُبَيْدٍ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ ، أَحَدُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ ، ت ٢٢٤ هـ . (طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ١٩٩ ، نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ١٣٦) . وَفِي الْأَصْلِ : أَبُو عُبَيْدَةَ ، وَهُوَ خَطَا .

(٦٢) هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَحَدُ أَمَةِ النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ ، ت ٢١٥ هـ ، (طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ١٦٥ ، نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ١٢٥ ، أَنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٢ / ٣٠) .

(٦٣) التَّوَابِرُ فِي اللُّغَةِ ٥٦٠ .

والصوابُ لأنه اسمٌ معرفةٌ ، فإذا أدَّت حاجةٌ الى تثنيته أدخلت الواو الجامعة عليه ، قال الحجاج ، وَقَدْ وَرَدَ عَلَيْهِ الْخَبْرُ بِمَوْتِ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ^(٦٤) ، وَلَمْ يَقُلْ : الْمُحَمَّدَانِ ، وَلَوْ قَالَهُ مُنْكَوَرًا جَارٌ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٦٥) فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ :

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَارْزِيَّةَ مِثْلُهَا

فِيْقْدَانُ مِثْلُ عَمِّدٍ وَعَمِّدٍ

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : الْقَرِيتَيْنِ < فِي > الْأَنْبَارِ وَالْكُوفَةِ ، وَالْجَبَلَانِ فِي أَجَاٍ وَسَلَمَى ، وَالنَّسْرَانِ فِي الْوَأَقْعِ وَالطَّائِرِ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّهَا وَقَعَتْ تَحْتَ وَضْعٍ وَاحِدٍ فَدَخَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعَ الْآخَرِ فِي عَهْدٍ وَاحِدٍ ، وَأَدَّتْ لَأَمْ التَّعْرِيفِ فِيهَا مَا تُؤَدِّيهِ فِي الْوَاحِدِ ، وَكَذَلِكَ أَذْرَعَاتٌ وَعُرْفَاتٌ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَمَاكِنِ .

وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي الْأَنَاسِيِّ وَغَيْرِهِمْ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِذَاتِهِ وَلَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ ، وَقَدْ جَاءَ الشَّيْءُ مِنْ هَذَا فِي غَيْرِ الْأَمَاكِنِ لِاشْتِرَاكِ يَمَقْعَ لَهَا فِي الْحَالِ فَيَسْتَوِي فِيهِ مَا رَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْآخَرِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : مَا أَكْثَرَ الْمُقْسِرَاتِ ، وَطَلْحَةَ الْطَّلَحَاتِ^(٦٦) ، وَمَعَ مَا اخْتَلَفَ نَحْوَ : الْعُمَرَانِ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الْعَدْلَانِ ، وَالْقَمَرَانِ كَأَنَّهُ قَالَ : النِّيرَانِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٦٧) :

جَزَانِي الزَّهْدَمَانِ جَزَاءَ سَوَاءٍ

وَكَنْتُ الْمَرْءَ يَحْجِزِي بِالْكَرَامَةِ

(٦٤) تنظر هذه القصة في الكامل في اللغة والادب ٦٣٢ .

(٦٥) ديوانه ١٩٠ ، ورواية العجزيه : للناس فَقَدْ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ .

(٦٦) هذا جزءٌ من بيتٍ لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه : ٢٠ وقامه :

نَضُرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بِجِسْتَانِ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

(٦٧) البيت لقيس بن زهير في : عجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، المخصص ١٣ / ٢٢٧ ، وبلا عزوي : المقتضب

٤ / ٣٢٦ ، معاني القرآن ٢ / ٣٩٢ .

وهما زَهْدَمَ وقيسُ ابنا حزن بن وهب ، وقال أبو عبيدة^(٦٨) : هما زَهْدَمَ / ٧ و / وَكَرَدَمَ^(٦٩) ، والأقرعان : ابنُ حابسٍ وأخوه مرثد ، والحُران : الحرّ وأخوه أبيّ ، وقالوا : الأبوان^(٧٠) للأب والأم لا اشتراكهما في الولادة .

وهكذا كُلُّ مائني أو جُمع من هذا لا يكون إلا بالاشتراك الذي يَقَع بينهما حالٌ يجمعهما ، فيكون الاسمُ العَلَمُ كالترجمة عن تلك الحال ، فأما أن يُحمل عليه النَّظَرُ وَيَطْرَدُ فيه القياسُ فلا .

فإن قال : فإن سيبويه قد أجرى ذلك في كتابه مراراً ، قيل له : هذا لا يُفْرَجُ عليه لأنه قد وَضَعَ الحقُّ وأَصْلَهُ ، وَبَيَّنَّ الواجب في العَلَمِ وغيره من المعارفِ وأَثَبَتْهُ ، ثُمَّ حاول في التمثيل ما يكون يَكْثُرُ دَوْرُهُ وَيَقْرُبُ مآخِذُهُ ، غيرَ نَاقِضٍ لِمَا أَصْلٌ ، ولا راجعٌ عَمَّا قَدَّمَ . وإنَّ له في الكلامِ وَجْهاً يُخْرِجُ عليه ، ومذهَبُنا ينحونحوه مِمَّا قَدَّمْنَا الاحتجاجَ فيه ، وَلَوْ أَنَّ هذا الرَّجُلَ لَمْ يَنْسِقِ الاسمَ على الصِّفَةِ نَظْفاً ويقرب بها لفظاً لأَرْجَيْنَا له الحجةَ واعتَلَلْنَا له بتلك العِلَّةِ لا سَبِيهاً وَقَدْ أَفْصَحَ بما لا عُذْرَ فيه لِمَنْ شَدَا شَيْئاً من المعرفة فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إنزالُ الظَّنِّ به مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ القولِ فيه .

بَابُ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ

جَمِيعُ ما يَأْتِي بعدَ هذا البابِ إلى بابِ الفاعِلِ مُفْتَقِرٌ إلى الاصلاحِ ، خارجٌ عن سنن الصوابِ ، فَمَنْه ما لا يُعْهَدُ في اللسانِ ، ومنه ما يُخَالِفُ نَصَّ الْقُرْآنِ ، ومنه مُضَمَّرٌ لا يَجُوزُ إظهارُهُ ، ولا يَسُوعُ في العقولِ اختيَارُهُ ، وتَنَاولُهُ من غير تلك الجهةِ أَقْرَبُ ، ومُحاوَلَتُهُ لِمَا أَصْلَنَاهُ في (المقدمات) أَذْهَبَ في الحقيقةِ وأَهْذَبَ ، غَيْرَ أَنَّ تلك القوانينَ التي صَنَعُوهَا

(٦٨) هو معمر بن المثنى التيمي ، عالم باللغة والشعر واخبار العرب ، ت نحو ٢٠٩ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ١٧٥ ، انباء الرواة ٣ / ٢٧٦) .

(٦٩) مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ .

(٧٠) ينظر في كتاب المثنى : العمران ٤ ، القمران ١٠ ، النيران ١٣ ، الزهدمان ٥ ، الحران ٩ ، الأبوان ٧ .

والقواعد التي أثبتوها تجري من أهل هذا الشأن على أصفافٍ ، وكيف بمناقضة جماع ،
(ومن العناء رياضة الهرم) (٣١) .

ومع هذا فلا بُد من الامام بما لا محيد عنه ، ولا سبيل الى الغض منه ، كالإجماع
على رفع « الزانية والزاني » (٣٢) ، « والسارق والسارقة » (٣٣) ، والنصب على رأيهم وما
يوجبُه اليه قيامهم أحسنُ كالنصب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ / ٧ ظ / خَلَقْنَاهُ
بِقَدَرٍ » (٣٤) ، لم يَرَفَعه أحدٌ (٣٥) ، ورفَعه على تأويلهم أقيسُ ، وسنشير الى بعض ما يمكنُ
الإشارة اليه على غير عقبٍ على مؤلف هذا الكتاب ، لأنه في ذلك مُتَّبِع لا مُتَّبَع ، إلا في
أشياء يسيرة تفرَّد بالقول فيها دون إتيان ما فيها ، ومقاصد ما في اللسان ومعانيها ، فمنها
ما قصِد فيه ولم يبعد عن الصواب ، ومنها ما لا يفهمه ذوو الألباب وأهل التقدم في
الخطاب ، كامتناع ظروف الزمان من أن تكون خبراً عن الأجسام ، لأنها تتضمَّن
الجثث (٣٦) ، وإنما امتناعها لأنها لا تخلو من الجثث ، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها
جاهلاً (٣٧) .

ومنها قوله : (زيدٌ الخبز آكله) (٣٨) ، فلو اجتمعت الجن والإنس وكان بعضهم
لبعض ظهيراً ما فهموا هذا الكلام ، ولعلّ مظاهراً علينا جامعاً في الباطل على إمضائه

(٧١) مثل سائر ، وهو عجز بيت ، وصدره :

اتروض عرسك بعدما هُرمت

ينظر : الأمثال لأبي عبيد ٢١ ، فصل المقال ١٨٢ .

(٧٢) النور ٢ ، وينظر : التبيان في اعراب القرآن ٩٦٣ .

(٧٣) المائدة ٣٨ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٢٢٥ .

(٧٤) القمر ٤٩ .

(٧٥) قرأه بالرفع أبو السمال . (مختصر في شواذ القرآن ١٤٨) .

(٧٦) ينظر : الايضاح ٤٨ - ٤٩ .

(٧٧) وقد نسب الى ابن الطراوة أنه أجاز أن تكون ظروف الزمان اخباراً عن الجثث إذا أفادت . ينظر : شرح
التصريح ١ / ١٦٨ . وينظر : الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٢ .

(٧٨) الايضاح ٤١ .

يَزْعُمُ أَنَّ مَا أَلْفَيْنَاهُ مَنْصُوباً فِي النَّسْخِ مَرْفُوعٌ^(٧٩) ، يَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَشْتَلِيهِ^(٨٠) مِنَ الْوَرْطَةِ ، وَيُنْقَسُ مَا حَاقَ بِهِ مِنَ الضَّغْطَةِ ، فَلَعَمْرُ اللَّهِ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنَ الْخَطَأِ أَسْوَأُ مَصْرَعاً ، وَمِنَ الصَّوَابِ أَبْعَدُ مَنَزَعاً لِمَا سَوَّغَهُ مِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ ، وَتَكَلَّفَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ الْفَاسِدِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذَا فِي صَدْرِ الرِّسَالَةِ عِنْدَ قَوْلِنَا : (زَيْدٌ عَمراً قَصْدٌ)^(٨١) ، وَالْبُرْهَانُ الْجَلِيُّ فِي مَنْعِ هَذَا وَنَحْوِهِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ تَمَجُّهُ الْأَذَانُ وَلَا تَقْبَلُهُ الْأَذْهَانُ .

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَمُكْرَمٌ وَمَحْمُودٌ)^(٨٢) ، وَالْفَاءُ لَا يَجُوزُ فِي (مُكْرَمٍ) الْبَتَّةَ ، لِأَنَّ (فِي الدَّارِ) أَمْرٌ ثَابِتٌ وَاسْتِقْرَارٌ حَاضِرٌ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْفَاءُ مَعَ تَوَجُّهِ الْإِمْكَانِ وَوُقُوعِ مَا بَعْدَهَا لَكُونَ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ مُشْتَرِطٌ فِيهِ ، فَإِنْ وُجِدَ الْأَوَّلُ وَجِدَ الثَّانِي لَوْجُودِهِ ، وَإِنْ عُدِمَ عُدِمَ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ النَّصْرِيحِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ : (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الدَّرْهَمُ بِوُجُوبِ الْإِيتْيَانِ ، وَإِنْ تَرِكَ الْفَاءَ كَانَ لَهُ دِرْهَمٌ أَوْ لَمْ يَأْتِ ، وَالْفَاءُ هُنَا رَابِطَةٌ لْجَوَابِ الشَّرْطِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : (الَّذِي) أَوْ (كُلُّ) فَكَانَتْ قَالَ : (مَنْ) / ٨ و / أَوْ (مَا) ، فَحُمِلَ عَلَى مَا لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ لَمْ يَنْقُصَ .

وَقَالَ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ : (الَّذِي يَطِيرُ الذِّبَابُ فَيَغْضِبُ زَيْدٌ)^(٨٣) ، فَحُمِلَ الْمَسَائِلُ عَلَيْهِ ، وَجَلَبَ الْفَوَائِدَ إِلَيْهِ ، وَوَضَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَاهٍ ، وَبَنَّاوْهَا مُتَدَاعٍ ، وَالْآخَرَى بَهَا

(٧٩) ذكره أبو علي النحوي مرفوعاً وأظهر العائد ، ثم ذكره منصوباً وأضمر العائد . الايضاح ٤١ .

(٨٠) أي : ينقذه .

(٨١) تنظر ص ١٨ من التحقيق .

(٨٢) الايضاح ٥٦ . وفيه : فمكرم محمول .

(٨٣) الايضاح ٦٠ .

والأَوْجِبُ فيها أن تكونَ الفاءُ رابطةً تُربِطُ المعلولَ بالعلَّةِ ، أو المسبَّبَ بالسببِ نحو قولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ الْمَدِينَةَ) . و (مَرِضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ) ، وهذا المعنى سَخِيفٌ لِأَنَّهُ جَعَلَ طَيْرَانَ الذَّبَابِ بَطْبَعَهُ عَلَةً أَوْ سَبَبًا لَغَضَبِ زَيْدٍ فِي نَفْسِهِ ، وَلَوْ قَالَ : (يَنْزِلُ الذَّبَابُ عَلَى زَيْدٍ) أَوْ نَحْوَهُ تَمَّا يَكُونُ سَبَبًا لَغَضَبِهِ جَازٌ ، فَإِنْ جَعَلَ الْفَاءَ عَاطِفَةً ، حَمَلَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ وَلَيْسَتْ مَعَهَا لِمَقَامٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : (يَقُومُ زَيْدٌ مِنْ نَوْمِهِ فَيَسْتَوِي الزَّرْعُ عَلَى سُوقِهِ) ، وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنْ بَرْدِ الْكَلَامِ وَسَخِيفِ الْخِطَابِ .

وقال : فيما وضع من المسائل ذكرُ يعودُ على الألفِ واللامِ^(٨٤) ، وهذا منه ومن غيره خلفٌ من الكلامِ ، لِأَنَّ الْعَائِدَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ ، وَالْعَائِدُ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا ، وَالْألفُ وَالْلامُ حُرَفٌ ، مَحْصُولُ هَذَا أَنَّ الْاسْمَ يَكُونُ حَرْفًا ، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ اسْمًا ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ انْتَقَضَ اتِّحَادُ الْاسْمِ بِحَالٍ لَا يَكُونُ لِلْحَرْفِ ، وَاخْتِصَاصُ الْحَرْفِ بِوصفٍ لَا يَكُونُ لِلْاسْمِ .

وخلط بعدُ في سائر المسائل ، فَسَمَّى الْفَاءَ عَاطِفَةً فِي مَوَاضِعَ لَا تَكُونُ فِيهَا إِلَّا رَابِطَةٌ بِضُرُوبٍ مِنَ التَّخْلِيطِ لَا تُضَبِّطُ إِلَّا بِالْمَشَافِهِ ، وَاعْتَرَضَتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ الْجَامِعَةُ فَاسْتَحَالَ بِهَا مَا ثَبَتَ فِي الْفَاءِ ، فَاعْتَلَّ بِقَوْلِهِ : (أَجْنَبِيَّةٌ مِنَ الصَّلَةِ)^(٨٥) وَلَمْ يَقْنَطْ لِمَا فِي الْفَاءِ مِنْ رِبْطِ الصَّلَةِ .

ثُمَّ أَطْلَقَ الْإِخْبَارَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى (كَانَ) وَسَائِرِ الْعِبَارَاتِ بِمَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ النَّظَرُ إِلَى مُتَعَدِّهِ حَتَّى أَفْضَى الْقَوْلُ بِهِمْ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ (زَيْدٍ) مِنْ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ)^(٨٦) ، فَكَانَ الْجَوَابُ : (الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) ، وَهَذَا سَقَطُ كَلَامٍ لَوْ هَدَى بِهِ صَاحِبُ بَرَسَامٍ^(٨٧) لَعَجَزَ جَالِينُوسُ عَنْ طَبِّهِ ، وَيَشْسُ كُلُّ النَّاسِ مِنْ تَلَافِي لُبِّهِ ، وَنَشَرَ مَا اسْتَرْزَلَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْكَلَامِ ذُو الْحَدِيدِ / ٨ ظ / وَالرَّأْيُ السَّيِّدُ ، « وَأَنَّى

(٨٤) ينظر : الايضاح ٦١ .

(٨٥) الايضاح ٦٠ .

(٨٦) الايضاح ٦٢ ، وفيه : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ .

(٨٧) أي : عِلَّةٌ .

لهم التناوُسُ من مكانٍ بعيدٍ (٨٨) .
ولعلَّ بعضَ مَنْ سَمِعَ كلامي يقول : وما قَدَّرَ هذا النظر ، وإنَّما (زيدٌ) مبتدأ ،
و (ضربتهُ) في موضعِ الخبرِ ، لقد عَظُمَت حَقيراً وَحَجَرَتْ واسِعاً ، وهو لا يدري ما
تَوَعَّلَ مِنْ مَهَامِهِ الظَّنِّ ، ولحج فيه مِنْ غَمَرَاتِ الشَّكِّ حتى حمل (زيدٌ ضربتهُ) على (زيدٌ
مضروبٌ) ، وما كُلُّ سوداءِ تمرَةٍ ولا بيضاءِ شحمةٍ ، بل لكلِّ مقامٍ مقالٌ (٨٩) ولكلِّ فخرٍ
مجال ، وما توقف هذا الرجلُ ، فَإِنَّهُ اتَّبَعَ مَنْ تَقَدَّمَ ، وألقى بيده ، وسَلَّمَ ، لكن إذا أَدَى
التصريفُ الى ما لا يُعْقَلُ ، وَجَبَ أَنْ يُطْرَحَ وَيُهْمَلَ ، ولا يُوضَعُ جواباً عن معقولٍ ، ولا
يُسَلَّكُ فيه سبيلُ المفيدِ المفهومِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ بِالْمُجِيبِ إِخْلَالَ ، وَعَيْبُهُ لَا يُسْتَقَالُ ، وفي هذا
القد تدركُهُ بالعتابِ ، وَتُخْصَصُ بِالْمَلَامِ ، ومع أَنَّ سببويه لم يذهب مِنْ هذا الباب الذي
سَمَّوْهُ الإِخْبَارَ إِلَّا فِيهَا تَكَلَّمْتُ فِيهِ الْعَرَبُ ، وَأَتَى فِي الْأَشْعَارِ وَالْحُطْبِ ، وَلَمْ يَعُدْ فِيهِ إِلَى
تَقْدِيمِ الْأَسْمِينَ نَحْوُ : (زيدٌ عمروُ الضارِبُ) ونحوه بِمَا تَمَجُّهُ الْأَذَانُ ، ولا تقبلُهُ
الأَذْهَانُ .

فصل

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَمِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي قَوْلُهُ (٩٠) :
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ
وَعَزَّةٌ تَمْطُولُ مُعْنَى غَرِيمِهَا) (٩١)
وليسَ فِي الْبَيْتِ مَتَعَلِّقٌ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْبَابِ ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ وَغَرِيمُ عَزَّةٍ تَمْطُولُ

(٨٨) سبأ ٥٢ .

(٨٩) ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ١٩٨ .

(٩٠) البيت لكثير غزاة في ديوانه ١٤٣ . وينظر في البيت : المقتصد ٣٤٠ ، ايضاح شواهد الايضاح ١٠٠ ،
شرح شواهد الايضاح ٩٠ .

(٩١) الايضاح ٦٦ . وينظر : الانصاف ٩٠ .

مَعْنَى . وَقَدَّمَ اسْمَهَا تَنْبِيْهَا عَلَيْهَا ، وَأَقَى بِالْخَبَرَيْنِ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدَّمَ مِنْهُ ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ : (كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ أَبَوَهُ) إِذَا رَفَعَ (زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ أَبَوَهُ) (١٠٠) . وَلَوْ تَكَلَّفَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَمْ يَخْلُصَ إِلَيْهِ ، وَلَا تَوَجَّهَ إِلَّا فَصَاحُ بِهِ ، وَكَانَ يَقُولُ : وَعِزَّةٌ مَحْطُولٌ مَعْنَى هُوَ غَرِيْمُهَا ، فَيَبْرُزُ ضَمِيرُ مَعْنَى هُوَ (هُوَ) ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ غَيْرَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَبَاهُ) ، لَمْ يَجْزُ مَرْفُوعاً مُنْبَهً عَلَيْهِ ، وَلَا مَنْصُوباً مَقْصُوداً إِلَيْهِ ، وَفِي الْمُنْبَهِّ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودِ إِلَيْهِ وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْنَى عَلَى حِيَالِهِ نَظَرٌ يَحْسُنُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنْظُومِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَشْهُورِهِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) مَا يَلْزَمُ الْإِقْرَارُ بِهِ / ٩ و / وَالتَّسْلِيمُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

بَابُ الْفَاعِلِ

فَيَا لِلْعَجَبِ كَيْفَ تَدَارَسَ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْأَصُولِ ، وَتَصَرَّفَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، وَأَتَقَنَ النَّظَرَ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ ، وَالتَّزَمَّ الْعَائِدُ إِذَا جَرَى الْحَدِيثُ عَلَى غَيْرِ أَوَّلِهِ الْإِنْفَصَالِ وَالظُّهُورِ ، وَرَبَّمَا غَايَرَهُ الْكُسُورُ ، وَفَرَّقَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَجَالَ فِي هَذَا الْمِيدَانِ كُلِّ جَحَالٍ ، فَهَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَعْلَمُ الرُّكْعَةَ وَالسَّجْدَةَ مِنْ فَرَضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَيَحْضِي بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَفَرَّغَ مِنَ الْجَمْرَاتِ ، وَأَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَشَدُّمَا خَدَعَ نَفْسَهُ ، وَغَبِنَ رَأْيَهُ مَنْ عَدَلَ عَنِ التَّوَالِفِ الْمُسْنَدَةِ وَالْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ ، كَالْجُمْلِ (١٠١) ، وَالكافي (١٠٢) ، وَكِتَابُ سَيِّوِيهِ الشَّافِيِّ ، وَفَرَّغَ لِلْإِيضَاحِ ، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ، وَالْخَصَائِصِ (١٠٣) ، وَالْحَلِيبِيَّاتِ (١٠٤) ، تَرْجُمَةً تَرْوِقُ بِلَا مَعْنَى ، وَاسْمٌ يَهْوُلُ بِلَا جِسْمٍ ، إِلَّا تَشَدُّقًا بِالْكَتَبِ ، وَإِحَالَةً عَلَى الصُّحُفِ ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ .

(٩٢) بعدها عبارة : إِذَا ثَنَى وَجَعَ . وَظَاهِنًا مَقْحَمَةً .

(٩٣) لِأَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ .

(٩٤) لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ .

(٩٥) لِأَبْنِ جَنِي .

(٩٦) الشِّيرَازِيَّاتِ وَالْحَلِيبِيَّاتِ لِأَبِي عَلِيٍّ النَّحْوِيِّ .

بَابُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ

أَجَازَ فِي هَذَا الْبَابِ : (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا)^(٩٧) ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ (أَقْبَلْتُ خَالِدًا بَكْرًا) ، وَ (أَنْصَحْتُ سُلَيْمًا حَبْلًا) وَنَحْوَهُ^(٩٨) ، مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ نَظْمٌ وَلَا نَثْرٌ ، وَلَا التَّبَسُّعُ بِهِ فِكْرٌ إِلَّا حَمَلًا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ بَابٍ .

قَالَ سِيبَوَيْهِ : (وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : (دُونِي) كَمَا تَقُولُ : (عَلَيَّ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ (أُولَانِي) قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَلِئَمَّا عَلِيَ بِمَنْزِلَةِ (أُولَانِي) ، وَدُونُكَ بِمَنْزِلَةِ خُذْ ، لَا تَقُولُ : خُذْنِي دِرْهَمًا)^(٩٩) ، فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ فِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ (ضَرَبْتُ) وَنَحْوُهُ كَمَا لَا يُقَالُ (خُذْنِي)^(١٠٠) .

وَهَذَا الْفَصْلُ يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ : مِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ النُّقْلُ وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ ، تَقُولُ : (أَوْلَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، وَلَا تَقُولُ : (وَلِيَّ زَيْدٌ)^(١٠١) وَتَسْكُتُ ، وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النُّقْلُ ، وَهُوَ : (ضَرَبْتُ) وَنَحْوُهَا ، تَقُولُ : (ضَرَبَ زَيْدٌ) وَتَسْكُتُ ، وَلَا > تَقُولُ < (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ النُّقْلُ وَالْحَذْفُ مَعًا نَحْوِ (عَطَا زَيْدٌ دِرْهَمًا) وَ (أُعْطِيَتْهُ دِرْهَمًا) ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُ ، قَالُوا : (عَاطٍ بِغَيْرِ أَنْوَاطٍ)^(١٠٢) ، وَقَالُوا : (أُعْطِيْتُ فِي نَامَتِهِمْ ، وَحَلَمْتُ عَنْ سِبْيِهِمْ ، وَشَدَّدْتُ فِيهِ عَلَى حَلْمِهِمْ) / ٩ ظ / ، وَهَذَا يَأْتِي شَرْحُهُ وَالِاحْتِجَاجُ عَلَيْهِ وَلَهُ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَالَ بَعْدَ هَذَا : وَإِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ عُذِّي بِالْهَمْزَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ^(١٠٣) ، وَسِيبَوَيْهِ قَدْ

(٩٧) الإيضاح ٧١ .

(٩٨) في الأصل : ما لم .

(٩٩) في الكتاب : (كما قلت . . .) .

(١٠٠) الكتاب : ١ / ١٢٧ ، وفيه : أَخْذَنِي دِرْهَمًا وَلَا خُذْنِي دِرْهَمًا .

(١٠١) في الأصل : خَذْتُ .

(١٠٢) في الأصل : زَيْدًا .

(١٠٣) وهو مثل يضرب لمن يدعي ما ليس بملكه . جهرة الأمثال ٢ / ٤٦ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٤ ،

المستقصى ٢ / ١٥٦ .

(١٠٤) ينظر : الإيضاح ٧١ .

قَصَرَ هذا على سبعة أفعال ، وشرط امتناع الاختصار^(١٠٥) وتلك السبعة : أَعْلَمَ ، وَارَى ، وَأَخْبَرَ ، وَخَبَرَ ، وَأَنْبَأَ ، وَنَبَأَ ، وَحَدَّثَ ، وهذا الرجل قد أَطْلَقَ هذا على كُلِّ حالٍ مِمَّا يَتَعَدَّى الى منصوبين ، فَإِنْ كَانَ عنده سبويه مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ اقْتَصَرَ عليه ، وَإِنْ كَانَ عنده بخلاف ذلك وَجَّهَ الرَّدَّ اليه ، وَلَمْ يَدَعْ قَوْلَهُ لَقِيَ لَا يُعْبَأُ بِهِ وَلَا يُعْرَجُ عليه .

وَأَجَازَ بَعْدَ هذا : (زَيْدٌ الدَّرْهَمُ أُعْطِيَهُ)^(١٠٦) ، وَإِذَا جَازَ هذا جَازَ : (زَيْدٌ عَمْرُو أَضْرَبْتُهُ) ، فَتَقُولُ مِنْ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ عَمْرًا ضَرَبَ) ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَا يُعْلَمُ بِسَبَبِ امْتِنَاعِهِ فَقَدْ ثَبَتَ قُبْحُهُ بِتَرْكِ اسْتِعْمَالِهِ وَقِلَّةِ وجوده ، وَقَدْ بَيَّنَّا السَّبَبَ الْمَانِعَ لَهُ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، لِأَنَّ الْغَرَضَ الْمَقْصُودَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَوْضِعِ الْخَطَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَالتَّقْصِيرِ ، لَا مَا يُجْتَازُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرْحِ وَالتَّفْسِيرِ ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعْجِيزِ النَّاضِرِ فِيهِ لَا تَعْلِيمِ الْمُسْتَنْدِ إِلَيْهِ بِمَا أَوْقَعَ فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ مَا يَنْبُو ذَهْنُ الْمُبْتَدِئِ عَنْهُ ، وَتَأْخِيرِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَتَشْعُبُ كُلِّ بَابٍ فِيهِ بِمَا شَدَّ مِنْهُ بِمَا فَصَّلَهُ سَبِيوِيَّةٌ عَلَى أَبْوَابٍ ، وَتَرَّلَهُ عَلَى نِظَامٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ إِثْبَاتِ قَوَاعِيدِهِ ، وَتَقْرِيبِ مَسَائِلِهِ وَشَوَاهِدِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ^(١٠٧) عَلَى الشَّاذِّ بَزْعَمَ بَيَانَهُ وَنَشَدَ أَنْ كَانَتْ تَحْرَمُ^(١٠٨) تَقْصُرُ مِنْهُ^(١٠٩) ، وَحَذَفَ مَا زَادَ فِيهِ حَتَّى يُلْحَقَهُ بِالْأَصُولِ ، وَيُثَبِّتَهُ فِي الْعُقُولِ عَلَى تَدْرِيجِ الْمُبْتَدِئِ مِنْ سَهْلٍ إِلَى حَزْنٍ ، وَتَقْلِيدٍ إِلَى فَهْمٍ ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْغَايَةِ الْمَقْصُودَةِ ، وَالنَّهْيَةِ الْمَطْلُوبَةِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

(١٠٥) الْكِتَابُ ١ / ١٩ ، وَيَنْظُرُ : النِّكَتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَبِيوِيَّةِ ١٧٥ وَقَدْ ذَكَرَ سَبِيوِيَّةَ ثَلَاثَةَ أَفْعَالٍ هِيَ : أَرَى ، وَنَبَأَ ، وَأَعْلَمَ .

(١٠٦) الْإِيضَاحُ ٧٢ .

(١٠٧) لَعَلَّهَا : رَكُزَ .

(١٠٨) لَعَلَّهَا : تَجَدَّ مَا .

(١٠٩) كَذَا فِي الْأَصْلِ : الْعِبَارَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ

اقتصرَ في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم بـ (عسى) والخبر عنه بالمصدر^(١١٠) ، فكأنه قال : زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَسَى واستظهر على دَعَوَاهِ بَقَوْلِ الزَّبَاءِ^(١١١) : (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسَا)^(١١٢) ، وأيُّ تناسبٍ بينَ هذا وما تقدّم ؟ وكيف خَرَجَ مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ إِلَى الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُطْلَقُ لِأَحَدٍ قَوْلُهُ ؟ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَالِ الَّتِي قَبْلَ ذَلِكَ بِهَا ، لَأَنهَا قَالَتْ : عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسَا ، فِي أَمْرِ / ١٠ و / تَجَوُّزِهِ ، ثُمَّ ثَبَتَ عِنْدَهَا ذَلِكَ الْمَتَوَقَّعُ ، فَاعْلَمَتْ فِي بَقِيَّةِ كَلَامِهَا (صَارَ) ، فَكَأَنَّمَا قَالَتْ : صَارَ الْغَوِيرُ أَبُوسَا ، وَهَذَا التَّحَوُّلُ فِي الْمَقَامِ الْوَاحِدِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى وَأَعْمُ ، وَأَشْهُرُ مِنْ أَنْ يُشْهَرَ أَوْ يُنْحَى ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ هَذَا النَّوعَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ يَسْتَعْرِقُ أَكْثَرَ سَبِيْبِهِ لَمْ يَبْعُدَ .

وَفِي تَقْدِيمِ (زَيْدٍ) عَلَى (أَنْ يَقُومَ) بَعْدَ (عَسَى) وَتَأْخِيرِهِ عَنْهَا وَإِسْنَادِهِ إِلَيْهَا لَا لِعَسَى نَظَرًا^(١١٣) ، لَمْ نَرِ أَحَدًا أَخْلَصَ إِلَيْهِ ، وَلَا شَرَعَ لِحَالٍ فِيهِ ، وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِنَا : يَحْشُرُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَلْزَمُ الْإِقْرَارَ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

(١١٠) الإيضاح ٧٥ .

(١١١) وهي الزَّبَاءُ بَنَتْ عَمْرُو ، تَنْظُرُ قِصَّتْهَا فِي : الْأَغَانِي ١٥ / ٢٥٣ - ٢٥٦ ، الْخَزَانَةُ ٣ / ٢٧١ .

(١١٢) وَهُوَ مِثْلُ يُضْرَبُ فِي التَّهْمَةِ وَوُقُوعِ الشَّرِّ . (مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢ / ١٧ ، الْمُسْتَقْصَى ٢ / ١٦١) .

(١١٣) يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ ٧٧ : وَالضَّرْبُ الْآخَرُ مِنْ فَاعِلٍ (عَسَى) أَنْ تَكُونَ أَنْ مَعَ صِلَتِهَا فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ . .

بَابُ نِعَمَ

لم ينفرد في هذا الباب بشيء فَنَحْصُهُ بِالرَّدِّ ، وَلَكِنَّهُ امْتَثَلَ مَا سَمِعَ ، وَاحْتَمَلَ عَلَى مَا وَجَدَ ، وَفِي الْبَابِ مَتَعَقَّبٌ سَلَمَنَاهُ لـ (المَقْدَمَات) .

بَابُ التَّعَجُّبِ

ذَهَبَ فِي هَذَا الْبَابِ مَذْهَبٌ مَنْ تَقَدَّمَ ، وَأَمْضَاهُ عَلَى مَا تَرْتَّبَ ، إِلَّا أَنَّهُ أَسَاءَ الْعِبَارَةَ فِي قَوْلِهِ : (وَزَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَهُ نَصَبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ)^(١١٤) ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ لَا مَفْعُولٌ بِهِ ، وَهَذَا الْمَنْصُوبُ يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَنْقُولٌ عَنْهُ ، وَمَسْئُولٌ مِنْهُ .

وَمَا صَرَّحَ بِالْخَطَأِ فِيهِ ثَقَّةٌ بِمَنْ وَافَقَهُ عَلَيْهِ زَعَمُهُ فِي (بَزِيدٍ) مِنْ قَوْلِكَ : (أَحْسِنُ بَزِيدٍ) أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْبَاءُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهَا^(١١٥) فِي « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(١١٦) ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا وَجْهَ لَهُ^(١١٧) ، لِأَنَّ حَذْفَ الْبَاءِ مِنَ الْآيَةِ يُوضِّحُ مَعْنَاهَا ، وَحَذْفُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ يَمْنَعُ التَّنَقُّقَ بِهَا ، وَالصَّوَابُ مَا وَجَّهَ ابْنُ كَيْسَانَ فِيهَا^(١١٨) .

وَفِي (عَرَجٍ) وَنَحْوِهِ نَظَرٌ ، أَوْضَحْنَاهُ فِي مَوَاضِعِهِ ، وَبَيَّنَّا الْحِيلَةَ فِيهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

(١١٤) الايضاح : ٩١ ، وفيه : (بَأَنَّهُ) .

(١١٥) قال أبو علي النحوي في الايضاح ٩٢ : والجار والمجرور في موضع رفع بَأَنَّهُ فاعل كما أنها في قولهم : كَفَى بِاللَّهِ ، وما جاءني من أحدٍ ، كذلك .

(١١٦) الرعد ٤٣ .

(١١٧) ما ذكره أبو علي هو رأي الجمهور ، وهو أن الفعل أمرٌ في اللفظ خيرٌ في المعنى ، ينظر : الاصول : ١١٨ / ١ ، شرح المفصل ١٤٨ / ٧ .

(١١٨) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، اخذ عن المبرد وثعلب ، توفي سنة ٢٩٩ هـ . (أخبار النحويين ١٠٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١٧٠) .

وقد ذهب ابن كيسان الى ما ذهب اليه الفراء والزجاج من أن (أَفْعِلْ) لفظه ومعناه الامر حقيقة . ينظر : شرح المفصل ١٤٨ / ٧ ، شرح التصريح ٨٨ / ٢ .

بَابُ كَانَ

اتَّبَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ تَقَدَّمَ ، وَفِي جَمِيعِهِ مَلْتَفَتْ وَمُتَرَدِّمٌ ، لَا يَأْتِي عَلَيْهِ إِلَّا لِلْمُشَافَهَةِ ، وَلَا يَقُومُ لَهُ إِلَّا لِلْمَقَاوِلَةِ ، فَالْمَوْلُفُ فِيهِ وَغَيْرُهُ مَوْضُوعٌ عَنْهُ اللَّوْمُ ، غَيْرُ مُوجِبٍ إِلَيْهِ الْعُتْبُ ، إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ^(١١٩) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ »^(١٢٠) أَنْ يَكُونَ التَّائِيْتُ لـ (آيَةٌ) فَيُحَدِّثُ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النِّكَرَةِ ، وَأَغْفَلَ قَوْلَ سَيِّبُوهِ^(١٢١) فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَتَّهِمُ » / ١٠ ظ / إِلَّا أَنْ قَالُوا^(١٢٢) ، وَ « تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ »^(١٢٣) ، فَلَا يَمْتَنِعُ النَّصْبُ فِي « أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ » ، لِأَنَّ (أَنْ يَعْلَمَهُ) هُوَ الْآيَةُ ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ النَّصْبُ فَالرَّفْعُ^(١٢٤) عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ إِضْمَارًا فِي (كَانَ) أَوْ الْإِغَاءَهَا ، وَالْقَطْعُ عَلَى الْإِغَاءِ ، وَمَنْعُ الْإِضْمَارِ فِيهَا مُفَسَّرٌ فِي (الْمَقَدِّمَاتِ) بِمَا يُضْطَرُّ إِلَى الْإِقْرَارِ ، وَيُمنَعُ فِي الْإِنْكَارِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

بَابُ مَا

هَذَا وَالَّذِي بَعْدَهُ وَافَقَ فِيهِمَا مَنْ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَعْذِلْ عَنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ عَهَدْنَا تَرْكَ الْقَوْلِ إِلَّا فِيهَا حَرْفٌ فِيهِ أَوْ قَصْرٌ ، مُبَايِنًا لِمَنْ قَبْلَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَثْبَتَ فِي بَابِ (إِنَّ) بَيْتًا قَبْدَهُ مُحَرَّفًا ،

(١١٩) الْإِضْصَاحُ ١٠٥ .

(١٢٠) الشُّعْرَاءُ ١٩٧ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ، أَيِ تَكُنْ بِالتَّاءِ ، وَلَهُمْ آيَةٌ بِالرَّفْعِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ وَالنَّصْبِ . مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٢٣٨ ، الْكَشَفُ ٢ / ١٥٢ ، التَّيْسِيرُ ١٦٦ ، وَفِي الْمَصْحَفِ (يَكُنْ . . آيَةٌ) .

(١٢١) الْكِتَابُ ١ / ٢٥ .

(١٢٢) الْأَنْعَامُ : ٢٣ ، فِي الْمَصْحَفِ (تَكُنْ فَنَتَّهِمُ) ، قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَاثِي بِالْيَاءِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٌ وَحَفْصٌ فَنَتَّهِمُ بِالرَّفْعِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ . مُخْتَصَرٌ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ ٣٦ ، الْكَشَفُ ١ / ٤٢٦ ، التَّيْسِيرُ ١٠١ - ١٠٢ .

(١٢٣) يُوسُفُ : ١٠ ، فِي الْمَصْحَفِ (يَلْتَقِطُهُ) ، وَبِالتَّاءِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَقَتَادَةَ ، مُخْتَصَرٌ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ ٦٢ .

(١٢٤) فِي الْأَصْلِ : الرَّفْعُ .

وَأْتَبَعَهُ تَفْسِيرًا مُؤَمَّاهُ مُزَخَرَفًا ، الْخَوْضُ فِيهِ تَضْيِيعُ الزَّمَانِ ، وَإِخْلَالُ بِالْقِرَائِحِ وَالْأَذْهَانِ ،
وَحَالَفَ الْجُمْهُورَ فِي رَفْعٍ مَا نَصَبُوا ، وَاعْتَرَضَ بِالرَّفْعِ لِمَا أَثْبَتُوا^(١٢٥) ، وَهُوَ^(١٢٦) :

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْتَوِي

بَرْفَعِ (الْمَاءُ) وَاعْتِقَادِ النَّصَبِ فِي (مَرْتَوِي) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ ، مِنْ نَصَبِ
الْفَاعِلِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ ، إِلَّا أَنْ يَحْكِيَهُ رَوَايَةٌ ، فَرَوَايَتُهَا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَعْلَى وَأَشْهَرُ ،
وَتَقْلِيدُنَا لَهُ لَوْ احْتَجَّجْنَا إِلَى التَّقْلِيدِ الزُّمُّ وَأَعْذَرُ^(١٢٧) .

وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ حَقِيقَةً ، فَلَيْتَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ كَفَافًا ، فَلَمَّا أَوَّلَى الْخَبَرَ (لَيْتَ) نَصَبَهُ
لَأَنَّهُ حَرَفٌ نَاصِبٌ يَلْزَمُ عَمَلُهُ كَالْبَاءِ فِي « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(١٢٨) تَخْفِضُ مَا وَلِيَهَا ، وَلَا
يَنْقُصُ عَمَلُهَا ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ مَضَافٍ إِلَيْهِ ، وَلَئِنَّمَا هُوَ بِحَسْبِهِ مُحَدَّثٌ عَنْهُ ، وَرَفْعُ
الاسْمِ عَلَى جِهَةِ الْمَعَاقِبَةِ بَيْنَهُمَا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنْ سَيَبِيهِ لَا يُجِزُ (إِنَّ مِنْطَلَقَ زَيْدًا) ، قِيلَ لَهُ : أَمَّا بَرْفَعِ
(مِنْطَلَق) فَلَا ، لِأَنَّ الْحَرَفَ النَّاصِبَ لَا يَتَغَيَّرُ عَمَلُهُ فِيمَا يَلِيهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِلَيْهِ كَمَا
يَتَقَدَّمُ مَا كَانَ مِنْ صَلَتهِ نَحْوِ (إِنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُودٌ) ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ صَلَةُ الشَّيْءِ إِلَى
مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ إِلَيْهِ ، فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُ^(١٢٩) :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١٢٥) الْإِيضَاحُ : ١٢٣ .

(١٢٦) الْبَيْتُ لِزَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ التُّفَيْفِيِّ ، يَنْظُرُ : شِعْرَاءُ أُمُورٍ - / - وَيُظَرِّفُ فِي بَيْتٍ : إِيضَاحٌ وَوَاهِدٌ .

الْإِيضَاحُ ١٤١ .

(١٢٧) وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ : فَأَمَّا مَا فِي الْكِتَابِ - أَيِ كِتَابِ الْإِيضَاحِ - مِنْ
التَّسْطِيفِ فَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُخْلَطٌ . الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٤٦٧ .

(١٢٨) الرَّعْدُ ٤٣ .

(١٢٩) الْبَيْتُ لِحَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ فِي دِيْوَانِهِ ٧١ هـ وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ سَبِيئَةٍ فِي الْكِتَابِ ١ / ٤٣ هـ وَالْمُضَاهَدُ فِيهِ
نَصَبُ الْمِزَاجِ وَهُوَ مَعْرِفَةُ ، وَرَفْعُ الْعَسَلِ وَالْمَاءِ وَهُمَا نَكْرَتَانِ . وَيَنْظُرُ فِي الْبَيْتِ : شَرْحُ آيَاتِ سَبِيئَةٍ .
٥٠ / ١ .

والمحدث عنه ريق هذه الجارية ونحوه ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهِ : إِنَّهُ ضَرُورَةٌ كَمَا قَالُوا فِي :
مَزَاجِهَا غَسْلٌ وَمَاءٌ

وحكى سيبويه^(١٣٠) : (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ) ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ سَمَاعاً ١١ / و / من
العرب ، وَقَالَ : (إِنَّ الْوَجْهَ : إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ) ، فَهَذَا أَوْضَحُ دَلِيلٍ وَاهْدَى سَبِيلٍ
عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْأَسْمِ لَا عَلَى الْحَذْفِ ، وَمِنْهُ^(١٣١) :
إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا
شَبَّ يَدَيْهِ بِالْغَيْثِ ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْغَيْثَ بِيَدَيْهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(١٣٢) :

فِيَا عَجَباً حَتَّى كُتِّبَ تَسْبُئِي

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَّلَ أَوْ مَجَاشِعُ

والمعنى كَانَ نَهْلاً أَوْ مَجَاشِعاً قَبِيلَهَا ، لِأَنَّهُ وَضَعَ (كَانَ) هُنَا تَوْهُماً وَلَمْ يُشَبَّهِ فَيَكُونُ
مَادِحاً لَا هَاجِياً .

وَفِي الْبَيْتِ تَقْدِيرٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ خَبِراً عَنْ (كَانَ) ، وَاعْتِقَادُ الْإِلْغَاءِ فِي أَنَّ أَوْ
حَذْفِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ النَّاسِ وَمَا اعْتَقَدُوهُ فِيهَا وَفِي (كَانَ) ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا الصَّوَابَ فِي
ذَلِكَ فِي (الْمَقَدِّمَاتِ) بِمَا لَا مَحِيدَ لِأَحَدٍ عَنْهُ .

و (مُرْتَبُو) هُنَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَى (مِنْ) ، فَيَكُونُ الْمَاءُ مُضَافاً إِلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
مِنْ الْمَاءِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِحَالِهِ مِنْ بَابِ الْإِتِّحَادِ وَالْإِكْتِسَابِ ، فَيَكُونُ الْمَاءُ مَفْعُولاً بِهِ وَلَا
مُتَوَجِّهٌ لَهُ إِلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

-
- (١٣٠) الْكِتَابُ ١ / ٢٨٤ . وَفِي فَهْمِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ لِنَصِّ الْكِتَابِ نَظَرٌ
(١٣١) الرَّجَزُ لِرُؤْيَا فِي مِلْحَقِ دِيَوَانِهِ ١٧٩ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيِيهِ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٨٥ ، وَالشَّاهِدُ
فِيهِ حَمْلُ الصُّيُوفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ بـ (أَنَّ) وَلَوْ رُفِعَ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِهَا أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَاضْمَارِ
الْخَبَرِ لَجَازَ .
(١٣٢) الْفَرَزْدَقُ ، دِيَوَانُهُ ٥١٨ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيِيهِ فِي الْكِتَابِ : ١ / ٤١٣ عَلَى دُخُولِ (حَتَّى) عَلَى جُمْلَةِ
الْإِبْتِدَاءِ .

بَابُ إِنَّ وَأَنَّ

كلامه في هذا الباب واهي القواعد ، عديم الفوائد ، بعيد التأويل ، قليل التحصيل ، لا يمكن التنبيه عليه إلا بالمشافهة فيه ، إلا أنه شرع في التفرقة بين الكسر والفتح في قول العرب : أول قولي : أي أحمد الله ، بفتح أن وكسرها ، هذا نص سيويه^(١٣٣) ، والفتح قبل الكسر ، فقال : (إذا كسرتها كان قولك : (أول قولي)^(١٣٤)) مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره (أول قولي إنِّي أحمد الله ثابت أو موجود)^(١٣٥) ، أخبر مخاطبه أن قوله : هذا الكلام ثابت وكان يظنه غير ثابت ، وأن آخره بخلاف ذلك .

وقوله : (أو موجود) ، فخير فيها ، فكأنه أخبر مخاطبه أن أول قوله هذا الكلام موجود وآخره معدوم ، فيدخل الآخر في العدم ، وقد أثبت بإضافته الى ضمير الكلام الموجود ، فأما تناقض هذا الكلام ، وتراكم هذا الظلام ، وموقع هذا التحرير (ثابت) و (موجود) ، واعتقادهما نائين عن الخبر المفقود ، وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيح المعنى ، معقول المغزى ، واطهاره / ١١ ظ / محل به ، يخرج له عن معناه الى ما لا يعقل ولا يحصل .

ثم قال : (وإذا فتحت الهمزة من (إن) كان التقدير أول قولي إنِّي أحمد الله)^(١٣٦) ، فجعل إعادة قوله بلفظه تقديرًا له وعبارة عنه !

ثم قال : (كأنه قال : أول قولي الحمد لله)^(١٣٧) ، فما زاد في هذا النص شيئاً على إعادة اللفظ ، وبهذا سلم من الهذيان الذي قدم .

(١٣٣) قال سيويه ١ / ٤٧١ : وتقول : أول ما أقول إنِّي أحمد الله ، كأنك قلت : أول ما أقول الحمد لله ، وأن في موضعه ، وإن أردت الحكاية قلت : أول ما أقول إنِّي أحمد الله .

(١٣٤) نص الايضاح : (كان قولك : أول ما أقول مبتدأ . . .) .

(١٣٥) الايضاح ١٣١ .

(١٣٦) الايضاح ١٣١ .

(١٣٧) الايضاح ١٣١ .

وصوابُ النَّظَرِ في هذا الكلامِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ الْحَدَثِ يُحْمَلُ بِمَا مَعَ الْفِعْلِ ، فيكون بما فيه تقديران : أحدهما أَنْ تَكُونَ (ما) مع ما بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَدَثِ ، فيكون التقديرُ أَوَّلُ تَكَلُّمِي تَحْمِيداً لِلَّهِ ، والتقديرُ الثاني أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً يَلْزُمُهَا النَعْتُ أو الوصل ، فيكون التقديرُ أَوَّلُ كَلَامِي وَأَوَّلُ دَعَوَايَ هذا الكلامُ الذي هو أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، وليسَ في الكلامِ حذفٌ ولا إضمارٌ ، ولو كَانَ فيه حذفٌ لَوُجِدَ في بعض المواضع واتساع موقعه للسامع ، وبالله التوفيق .

وما ينبغي أَنْ تَدَعَ الإشعارَ بموضعِ أَنْ المُشَدَّدَةِ المفتوحةِ بِأَنَّ لها في الكلامِ حالاً يُثَبَّتُ ، ومقاماً مِنَ التقديمِ والتأخيرِ لَمْ يُعْرَفْ ، وَقَدْ حَكِيَ سيبويه في أبوابها مواضعَ سَأَلَ عنها الخليل فلم يَزِدْهُ على قوله : ليسَ هذا مِنْ مواضعِ (إِنَّ) ، فمنها قوله : زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ ^(١٣٨) ، وقوله : هذا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ^(١٣٩) ، ولا يَجُوزُ كَسْرُهَا ، والابتداء يَقَعُ هُنَا لِأَنَّكَ تقول : كَمَا أَنْتَ هُنَا .

وهذه إشارةٌ يَسِيرَةٌ فيما تنطوي عليها هذه الأبواب مِنْ وجوه النَّظَرِ ، وتَزَاحُمِ المعاني عليها ، وَإِنَّمَا لَوَحَتْ لَكَ بهذا ليكونَ مِنْكَ بَتَقْقَدَ وَكِيدَ ، واعتناءً شديداً ، فَإِنَّ هذا الرجلَ لَفَتَ القولَ فيها على غَرِّهِ ، وَلَمْ يَفِرْقَ بَيْنَ حُلُولِهِ وَمُغَرِّهِ ، وما اختَصَرَهُ سيبويه في صفحاتٍ كثيرةٍ بَسْطَهُ في كلماتٍ يَسِيرَةٍ ، فصَارَ الناظرُ فيه بَيْنَ قُوَّةِ الرَّاحَةِ وَعَدَمِ المَعْرِفَةِ ، وكلامُ سيبويه أَسْهَلُ لِلْفَكِّ ، وَأَجْلَى لِلشَّكِّ ، وَأَقْرَبُ لِلْمُتَنَاوُلِ ، رَاشِرُفُ لِلْمُحَاوِلِ مِنْ هذه الخُزَعْبَلَاتِ والأَسْمَاءِ المَهُولَاتِ ، والله المَعِينُ .

وقالَ : (ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي ، فَتَفَتَّحَ أَنْ بَعْدَ مُذْ) ^(١٤٠) ، وذلك أَصَوْبُ مِنْ قولِهِ : فَتَحَ الهمزة وكَسَرَ الهمزة ، وينبغي له على ذلك أَنْ يقولَ : في الطاءِ ضَمُّ الإِطْبَاقِ ، / ١٢ و / وفي الصادِ فَتَحَ الصَّفِيرِ ، وفي الميمِ كَسْرُ الغَنَّةِ ، ويُحَاوِلُ ذلك في جميعِ الحُرُوفِ ،

(١٣٨) الكتاب : ١ / ٤٦٧ .

(١٣٩) الكتاب : ١ / ٤٧٠ و ٤٧٢ . وفيه : ها هنا .

(١٤٠) الإيضاح : ١٣١ .

يُفصح عن كُلِّ واحدٍ منها بطبعه ، وَيَعْدُلُ عن اسمِهِ وَوَضْعِهِ ، فَمَا أَقْبَحَ بِالرُّجُلِ السَّرِيِّ ،
الْمُتَمَيِّزِ بِالسَّانِ الْعَرَبِيِّ ، أَنْ يَفُوهَ بِمَثَلِ هَذِهِ الْحَالِ ، وَيَجُولَ لِسَانُهُ فِي هَذَا السَّخْفِ مِنْ
الْمَقَالِ ، فَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا بِالْأَلْفِ لِلِاتِّبَاسِ بِهَمْزَةِ فَارِوِثٍ وَنُورٍ ، قِيلَ لَهُ : شَأْنُ
هَذِهِ الْمَرَاتِبِ إِلَّا يَلْحَقُهَا هَذَا النُّوعُ مِنَ التَّغْيِيرِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَلَا بُدَّ أَنْ تُقَدَّرَ حَذْفُ الْمُضَافِ قَبْلَ أَنْ جَعَلْتَ مُذْ حَرْفًا أَوْ اسْمًا)^(١٤١) ،
فَشَكَ أَوْ خَيْرٌ ، وَلَسْنَا نَنْتَقِذُ هَذَا عَلَيْهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، اضْطَرَبَ فِيهَا تِسْعَ مَرَّاتٍ ، فَهَذَا الشُّكُّ
مَوْضُوعٌ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ التَّأْوِيلَ فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى (أَنْ) ، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ فِيهَا ثَقِيلَةٌ أَوْ
خَفِيفَةٌ^(١٤٢) ، فَأَمَّا حِكَايَةُ سَبِيوِيهِ : (لِحَقٍّ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ)^(١٤٣) فَبِهِ نَظَرٌ ، وَبَيْنَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(١٤٤) :

كَأَبَةٍ أَتَاهَا فَقَدَّتْ عَقِيلًا

وقوله :

بِأَيَّةِ أَنِّي قَدْ فُجِغْتُ بِفَارَسٍ
إِذَا عَرَدَ الْأَبْطَالُ أَقْبَلَ مُغْلِبًا

وقوله :

خَافَةٌ أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ لَنْ بَدَا
لِي الْهَجْرُ مِنْهَا مَا عَلَى هَجْرِهَا صَبْرٌ

-
- (١٤١) الايضاح ١٣٢ ، وفيه (/) ولا بد من أن .
(١٤٢) وقد تبعه في هذا المنع تلميذه السهيلي . ينظر : الروض الأنف : ٣ / ٢٣٢ ، وبذلك خالفنا مذهب الجمهور .
(١٤٣) الكتاب : ١ / ٤٧٧ وفيه : (لِحَقٍّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ) ، وقال بعده : وليست في كلام كل العرب .
(١٤٤) هذا عجزيت لا يُعرف قائله ، ذكره سبوي في الكتاب : ١ / ٤٧٧ ، وصدره : تَظَلَّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةٌ (كَأَبَةٍ) إِلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ بَعْدَهَا .

بَابُ ظَنَنْتُ

أَعَادَ سِيَبُوه فِي كِتَابِهِ هَذَا الْبَابَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : الْأَوَّلَى الْبَابُ الَّذِي قَالَ فِيهِ : مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا^(١٤٥) ، ثُمَّ فَرَعَ لَهُ ثَانِيَةً مَعَ الْفِ اسْتِفْهَام^(١٤٦) ، فَسَطَّ الْقَوْلَ فِيهِ عَلَى نَحْوِ الْإِشَارَةِ وَالْإِلْمَامِ ، ثُمَّ أَعَادَهُ ثَالِثَةً فِي بَابِ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ^(١٤٧) ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ رَابِعَةً فِي أَبْوَابِ أَمْ وَأَوْ^(١٤٨) ، مُحَاوِلًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْإِيجَازَ وَالْاِقْتِصَارَ ، وَلَفَّهَ هَذَا الرَّجُلُ فِي أَسْطُرٍ يَسِيرَةِ الْمَقْدَارِ ، سَلِيمَةٍ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْإِكْثَارِ ، وَهَذَا مَا لَا يَصِحُّ وَلَا يَتِمُّ لِأَحَدٍ إِلَّا غَضْفًا وَنَفْثًا فِي الْعَفْرِ .

وَأَجَازَ فِي هَذَا الْبَابِ نَصَبَ الْأَسْمَيْنِ مُتَقَدِّمَيْنِ اغْتِرَارًا بِجَوَازِهِمَا مَرْفُوعَيْنِ^(١٤٩) ، وَهَذَا مَرْفُوعٌ عَنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُهُ قَدْ أَلَمَّ بِهِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى مَنْعِهِ فِيهَا مَضَى^(١٥٠) .

وَحَيَّرَ فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مَنْطَلِقًا) فِي أَنَّ يَعُودَ الْهَاءُ عَلَى ١٢ / ظ / (زَيْدٌ) أَوْ يَكُونُ ضَمِيرَ الْحَدَثِ^(١٥١) ، وَلَا بُدَّ إِذَا كَانَتْ كَذَا مِنَ الرُّفْعِ فِي الْخَبَرِ .

وَزَعَمَ أَنَّهُ فِي التَّهْمَةِ يَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ^(١٥٢) ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَيَضَعُ عَنْهُ هَذَا الْوَهْمُ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنَ الظَّنِّ الَّذِي هُوَ تَوْهَمُ الْمَعْنَى دَاخِلَ الذَّهْنِ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَوْجِيهُ التَّهْمَةِ إِلَى الْمُتَّهَمِ ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنَّ يُجِيبَ بِهِ مِنْ بَابٍ مُقْتَصِرًا عَلَى وَاحِدٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَظَنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ »^(١٥٣) .

(١٤٥) الْكِتَابُ ١ / ١٨ . وَعُنَوَانُهُ (هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا) .

(١٤٦) الْكِتَابُ ١ / ٦١ ، فِي (بَابِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ وَتُلْفَى . . .) .

(١٤٧) الْكِتَابُ ١ / ١٢٠ ، فِي (بَابِ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ وَلَا غَيْرِهِ) .

(١٤٨) الصَّوَابُ أَنَّهُا وَرَدَتْ فِي بَابٍ فِيهِ أَنَّ مَخْفَفَةً ، يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ .

(١٤٩) الْإِبْضَاحُ ١٣٤ .

(١٥٠) يَعْنِي سِيَبُوه ، تَنْظُرُ الصَّفْحَةُ ١٨ مِنَ التَّحْقِيقِ ، وَالْكِتَابُ ١ / ٦١ .

(١٥١) الْإِبْضَاحُ ١٣٦ .

(١٥٢) الْإِبْضَاحُ ١٣٧ .

(١٥٣) الْقِيَامَةُ : ٢٥ .

باب اسمِ الفاعلِ وما أشبهه

قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِنَا أَنَّ مَا خَاضَ فِيهِ النَحْوِيُّونَ مِنَ الْمُضَارَعَةِ بَيْنَ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْأَفْعَالِ ، وَوُجُوبِ الْعَمَلِ وَالْإِعْرَابِ بَاطِلٌ لَا وَجْهَ لَهُ^(١٠٠) ، وَكَذَلِكَ تَوَلَّاهُمْ : ضَارِبٌ زَيْدًا^(١٠١) أَمْسَرَ ، مُحَالٌ عَلَى جِهَتِهِ^(١٠٢) ، لَا يَجُوزُ التَّكَلُّمُ بِهِ ، وَلَا تُجَدُّهُ أَبَدًا مُسْتَحْتَمَلًا فِي الْكَلَامِ ، وَلَا مَالُوفًا بَيْنَ الْعَوَامِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ لَفْظٌ تَعَاوَرَهُ أَهْلُ النَّظَرِ فِي النَّحْوِ بَيْنَهُمْ ، فَارْتَاضَتْ فِي أَلْسِنَتِهِمْ ، وَانْقَادَتْ لَهُ طِبَاعُهُمْ ، مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ .

وَالصَّوَابُ مَا حَكَاهُ سَيِّوِيهِ فِي آخِرِ بَابِ إِجْرَاءِ الصِّفَةِ فِيهِ عَلَى الْأَسْمِ^(١٠٣) ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا^(١٠٤) لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُهُ رَجُلٌ) ، أَيْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبٍ مُلَازِمَتِهِ رَجُلٌ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ^(١٠٥) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ^(١٠٦) أَخُوهُ رَجُلٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا^(١٠٧) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمُوهُ بَنُو فَلَانٍ ، فَقَوْلُكَ : مُلَازِمُوهُ يَدُلُّ أَنَّهُ اسْمٌ ، وَلَوْ كَانَ عَمَلًا قُلْتَ^(١٠٨) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمِهِ قَوْمُهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلَازِمٍ إِيَّاهُ قَوْمُهُ^(١٠٩) ، فَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا مَعْتَرِضَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١٥٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٨٢ ، ٨٧ ، المقتضب ٢ / ١١٩ ، الأصول ١ / ١٤٥ .
 (١٥٥) في الأصل : ضارب .
 (١٥٦) وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي . شرح جل الزجاجي ١ / ٥٥٠ ، شرح التصريح ٢ / ٦٦ .
 (١٥٧) ليس الكلام في هذا الباب وإنما في الباب الذي قبله وهو (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفه ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له) - (الكتاب ١ / ٢٢٦ - ٢٢٨) .
 (١٥٨) في الكتاب : فإن جعله اسماً .
 (١٥٩) في الكتاب : فصار هذا كقولك .
 (١٦٠) في الأصل : برجال .
 (١٦١) في الكتاب : على هذا الحد .
 (١٦٢) في الكتاب : (فقولك : ملازموه يدل على . . ولو كان عملاً لقلت) .
 (١٦٣) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

وأما البيت الذي أجراه على المسألة قبله من الاضطراب فليس كذلك ، لأن المسألة متقافئة الأجزاء ، غير جارية من الوضع على استواء ، والبيت على نسب متقابلة ، وأجزاء مؤتلفة ، ليس فيها أكثر من إضمار فعل دل عليه ما قبله ، فأغنى عن إعادته ، وهو^(١١١) :
يوماً تراها كشيبه أودية العَص

ب يوماً أديمها نِفلا

وتقديره : يوماً ترى أديمها نِفلا . < وشبه > بهذا قوله / ١٣ و / تعالى : « وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حُسباناً »^(١١٢) ، والمسألة (هذا ضاربُ زيدِ اليومِ وغداً عمراً)^(١١٣) ، وإنما مثال هذا البيت : (هذا ضاربُ زيدِ اليومِ وعمراً غداً) ، وهذا كلامٌ صحيحٌ مفهومٌ متقابلُ الأجزاء منظومٌ .

بابُ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ

قَصِدَ في هذا البابِ التنبيهَ على حَسَنِ وشَدِيدِ ونَحْوِهِ مِمَّا لَا يَكُونُ لَفْظُهُ لَفْظَ (فاعِلٍ) ، وهذا جَهْلٌ بِالْغَرَضِ الْمَقْصُودِ فِيهِ ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِي : مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَحَسَنِ وَجْهًا ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَحَسَنِ وَجْهِ ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : مررتُ برَجُلٍ ثَابِتٍ عَقْلُهُ ، أَوْ ثَابِتٍ عَقْلًا ، وَثَابِتِ الْعَقْلِ ، وَثَابِتِ عَقْلٍ ، وَثَابِتِ الْعَقْلِ ، وَهُوَ لَفْظُ (فاعِلٍ) جَارٍ عَلَى ثَبَتٍ كَمَا يَجْرِي ضَارِبٌ عَلَى ضَرْبٍ .
وَأَمَّا الْغَرَضُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ تُشَبِّهَ السَّبَبَ الْوَاقِعَ بَعْدَ (قاعِدٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّصْبِ وَالْخَفْضِ - وَهُوَ فاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ - بِمَا يَقَعُ بَعْدَ (ضاربٍ)

(١٦٤) البيت للأعشى في ديوانه ٢٨٣ . وهو في الإيضاح ١٤٨ .

(١٦٥) الأنعام : ٩٦ ، وفي المصحف « وَجَعَلَ اللَّيْلَ » ، وهي قراءة الكوفيين ، وقرأ الباقون (جاعل) على المعطف على (فاعل) الذي قبله ، وخفض الليل . الكشف ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، التيسير ١٠٥ .

(١٦٦) الإيضاح : ١٤٤ .

وَنَحْوَهُ مِمَّا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيْمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النِّصْبِ وَالْخَفْضِ وَهُوَ مَفْعُولٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ حَسَنِ وَشَدِيدٍ وَنَحْوِهِمَا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ أَخُوهُ وَطَالِحٍ غَلَامُهُ وَوَاضِحٍ خَدُّهُ وَطَامِحٍ مَنْصِبُهُ وَشَائِعٍ ذِكْرُهُ ، وَمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ ، وَلَا يُسَمَّى شُهْرَةً .

وَمَا سَطَّرَهُ سَيُوبِيهِ فِي كِتَابِهِ وَعَدَّدَهُ فِي تَضَاعُيفِ أَبَوَائِهِ مِنْ نَحْوِ مُسْلِمٍ وَشَابٍّ وَكَهْلٍ وَشَيْخٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَجْرِي وَصْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَّتُهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١٦٧) :

أَرَأَيْتَ إِنْ صَرَخْتَ بِلَيْلٍ هَامَتِي
وَخَرَجْتُ مِنْهَا بِأَلْيَا أَثَوَابِي

ومثله (١٦٨) :

يَا صَاحِبَ إِذَا الضَّامِرُ الْعَنَسَ

ومثله (١٦٩) :

لَا حَقُّ بَطْنٍ بَقَرًا سَمِينٍ

وَمِمَّا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ قَصَرُ هَذَا الْبَابِ عَلَى (حَسَنِ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَأْتِي عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) ، اسْتَظْهَرَهُ بَعْدَةُ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ حِينَ شَاكَلَ لَفْظَ ضَارِبٍ لِيُضْرِبَ (١٧٠) ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْمَشَاكَلَةُ عِنْدَهُ مُوجِبَةً لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْضَرَ لِيَقْبَلَ مِثْلًا يَجْرِي عَلَيْهِ لِيَعْمَلَ عَمَلَهُ كَأَنَّهُ (فَاعِلٌ) بِوَزْنِ كَابِلٍ / ١٣ ظ / ، فَالْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذَا تَضْيِيعٌ لِلزَّمَانِ وَتَحْيِيرٌ لِلْأَذْهَانِ ، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ .

(١٦٧) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي في شعره : ١١٥ .

(١٦٨) البيت لحز بن لوذان في الكتاب ١ / ٣٠٦ ، ولخالد بن المهاجر في الأغاني ١٦ / ١٤١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٣ ، مجالس نعلب ٢٧٥ ، والشاهد فيه رفع وصف المنادي وهو مضاف إضافة غير محضة .

(١٦٩) البيت لحميد الارقط في الكتاب ١ / ١٠١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ١٥٩ ، الاصول ١ / ١٥٧ ، والشاهد فيه إضافة (لاحق) الى (بطن) على تقدير اثبات (آل) وحذفها للاختصار .

(١٧٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥١ : (وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على اوزان الفعل كما كان ضاربٌ في وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه) .

فصل

وَرَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَبْوَابَ مِنْ قَوْلِهِ : « مُفْتَحَةٌ لَهُمِ الْأَبْوَابُ »^(١٧١) مَرْتَفَعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي (مُفْتَحَةٌ) لَا عَلَى مُفْتَحَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا عَائِدَ فِيهِ عَلَى « جَنَاتٍ عَذْبٍ »^(١٧٢) ، وَهَذَا نَفْسُهُ يَلْزَمُ فِي الْبَدَلِ ، لِأَنَّ بَدَلَ الْبَعْضِ وَالِاشْتِمَالِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَالَّذِي فَرَّ عَنْهُ فِيهِ وَقَعَ .

وَمَنَعَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَنْ تُعَاقِبَ الْإِضَافَةَ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا لَامُ التَّعْرِيفِ إِلَّا وَهِيَ مُعَاقِبَةٌ لِلْعَائِدِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِلَّا فَهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ؟)^(١٧٣) وَقَدْ جَلَبَ سَيِّبِيهِ عَلَى هَذَا بَاباً مِنَ الْبَدَلِ حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ : (مُطَرْنَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ) ، أَيْ : سَهَّلْنَا وَجَبَّلْنَا ، وَ (ضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنُ) ، أَيْ : ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ^(١٧٤) ، وَارَى هَذَا الرَّجُلُ لَمْ يَفْهَمْ قَوْلَهُ : (جَعَلَ النَّهَارَ فِي قَيْدِ اللَّيْلِ فِي بَطْنٍ مَنْحَوْتٍ ، أَوْ جَعَلَهُمَا الْاسْمَ أَوْ بَعْضَهُ)^(١٧٥) بَعْدَ اسْتَظْهَارِهِ بِالْبَيْتِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(١٧٦) :

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسُلْسَلَةٍ

وَاللَّيْلُ فِي بَطْنٍ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ

ثُمَّ اسْتَظْهَرَ عَلَى الْبَدَلِ الَّذِي وَجَّهَ الْأَبْوَابَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَفِي التَّنْزِيلِ « وَفُتِحَتْ

(١٧١) ص ٥٠ .

(١٧٢) الْإِبْضَاحُ ١٥٤ .

(١٧٣) وَافَقَ ابْنَ الطَّرَاوَةِ الْكُوفِيَّ فِي جَوَازِ مُعَاقِبَةِ (أَلِ) الْمُضْمَرِ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ أَكْثَرَ الْبَصْرِيِّينَ . مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٤٠٨ ، مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٦٢٧ ، الْجَنَى الدَّانِي ١٩٨ - ١٩٩ .

(١٧٤) الْكِتَابُ ١ / ٧٩ .

(١٧٥) الْكِتَابُ ١ / ٨٠ .

(١٧٦) الْبَيْتُ لِلْجَرَنْفَشِ بْنِ يَزِيدِ الطَّائِي فِي شَرْحِ أُبَيَّاتِ سَيِّبِيهِ ١ / ٢٣٧ ، وَهُوَ بَلَا عَزْوٍ فِي الْكِتَابِ ١ / ٨٠ ، الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٣٣١ ، الْإِنْصَاحُ ١٣٤ ، وَالشَّاهِدُ فِي إِخْبَارِهِ عَنِ النَّهَارِ بِكَوْنِهِ فِي قَيْدٍ وَسُلْسَلَةٍ ، وَعَنِ اللَّيْلِ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي جَوْفِ مَنْحَوْتٍ اتِّسَاعاً وَمَجَازاً .

السماء فكانت ابواباً» (١٧٧) ، فصارت ذلك بمنزلة ضرب زيد رأسه (١٧٨) ، وليس في الآية للبدل طريق بوجه ، ولا سبب منه يتعلّق بها ، لأنّ مثل هذا من الكلام : (شُيِّدَت الدَّارُ فَكَانَتْ مَنْجًى حَصِيناً وَمَكَاناً مَكِيناً) ، وليس للبدل هنا مذهب ولا إليه مُنْقَلَبٌ بإلحاقها به ، والاستشهاد بها عليه سهو لا يُعَدُّ مثله فيه ، أو عي مكانه من الإدراك لا يقتضيه .

بَابُ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَعْمَلْتَ عَمَلَ الْفِعْلِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ « وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً » (١٧٩) ، فَضَبَّ (شَيْئاً) بِقَوْلِهِ : (رِزْقاً) (١٨٠) ، وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (الرِّزْقَ) اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ الطَّحْنِ وَالرِّغْمِ ، لَا يَجُوزُ عَمَلُ شَيْءٍ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو جَعْفَرٍ أَحَدَ / ١٤ / ابن محمد المعروف بابن النّحاس (١٨١) هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ فَقَالَ : لَوْ قُلْتُ : أَعْجَبَنِي طَحْنُ زَيْدٍ الدَّقِيقِ ، وَخَبَزُ زَيْدٍ الرِّغِيفِ ، وَدَهْنُ زَيْدٍ الْحَبِثَةِ ، لَمْ يُجْزَ حَتَّى تَقُولَ : مِنْ طَحْنِ زَيْدٍ وَخَبْزِهِ وَدَهْنِهِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ قُوْتِ زَيْدٍ عِيَالُهُ إِذَا أَرَدْتَ بِالْقُوْتِ ذَاتَ الشَّيْءِ الْمُقْتَوَى ، فَإِنْ أَرَدْتَ مَا يَعْمَلُ فِيهِمَا بَعْدَهُ قُلْتَ : عَجِبْتُ مِنْ قُوْتِ زَيْدٍ عِيَالَهُ فَفَتَحْتَ الْقَافَ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ وَالرِّغْمِ ، كَمَا قَالَ (١٨٢) :

سُمِّيَتْ بِالْفَارُوقِ فَافْرُقْ فَرَّقَهُ

وَارْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رَزَقَهُ

(١٧٧) النبا : ١٩ .

(١٧٨) الايضاح : ١٥٤ .

(١٧٩) النحل : ٧٣ . وينظر : نتائج الفكر ٢٩٨ - ٢٩٩ فقد تابع السهيلي شيخه ابن الطراوة في هذه الآية .

(١٨٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥٦ : (كَأَنَّهُ قَالَ : لَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْزُقَ شَيْئاً) .

(١٨١) وقد أخذ ابن النحاس عن المبرد ، وتوفي سنة ٣٣٨ هـ ، (طبقات النحويين واللغويين ٢٣٩ ، انباه الرواة ١ / ١٠١) .

(١٨٢) عوف القوافي يرثي سليمان بن عبد الملك ، ويذكر عمر بن عبد العزيز كما في الكامل في اللغة والادب ٨٤٠ .

فَأَمَّا (شَيْئاً) فِي الْآيَةِ فَإِنَّمَا يَنْتَصِبُ انتصابَ الْحَدَثِ كَنَايَةً عَنِ الْعِلَّةِ^(١٨٣) ، كَمَا قَالَ :
 « لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً »^(١٨٤) ، وَالْمَعْنَى قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : « لَقَدْ كِدْتُ
 تَرَكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً »^(١٨٥) ، كَأَنَّهُ قَالَ : رُكُوناً قَلِيلاً ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ،
 وَهُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَفْشَى مِنْ أَنْ يُجْتَنَّبَ لَهُ ، أَوْ يُنَبِّهَ أَحَدٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ ، كَقَوْلِهِمْ :
 (انْتَظِرْنِي شَيْئاً) ، وَ (لَمْ أَقُلْ لَهُ شَيْئاً) .

فصل

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئاً مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ ، وَاسْتَشْهَدَ
 عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ^(١٨٦) :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفُ

لَعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ (مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ) فَاعِلٌ (رَسْمٍ) ، وَالِدَارُ مَفْعُولٌ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :
 أَمِنْ أَنْ رَسَمَ الدَّارَ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ بِكَيْتٍ ؟ وَهَذَا التَّقْدِيرُ زَيْفٌ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الرَّسْمَ اسْمٌ
 يَلْمِ بَقِيَّ الدَّارِ مِنَ الرَّمَادِ وَالزَّبْلِ وَنَحْوِهَا بِمَا يَتَذَكَّرُ بِهِ مَنْ دَمِنَهَا وَأَقَامَ بِهَا ، وَالظَّلُلُ اسْمٌ يَلْمِ
 شَخْصَ بِهَا مِنْ نُوْيٍ أَوْ تَدْبٍ أَوْ أَثْفِيَةٍ وَنَحْوِهَا بِمَا هُوَ مَائِلٌ فِيهَا ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ امْتِنَاعٌ مِنْ أَنْ
 يَرْفَعَ شَيْئاً أَوْ يَنْصَبَ كَمَا امْتَنَعَ الرِّزْقُ وَالْخَبِزُ وَالذَّهْنُ مِنْ ذَلِكَ .
 وَبَعْدُ ، فَالْمَرْبَعُ مَحَلُّ الْقَوْمِ حَيْثُ كَانُوا ، وَالْمَرْبَعُ مَحَلُّهُمْ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً ، فَالرَّسْمُ

(١٨٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ٤٢٤ .

(١٨٤) البقرة ٤٨ .

(١٨٥) الاسراء : ٧٤ .

(١٨٦) البيت للحطيطية في ديوانه ٢٥٣ ، وينظر : الايضاح ١٥٨ ، الامالي الشجرية ١ / ٣٥١ ، ايضاح

شواهد الايضاح ١٧١ ، الخزانة ٨ / ١٢١ .

هو المربعُ والمَصِيفُ ، وارتفاعُهُ على القَطْعِ كما تقول : مررتُ برجلَيْنِ مسلمٍ وكافرٍ ، قال الله تعالى : « قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ : فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ / ١٤ ظ / الله واخرى كافرةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأْيِ الْعَيْنِ »^(١٨٨) ، وإذا نَظَرْتَ في تقديرِهِ وجدتَ المربعَ كذا رسم الدار ، والرَّبْعُ هو الدار نفسُها ، وَمَنْ صار الى هذا الحَدِّ سَقَطَتْ مَكَالَتُهُ ، وَلَمْ تَلْزَمْ مراجعَتُهُ ، ونحنُ نرتابُهُ عن هذه الزَّلَّةِ ، ولكنه أتى عليه مِنْ بابِ الغفلة .

فصل

وَزَعِمَ فِي هذا الباب أَنَّ حَمَلَ النَعْتِ على موضعِ المنعوتِ جائزٌ^(١٨٩) ، وهذا لا يكونُ إِلَّا في النداءِ والتَّبرئةِ لمكانهما من البناءِ ، وكذلك التوكيدُ لا يكونُ إِلَّا بلفظِ المؤكِّدِ ، لكنَّ البَدَلَ والعطفَ لا يمتنعُ الحَمْلُ على الموضعِ فيهما لما يأتي بيانهُ في (المَقَدِّماتِ) .
فَأَمَّا البيتُ^(١٩٠) فالمعقَّبُ فيه^(١٩١) مفعولٌ به ، وهو الرادُّ^(١٩٢) حتَّى المظلومُ عَقَبَةً بعدَ عَقَبَةٍ ، كَأَنَّهُ قال : طَلَبَ المظلومُ المعقَّبَ حَقَّهُ .

(١٨٧) آل عمران ١٣ .
(١٨٨) قال أبو علي في الايضاح ١٥٩ : وَيجوزُ على هذا : (أعجبنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وعَمْرُو) ، فترفعُ عمرًا بحمله على المعنى إذا كانَ (زَيْدٌ) فاعلاً لأنَّ موضعه إذا كانَ فاعلاً رَفَعَ ، وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله :

طَلَبَ المعقَّبَ حَقَّهُ المظلومُ .

(١٨٩) يعني بيت لبيد في ديوانه : ١٢٨ :
حتَّى تَهْجُرَ في الرواحِ وهاجها
طَلَبَ المعقَّبَ حَقَّهُ المظلومُ
وقد ذكر أبو علي عجزه في الايضاح : ١٥٩ .

(١٩٠) في الاصل : به .

(١٩١) في الاصل : الرد .

فصل

وأجازَ في هذا الباب : (أعجبي الضربُ زيدَ عمراً)^(١٩٢) ، وهذا باطلٌ لا وجه له ،
وتوهمُ فاسدٌ لا يُعْبَأُ به ، لأنَّ (الضرب) هنا هو اسمُ الجنسِ المأخوذُ في غيرِ ماحقٍ ،
لا يتوجَّه فيه إلّا ما يتوجَّه في (رَجُلٍ) من بابهِ ، لأنّه في مقابلتهِ ، وموضوعُ بإزائه ، ويدلُّ
على فسادهِ امتناعُ وجوده في نثرٍ أو نظمٍ بغيرِ نظرٍ فيه ولا بحثٍ ، فأما قوله^(١٩٣) :
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ
فلأمّ التعريفِ فيه معاقبةُ العائدِ عليه ، تقديره : ضَعِيفُ نِكَايَتِهِ أَعْدَاءُهُ ، كأنه
قال : قَلِيلَةٌ إِسَاءَتُهُ عَدُوُّهُ ، ثُمَّ وَفَّقَ < الى > الصوابَ بغيرِ كفيلٍ يمنع ذلك في التنزيلِ .
بقوله : وَلَمْ يَجِئْ مِنَ الْمَصَادِرِ شَيْءٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُعْمَلًا فِي التَّنْزِيلِ^(١٩٤) ، وهذا الحُقوقُ
الذي لا رعيَ عنه ، ولا بُدَّ مِنَ الإقرارِ به .
ومثله قولُ الآخرِ^(١٩٥) :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
أَرَادَ عَنِ ضَرْبِي مِسْمَعًا ، وَعَاقَبْتُ لَأَمْ التَّعْرِيفِ الْعَائِدُ ، وَأَمَّا مَعَ وَجُودِ الْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ بَعْدَهُ فَبَاطِلٌ لَا تَقُولُهُ الْعَرَبُ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النَّظَرُ ، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ
الْغَلَطِ ، كَخَطِّ الْمَبْتَدِئِ عَلَى النُّقْطِ .

-
- (١٩٢) الإيضاح ١٦٠ ، وينظر في جوازه : المقتضب ١ / ١٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٦ .
(١٩٣) البيت غير منسوب في : الكتاب ١ / ٩٩ ، الإيضاح ١ / ١٦٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٧ ،
الخرّانة ٣ / ٤٣٩ .
(١٩٤) الإيضاح ١٦٠ وفيه : (ولم اعلم شيئاً من المصادر بالالف واللام معملاً في التنزيل) .
(١٩٥) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في شعره : ٤٦٤ ، الكتاب ١ / ٩٩ ، وفيها : كررت ، والبيت في
الإيضاح ١٦١ .

وتكلّف بعدُ في البيت ما لم يُحتج إليه ، ولا حمّله أحدٌ عليه بما تقفُ عليه من قصَرٍ
 ١٥ و / الكتاب ، واستظهر بجوازه بيتٌ يصفُ فيه حماراً شبهَ مركوبه وهو^(١٩٧) :

كأنه واضحُ الأقاربِ في لِقْحِ
 أسمى بهنٍّ وعزّته الأناصيلُ

أي : غلبته بخشونتها وامتناعها من أن يشلها ، ومنه « وعزّني في الخطاب »^(١٩٨) ،
 والأناصيل يعني البهيمى ، وهي إذا تيسّت ساقه على المغتذي بها والمتناول لها ، وليس لعلّ
 هنا موضعٌ معنىً يقطع على تقديرها ، ولا ضرورةً يرجع الى إضمارها ، وتركُ الفضولِ
 توفيقٌ ، والله المستعان .

فصل

ومن بعد هذا في الأبوابِ الى قولِ أبي عثمان^(١٩٩) من هذا الكتاب من التسامحِ الحليّ
 بين النحويين ما لا يُصرّح بالحقيقة فيه إلّا ببعض ما راموا ، وتقييد ما أصلوا من عقْدٍ
 مُنحَلّةٍ ، وعباراتٍ مُحتلّةٍ ، إلّا أنه خلط في البابِ عند قوله : (دَهَبْتُ بِهِ ، وَقُمْتُ
 بِهِ)^(٢٠٠) ، ثُمَّ قَالَ : (وكذلك قوله)^(٢٠١) :

ديارُ التي كادتُ ونحنُ على مئى

نُحلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائبِ

أي : نَجعلُنا نُحلُّ) ، وهذا معنى سَخيفٌ ، وَلَفْظٌ مُنتَقَضٌ ، لأنَّ مئى موضعٌ ليس
 لأحدٍ فيه على أحدٍ فَضْلٌ يختصُّ به فيُقبِحُ له الحلولُ عندَ عرضٍ عليه أو إدْنٍ منه ، وأيضاً

(١٩٦) البيت للأخطل ، شعره : ٥٨ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ١٨ .

(١٩٧) ص : ٢٣ .

(١٩٨) هو بكر بن محمد بن بقية المازني ، استاذ المبرد ، توفي سنة ٢٤٧ هـ . (اخبار النحويين البصريين
 ٧٤ ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢) .

(١٩٩) الايضاح ١٦٩ .

(٢٠٠) قيس بن الخطيم ، ديوانه ٧٧ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢٠٢ ، وفيه أن رواية أبي علي في
 الايضاح : نُحلُّ ، بكسر الحاء ، من حلَّ يحلُّ حلالاً . وأكد هذه الرواية ابن بري في شرح شواهد
 الايضاح ١٤٨ .

فإن (أحللت زيدا) لا يجوز ، لأنه بما يُنقل عنه ولا يُحذف منه مما بينا الصواب فيه عند قوله : (أضربت زيدا عمرا) ، ولكنه يقول : فتلك ديار التي لنا عندها من الشوق^(٢٠١) اليها ، والرغبة اليها مثل الذي لها عندنا ، ودل على ذلك بقوله : كاذت ونحن على منى نحل بنا ، أي : نحل بنا عقد نطاقها ، أي : نرتاح الى ذكرها ، وثبت ما عندها من أمرنا ، ولم يمنعها الكون بمنى وهو الموضع الذي نهي عن الرفق فيه ، لغلبة ذلك على نفسها ، وعكبه من قلبها ، وإنما منعتة التقيّة من الواشيات عليها المنوعات بما يطلعن منها ، وضرب النجاء والركائب مثلاً لهن ، والعرب تقول : فلان يحل بفلان عقد نطاقه / ١٥ ظ / ، أي : يستريح > عند < ذكره ، ومنه قوله :

لا تجعلونا الى مولى يحل بنا

عقد النطاق إذا ما أمره مالا

ويقولون في هذا المعنى : (فلان يحل بنا) ولا يذكرون النطاق . كما يقولون في الذي لا يرتدع عن مكروه : (فلان لا يقرع)^(٢٠٢) ، أي : لا يقرع سناً ، وهو في فعل النادم ، كما قال عمر ، رضي الله عنه : (حين يقرع السن من ندم ، ويشرب الماء ممزوجاً بدم) ، وقال عز وجل : « وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ »^(٢٠٣) أي أسرعوا بينكم بالنميمة ولم يذكر النميمة ، وعلى هذا يقال للساعي في أمر الملك : طالب ، ولا يذكر الملك ، كما قال^(٢٠٤) :

كفاني ولم أطلب قليل من المال

وكذلك يُقال لكل سمعاني علم : طالب ، ولا يذكر العلم ، ولكل نافذ في المعرفة واحد ، ولكل ميسر وباع^(٢٠٥) ، وهو كثير .

(٢٠١) في الأصل : لها عندها أن الشوق ، والصواب ما أثبتنا .

(٢٠٢) اللسان والتاج (قرع) .

(٢٠٣) التوبة ٤٧ .

(٢٠٤) امرؤ القيس في ديوانه : ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤١ ، وصدده :

فلو أن ما أسقى لأدنى معيشة

(٢٠٥) كذا في الأصل .

فصل

وبهذا السبيل قوله في بيت الهذلي^(٢٠٦) :

قَدْ أُوبِيتَ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ طَاوِيَةٌ

مِنْهَا تُصَبُّ أَفْقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ

زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ آيَتِهِ الْمَاءُ ، أَي : جَعَلْتُهُ يَأْبَى الْمَاءُ ، وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ ، وَاعْتَمَدَ فِي الطَّوَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحُمْرَ حُرِمَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ بِذَلِكَ طَاوِيَةٌ مُشْرِتَةٌ إِلَى كُلِّ نَاحِيَةٍ تَشِيمُ مِنْهَا بَرَقاً لِحَاجَتِهَا إِلَى الرِّيِّ ، فَكَيْفَ تَأْبَى الْمَاءَ وَهَذَا حَالُهَا ، مَعَ أَنَّ (أَبَى) لَا يَجُوزُ فِيهِ النُّقْلُ ، لِأَنَّهُ تَحَرَّكَ نَفْسَانِي كَمَا لَا تَقُولُ : (أَمْدَحْتُ زَيْدًا عَمراً) ، وَلَا (أَذْمَعْتُهُ بَكْرًا) .

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ (أَبَيْتَ) لَا مِنْ (أَبَتْ) ، يُقَالُ : (شَأَةُ أَبَوَاءٍ) إِذَا قَرَّبَتْ بُولَ الْأَرْوَى فَعَرَضُهَا دَاءً يَمْنَعُهَا مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ حَتَّى تَمُوتَ ، فَضَرَبَ لِلْحُمْرِ الْمَثَلَ بِهَا ، أَي : مَنَعَتْ الرَّمَاءُ كُلَّ مَاءٍ فَصَارَ ذَلِكَ كَالدَّاءِ لَهَا ، قَالَ^(٢٠٧) :

أَقُولُ لَكُنَّا زِي : تَوَكَّلْ فَإِنَّهُ

أَبَا لَا إِخَالَ الضَّأْنَ مِنْهُ نَوَاجِيَا

فَيَالِكَ مِنْ أَرْوَى تَعَادَيْتِ بِالْعَمَى

وَلَا قَيْتِ كَلَاباً مَطْلًا وَرَامِيَا

فصل

وَقَالَ فِي بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ : (صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا أَوَّلًا فَتَعَدَّى الْفِعْلُ

إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ)^(٢٠٨) .

(٢٠٦) سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَّةَ ، دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ١ / ١٩٨ . وَرَوَايَةُ الْإِبْرَاضِ ١٧٣ : فِيهَا ضَاوِيَةٌ .

(٢٠٧) ابْنُ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيُّ فِي شِعْرِهِ : ١٧٢ .

(٢٠٨) الْإِبْرَاضِ ١٧٥ .

فَمَا أَقْبَحُ قَوْلُهُ : صار / ١٦ و / الفاعلُ مفعولاً ، والصوابُ صارَ المرفوعُ منصوباً ،
وصارَ المُستندُ اليه منقولاً عنه .

ثُمَّ قَصِدَ بَعْدَ هَذَا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ (٢٠٩) : (أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا هَذَا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا ،
فَ (الْعِلْمُ الْيَقِينُ) يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ (أَعْلَمَ) (٢١٠) ، فَلَيْتَ شِعْرِي لَوْ تَكَلَّفَ إِظْهَارَ
هَذَا الْفِعْلِ كَيْفَ كَانَ قَائِلًا بِأَيِّ سَبِيلٍ مِنَ الصَّوَابِ كَانَ سَالِكًا ، وَمَا أَبْعَدَ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي هَذَا
الْكَلَامِ إِضْمَارًا مِنَ الْفَهْمِ عَنْ سَيَبَوِيهِ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْحَدِيثَ لِيَتَبَيَّنَ أَيُّ فِعْلٍ
فَعَلْتُ ، أَوْ تَوْكِيدًا) (٢١١) لَشَدَّ مَا سَأَلَهُ سَمْعًا ، وَأَعْرَضَ عَنْ صَفْحَا (٢١٢) .

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٌّ مَرِيضٌ

يَرَى مُرًّا بِهِ الْعَذَبُ الزُّلَالَا (٢١٣)

ثُمَّ جَلَبَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامًا وَاهِيًا الْمُبَانِي ، مُخْتَلِّ الْمَعَانِي ، مُوضِحًا لِمَا قَدَّمَهُ ، وَمُثَبِّتًا لِمَا
أَوْجَبَ مِنْ ذَلِكَ وَالتَّرَمُّهَ ، ذَكَرَ فِيهِ (تَعَدَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَصَادِرِ وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
وَالْمَفْعُولِ لَهُ) (٢١٤) وَالْحَالِ (٢١٥) ، ثُمَّ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ : (ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ بَكْرِ تَقْوِيمًا لَهُ
مُجَرَّدًا مِنْ ثِيَابِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا) (٢١٦) ، وَلَمْ يَقْطُنْ لِقَوْلِهِ : تَقْوِيمًا لَهُ ، كَيْفَ يَكُونُ لَوْ جَعَلَ
التَّقْوِيمَ عَمَلًا لَزَيْدٍ فَقَالَ : تَقْوِيمًا لِي ؛ وَمَا وَجَّهَ امْتِنَاعَهُ هُنَا وَجَوَّازَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ؟

(٢٠٩) الكتاب ١ / ١٩ ، وفيه : (أَعْلَمْتُ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا) .

(٢١٠) الإيضاح ١٧٦ .

(٢١١) الكتاب ١ / ١١٧ وعبارته : (وَإِنَّمَا يَحْيَى ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَبَيَّنَ أَيُّ فِعْلٍ فَعَلْتُ ، أَوْ تَأْكِيدًا) .

(٢١٢) ذهب ابن الطراوة إلى أن الفعل يجوز أن ينصب أكثر من مصدر . ينظر : ابن الطراوة النحوي :
١٨٥ .

(٢١٣) البيت للممتني في التبيان ٣ / ٣٤٤ وروايته :

يَجِدُ مَرَاهِمَ الْمَاءِ الزُّلَالَا

(٢١٤) في الأصل : بِهِ .

(٢١٥) الإيضاح ١٧٦ ، وقبله : فَإِذَا اسْتَوَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي أَبْوَابِهَا مَفْعُولِيهَا فَتَعَدَّتْ إِلَى
أَسْمَائِهِمْ تَعَدَّتْ ...

(٢١٦) المصدر السابق ، وفيه : أَمَامَ زَيْدٍ .

فصل

وحكى قول أبي عثمان المازني : (لا يجوزُ أن يُنقلَ من هذه الأفعال غيرُ ما استعملَ منها)^(٢١٧) ، يعني أنَّ النقلَ إنما يكونُ في الشيءِ سماعاً من العربِ ، وقد أشرتُ فيما مضى من هذه الرسالة^(٢١٨) الى ما يجوزُ فيه النقلُ ولا يجوزُ فيه الحذفُ ، وما يجوزُ فيه الحذفُ ولا يجوزُ فيه النقلُ ، وما يجوزان فيه ، موفى حقّه من البيان ، مُعطى قسطه من كلامِ سيويه ونصّ القرآن في (المقدمات الى علمِ الكتاب وشرحِ المشكلات على توالي الأبواب) .

باب المفعول فيه

قال : (فجميعُ الأفعالِ يتعدى الى جميعِ ظروفِ الزمانِ)^(٢١٩) ، وكان ينبغي أن يقول : الى جميعِ أسماءِ الزمانِ ، لأنّه إذا كانَ ظرفاً فقد تعدى اليه متعدّياً كائناً ما كانَ ، وإتما حاد / ١٦ ظ / عن أسماءِ الزمانِ لأنَّ المحرّمَ ونحوه والجمعة والسبت من أسماءِ الزمانِ لا يجيءُ منها شيءٌ ظرفاً لفعلٍ من الأفعالِ .

وقال : (نكرتها ومعرفتها ومؤقّتها ومبهمها)^(٢٢٠) ، وهذا رأيي قد استهوى غيره من أهلِ هذا الشأنِ ، فإنهم يعرفون من الزمانِ والمكانِ في هذه الحالِ .

والحقُّ أنَّ الفعلَ لا يتعدى الى الزمانِ والمكانِ إلّا مُبهماً ، فكما لا يُقالُ : جلستُ مكّة ، وكذلك : جلستُ الجمعة ولا البيت ، وبمنزلة (جلستُ يومَ الجمعة) . (جلستُ مكانَ الجارية) ، لأنّها مُبهمانُ تبعتا بالاضافة ، ولم تُخرّجها الاضافة عن اختصاصهما بالزمانِ والمكانِ ، وقد بيّنت الأبحاث الأربعة فيما تقدّم من الرسالة ، ونقول الآن : إن

(٢١٧) المصدر السابق ، وفيه : منه .

(٢١٨) تنظر الصفحة ٣٨ من التحقيق .

(٢١٩) الايضاح ١٧٧ ، وفيه : تتعدى .

(٢٢٠) الايضاح ١٧٧ .

الزمان والمكان إذا ذُكر أحدهما لم يقتَرَن به من الحركات جري في الكلام (٢٢١) وضعا يقطع العمل عليه ، لأنه لا يخلو منه ويقتضيه ، لأنه موضوع له في جواب (أين) أو (متى) ، وإذا ذُكر أحدهما لما يتوجّه عليه من الحالات (٢٢٢) جرى في الكلام خطأ يصل العمل اليه لتوجّهه عليه ، ويستوفيه لأنه يجزّه أو يعدّه في جواب (كم) أو (ما) .

وإذا ذُكر أحدهما لما يطرأ عليه من الحالات لا لما يقتَرَن به من الحركات جرى في الكلام مجرى غيره من الأسماء معرّفاً أو منكرّاً ، ظاهراً أو مضمراً ، مُشاراً نحوه أو مضافاً اليه أو مُنبهاً عليه ، مُخبراً به أو عنه ، في إيجاب مُمكن أو نقيض .
فالنوع الأول ينتصب في فعل حقيقة ويرتفع مجازاً ، لأنه للاستقرار لا للاخبار ، فعمل فعل وفعل فيه واحد ، وكذلك الحدث لأنه لنفسه لا لما يدل عليه من فاعل ومفعول .

والنوع الثاني يرتفع في فعل حقيقة ولا يجوز النصب فيه لأنه بمحل المفعول به من مضاف اليه وموضوع فيه أو منقول عنه أو مسؤول منه ، وما نصّه سيويه - رحمه الله - من النصب فيه من الوهم الذي لا انفكاك للانسان منه ، ولا تحيد لأحد عنه .
والنوع الثالث يجري بوجوه الاعراب استعارة أو مجازاً أو توسّعاً على ما سطر في الأبواب ، فهذه / ١٧ و / قواعد القول على الزمان والمكان الذي لا يحرمها الحادي ولا يضل عنها الشادي إن شاء الله ، وهو المستعمل ، ثم نعوذ الى عمود الكلام فيما وقع المقصود اليه من التثنية عليه بحول الله .

ثم قال : (وإنما يتعدى الى جميع ضروب أسماء الزمان كما يتعدى الى جميع ضروب أسماء المصادر ، لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل) (٢٢٣) .
وهذا خطأ فاحش ، لأن لفظ (ضرب) غير لفظ (أسس) ، و (يضرب) غير

(٢٢١) كذا في الأصل .

(٢٢٢) في الأصل : الحالات .

(٢٢٣) الايضاح : ١٧٧ وفيه : وإنما تعدى .. كما تعدى ... ضروب المصادر ...

لفظ (اليوم) ، و (سَيَضْرِبُ) غير لفظ (غَد) ، فَإِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَانْجِرَارِهِ مَعَهُ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ كَمَا يَنْجَرُ الشَّكْلُ وَالصُّورَةُ مَعَ اللَّوْنِ الْمُتَوَلِّينَ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِيهَا مَضَى (٢٢٤) .
ثُمَّ قَالَ : (فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ) (٢٢٥) ، فَأَسَاءَ الْعِبَارَةُ بِقَوْلِهِ : ضُرُوبُ ، وَأَخْطَأَ فِي إِطْلَاقِ التَّعْدِي عَلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، وَأَسَاءَ الزَّمَانِ التَّسْعَةُ عَشَرَ لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ بِسَبِيلِهَا .
ثُمَّ قَالَ : (فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي تَعْدِي الْفِعْلِ) (٢٢٦) ، وَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ لَمَّا ، وَهَذِهِ أَعْرَاضُ لَا تَسْعُهَا الْعُقُولُ ، وَأَوْقَارُ لَا تَنْهَضُ بِهَا الْفُيُولُ ، فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

فصل

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَمَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمًا نَحْوَ ذَاتِ مَرَّةٍ) (٢٢٧) ، قَالَ سَيَبَوِيه ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي بَابِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِينَئِذٍ لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالِاخْتِصَارِ : (إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ الْخَثْعَمِ ذَاتُ مَرَّةٍ وَذَاتُ لَيْلَةٍ) (٢٢٨) ، ثُمَّ قَالَ : (قَالَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمٍ) (٢٢٩) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ (٢٣٠)

-
- (٢٢٤) تنظر الصفحة ٢٢ من التحقيق .
(٢٢٥) الإيضاح ١٧٧ . وفيه : إلى جميع . وتقدم ذكر هذه العبارة مع النص المنقول سابقاً .
(٢٢٦) المصدر السابق ، وفيه : (فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي هَذَا الْمَعْنَى اجْتِمَاعًا فِي تَعْدِي الْفِعْلِ) ، وَيَبْدُو أَنَّ سَقَطَ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ مِنْ كِتَابِ الْإِيضَاحِ .
(٢٢٧) الإيضاح ١٧٨ وفيه : وما استعمل .
(٢٢٨) الكتاب : ١ / ١١٥ ، وفيه : (مَفَارِقًا لَذَاتِ مَرَّةٍ وَذَاتِ لَيْلَةٍ) .
(٢٢٩) هُوَ أُنْسُ بْنُ مَدْرَكَةَ الْخَثْعَمِيِّ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ٢ / ٢٠١ ، الْحَيَوَانُ ٣ / ٨١ ، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي : الْبَيَانِ وَالتَّيْنِينَ ٢ / ٣٥٢ ، الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٣٤٥ .
(٢٣٠) الكتاب : ١ / ١١٦ ، وَيَنْظُرُ رَأْيَ السَّهِيلِ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ : ٣٩٠ .

ثُمَّ قَالَ فِي الْبَابِ < الَّذِي > قَبْلَ هَذَا : (وَتَقُولُ فِي الْأَمَاكِنِ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : دَارُهُ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ) (٢٣١) ، ثُمَّ ذَكَرَ (سَحَرَ) وَبَابُهُ إِذَا أَرَدْتَهُ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ، فَقَرَنَهُ بِمَا لَا يَتِمَّكُنُ فِي نَفْسِهِ نَحْوَ قَبْلُ وَبَعْدُ وَدُونَ وَيَيْنَ (٢٣٢) .

وَهَذَا تَحْلِيطٌ لَا تَقُومُ بِهِ دَلَالَةُ (٢٣٣) ، وَلَا تَصَحُّ مَعَهُ مَعْرِفَةٌ ، وَنَحْنُ نَتَجَاوَى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ : (رُبَّمَا كَانَ الْعَمَلُ فِيهَا كُلُّهَا ، وَرُبَّمَا كَانَ فِي بَعْضِهَا) (٢٣٤) / ١٧ ظ / ، لِأَنَّ غَيْرَهُ قَدْ شَارَكَهُ فِي هَذَا الظَّنِّ ، فَلَيْسَ قَصْدُنَا بَسْطُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَظَرٌ وَيَعْتَزُّ عَلَيْهِ قِيَاسٌ أَوْ سَمَاعٌ ، فَقَدْ وَكَلْنَا ذَلِكَ إِلَى (الْمَقَدِّمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ثُمَّ قَالَ : (سَرْتُ فَرَسَخًا وَبَرِيدًا وَمِيلًا) (٢٣٥) ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا يَكُونُ ظَرْفًا ، وَهَذَا أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَهُ مِمَّا شُورِكَ فِيهِ ، غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْحَقِّ عَلَيْنَا أَنْ نَشِيرَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِمَنْ فَهِمَ عَنَّا مَا أَصْلُنَا فِي الْقَوَاعِدِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لـ (مَتَى) وَ(أَيْنَ) ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضًى لَا مُسْتَوْفًى ، فَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَا) وَ(كَمْ) فَهُوَ عَلَى غَيْرِ نَصْبِ الظَّرْفِ (٢٣٦) ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْفًى لَا مُقْتَضًى ، فَلَمَّا أَلْفَاهُ النَحْوِيُّونَ لَفْظًا وَاحِدًا التَّبَسُّ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ حَتَّى نَصَبُوا عَلَى الظَّرْفِ مَا لَا يَكُونُ ظَرْفًا أَبَدًا ، وَأَجَازُوا فِيهِ النَّصْبَ فِي فِعْلِ حَقِيقَةٍ ، وَجَعَلُوا الرَّفْعَ مَجَازًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِي هَذَا كُلِّهِ نُمُصِّلًا أَوْ مُجْمَلًا فِي الْأَنْوَاعِ

(٢٣١) الكتاب : ١ / ١١٣ .

(٢٣٢) لم يذكر أبو علي النحوي : قَبْلُ وَبَعْدُ وَدُونَ وَيَيْنَ مَقْرُونَةً بِـ (سَحَرَ) بَلْ قَالَ فِي الْإِيضَاحِ : ١٧٨ : وَمَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ اسْمًا فَنَحْوُ ذَاتِ مَرَّةٍ ، وَبِكْرًا ، وَبِكْرَةً ، وَبَعِيدَاتٍ بَيْنَ ، وَسَحَرًا إِذَا عَنَيْتَ سَحَرًا بَعِينَهُ . . .

(٢٣٣) فِي الْأَصْلِ : هَا .

(٢٣٤) الْإِيضَاحُ ١٧٨ .

(٢٣٥) الْإِيضَاحُ ١٧٩ .

(٢٣٦) يَعْنِي أَنَّ مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَا) وَ(كَمْ) لَيْسَ ظَرْفًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عِنْدَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مُوَافِقًا لِلْكَوْفِيِّينَ . يَنْظُرُ : ابْنُ الطَّرَاوَةِ النَحْوِيُّ ١٣٨ .

الثلاثة المذكورة ، وما أعلم للنحويين وهما أوحش من تجويزهم (سير يزيد يومان فرسخين)^(٣٣٧) ، فجمع هذين المقدرين من الزمان والمكان في عمل واحد ، وما لم يوجد ولا يوجد لأحد من العرب ولا يسوغ لذي عقل من غيرهم من الأمم على استفاضة ذلك عند أهل هذا الشأن واصفاقهم بغير دليل من شعر ولا من قرآن إلا وضعا ألفوه ، وقولاً مرقوا فيه واعتادوه ، وليس هذا بأيسر من تجويزهم (هذا ضارب زيد أمس) ، وهذا مما لا يسيغه الخاصة دون معاناة النظر ، ولكن بالذوق والحس ، وعذر الجميع ملاقاته الذهن له قبل تمكن الفهم ، والسادة تجري في المعتاد بحرى الطبع في المطبوع .

وقال : (فتضم الى العدد التعريف)^(٣٣٨) بعد قوله : (عشرين فرسخاً) ونحوه مما يكون تمييزاً ، وهو يريد العدة ، والعدد هو المعدود ، والتعريف لا يلحقه في القول الأشهر ، ولوقاله في الثلاثة والمئة كان جائزاً .

فصل

وقال في المكان : (ومعنى / ١٨ و / المبهم [أن] لا يكون له نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجهات الست)^(٣٣٩) ، وترك الوسط وهو النقطة التي لا تنقسم عندهم ، والفعل يتعدى اليه كما يتعدى الى غيره من الجهات ، وكما تقول : جلست بينهم وبينها ، ولا يتراخى ذلك عنها ، ومنه (طفت حول البيت) ، و (سعت بين الصفا والمروة) ، ولكنه سمع بالمبهم فلم يوقع صريح الفهم عليه ، وإنما معناه أن (خلف) مبهم على كل

(٢٣٧) في الكتاب ١ / ١١٤ : (وتقول : سير عليه فرسخان يومين ، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين ، فصار كقولك : سير عليه بعيرك يومين ، وإن شئت قلت : سير عليه فرسخين يومان ، أيها رفعت صر الآخر ظرفاً) .

(٢٣٨) الايضاح ١٧٩ .

(٢٣٩) الايضاح ١٨١ ، والزيادة منه : وفيه ، أن لا تكون لها .

مكان ، (وَقَبْلَ) مُتَّهَمٌ عَلَى كُلِّ زَمَانٍ ، وكذلك الناحية والجانب ، وذات اليمين وذات الشمال ، وشرقيّ كذا ، وحلّة كذا ، قال (٢٤٠) :

كَأَنَّ الثُّرَيَّا حِلَّةُ الْغُورِ مُنْخَلٌ

أي : قَصْدُهُ ، ومنه قولُ العربِ : هو موضعه ومكانه ، والموضع لا يترأخى عن شاغلِهِ ولا يستحقُّ ما فُصِّلَ عنه أَنْ يَنْيبَ اليه ، وكذلك اليمينُ والشمالُ لا يترأخيان تراخيَ الفوقِ والتَّحْتِ والوراءِ والأمامِ ، لأنَّهما لَيْسَا بِمَذْهَبٍ لِمُتَوَجِّهِ ، تقول : ارتَفَعَ واستَفَلَّ وتَقَدَّمَ وتَأَخَّرَ ، ولا تقولُ ذلك في اليمينِ والشمالِ .

وأما قولُهُم : (يَا مَنْ بِأَصْحَابِكَ وَشَائِمٌ بِهِمْ) ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْيَمَنِ وَالشَّامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ يَمَنٌ وَلَا شَأْمٌ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى انْحَرَفَ بِهِمْ عَنْ خَطِّ الْأَمَامِ إِلَى إِحْدَى الْحَاشِيَتَيْنِ ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا الْعَوَامِلُ الَّتِي لَا تَدْخُلُ عَلَى (الْأَمَامِ وَالْخَلْفِ وَالْفُوقِ وَالتَّحْتِ) ، تقول : (أَقْعَدُ عَلَى يَمِينِ الْأَمِيرِ) ، وكذلك في شمالِهِ ، و (تَنَحَّ عَنْ يَمِينِهِ) ، و (يَمِينُهُ أَشْرَفُ مِنْ شِمَالِهِ) ، و (لِيَمِينِهِ فَضْلٌ عَلَى شِمَالِهِ) ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي الْأَرْبَعَةِ لِانْحِصَارِ هَذَيْنِ وَتَرَاخِي تِلْكَ .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا كَلَاماً شُورِكٌ فِيهِ فَلَمْ نَعْرِضْ لِلرَّدِّ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَكَّنَ الْقَوْلَ فِيهِ حَتَّى بَدَأَ عَوَارُهُ ، وَتَبَيَّنَ شَيْئُهُ وَعَارُهُ بِقَوْلِهِ : (بِصُورٍ وَخِلَقٍ) ، فَهُوَ بِذَلِكَ إِلَى الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَقْرَبُ (٢٤١) ، وَهَذَا ظَنُّ مَالِهِ صُورَةٌ أَوْ يَعْينُهُ (٢٤٢) ، لَا يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ عَلَى تِلْكَ الْجِهَةِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتَ : (جَلَسَ زَيْدٌ أَمَامَ الْجَبَلِ) ، فَلِلْجَبَلِ مِنْ زَيْدٍ نَسَبَةٌ يَقَالُ لَهَا : أَمَامٌ ، وَلِزَيْدٍ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ حَالٌ / ١٨ ظ / يَقَالُ لَهُ بِهَا : مُتَقَدِّمٌ ، وَلِلْجُلُوسِ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ وَضْعٌ يَقَالُ لَهَا بِهِ : ظَرْفٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْجُلُوسِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ

(٢٤٠) لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ ، وَضَدُّهُ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٠١ وَالتَّكْتُ ٤٢٢ :

سَرَى بَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا

وَجَاءَتْ فِيهِ (حِلَّةٌ) - بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا .

(٢٤١) الْإِبْضَاحُ ١٨١ ، وَفِيهِ : (فَهِيَ فِي ذَلِكَ كَالْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْجِثِّ الْمَخْصُوصَةِ) .

(٢٤٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ .

النحويين أجمعين : ظرفٌ للقيام وظرفٌ للمعود ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : ظرفٌ لزيد ، وَلَوْ قَالَ : (وَضَعَ) كَانَ أَصَوْبَ ، لِأَنَّ الظرفَ يَفْضَلُ عَمَّا فِيهِ ، وَالْوَضْعُ مُطَابِقٌ لَهُ .
وَقَدْ تَلَاقَى سَبِيوُهُ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ اسْتِقَاقِ الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ حِينَ ذَكَرَ (الْمَشْرُوبَةَ)
و (الْمَشْرُقَةَ) وَنَحْوَهُمَا بِقَوْلِهِ : (لَمْ يَرِدْ مَصْدَرًا وَلَا مَوْضِعًا لِلْفِعْلِ)^(٢٤٣) ، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْضِعِ
الْفِعْلِ وَمَكَانِ الشَّيْءِ ، وَهَذَا حَسَنٌ جِدًّا لِأَمَّا قَالَهُ فِي آخِرِ بَابِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى
فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ حِينَ ذَكَرَ الْجَبَلَ وَالْوَادِي وَنَحْوَهُمَا لَمْ لَا تَقْتَرَنَ بِهِ الْحَرَكَاتُ وَلَا تَقْطَعُ عَلَيْهِ
الْعَوَامِلُ^(٢٤٤) .

فصل

وزعم في هذا الباب أن قول الشاعر^(٢٤٥) :

لَذُنْ بِهِزُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مِنْهُ

فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الشَّعْلُبُ

أَنَّهُ مَحْذُوفٌ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ كَأَنَّهُ عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ^(٢٤٦) .

قَدْ ظَنُّ قَوْمٌ هَذَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَالَ سَبِيوُهُ : (وَمِثْلُ ذَلِكَ)^(٢٤٧) ،

(٢٤٣) الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وفيه (لم ترد مصدراً ولا موضع فعل) .

(٢٤٤) قال سبيويه في الكتاب ١ / ١٦ : فالأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر . . .

(٢٤٥) ساعدة بن جؤية الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، الكتاب ١ / ١٦ .

(٢٤٦) الإيضاح ١٨٢ .

(٢٤٧) الكتاب ١ / ١٦ . ومذهب البصريين أن ظرف المكان ينتصب على الظرفية إن كان مبهماً ، أو كان مصوغاً من الفعل يشترك مع عامله في لفظه ، فإن لم يكن كذلك وجب جرّه - (في) ، ينظر : النكت ١٦٨ ، المرجل ١٥٦ - ١٥٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

مشيراً الى المكان الذي قَدْ ذَكَرَهُ ، لأنَّ الطريقَ صفةٌ غالبَةٌ على كُلِّ مكانٍ مُسْتَطَرَقٍ مِنْ بَرٍّ وَبَحْرٍ وَأَرْضٍ ، قَالَ تَعَالَى : « نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »^(٢٤٨) ، وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار خاصّة ، ولكنّه على ما يتوجّه سلوكه ويُمكن وَطْؤه ، وأيضاً فَإِنَّ الثعلبَ لَا يُوَاطِئُ الطَّرَاقَاتِ وَلَا يَأْلَفُ العِمَارَاتِ ، وقد حكى سيبويه عن العرب (ذُهِبَ بِهِ السُّوقُ وَسُيِّلَ بِهِ الطَّرِيقُ)^(٢٤٩) ، وقد تَفَقَّسَ هذا في العامّة ، فلا يقولون : غَيْرُهُ مَرَّ طَرِيقَكَ حَتَّى قَالُوا : (مَرُّوا طَرَفَاتِكُمْ) ، ومثله هُوَ دَرَجُ السَّيُولِ ، وَفُوتُ الْيَدِ^(٢٥٠) ، وَقَوْلُهُ^(٢٥١) :

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هَوِيَّ الْأَجْدَلِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢٥٢) :

فَلَا بَغْيَيْنَكُمُ قَنَاءُ وَعَوَارِضًا

وَلَأَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعِدِ

فَإِنَّ الْعَرَبَ^(٢٥٣) احْتَمَلَتْ (بَغَى) على الحذف لقوّة الدلالة على الحرفِ فقالوا في الكلام : (أَبْغَيْ خَادِمًا) بوصل الألفِ وَقَطْعِهَا ، ومثله قَوْلُهُ^(٢٥٤) :

١٩/ وَ لَثْنُ لَبْنِ الْمِعْزَى بِمَاءٍ مُوَسِّلِ

بَغَايَنِي دَاءً إِنَّنِي لَسَقِيمٌ

وكذلك (الى) في حذف العربية لقوّة الدلالة على الضمِّ .

(٢٤٨) الجن ٩ .

(٢٤٩) الكتاب ١ / ١١٩ ، وينظر في تعليل ذلك : النكت ٣٢٥ .

(٢٥٠) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٦ ، النكت ٤٢٧ .

(٢٥١) ابو كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٩٢ ، وصدره :

وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفَجَاجَ رَأَيْتَهُ

(٢٥٢) عامر بن الطفيل ، ديوانه ٥٥ . والشاهد فيه نصب (قَنَاءُ وَعَوَارِضًا) على إسقاط حرف الجر ضرورةً لأنها مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظروف . وينظر : الكتاب ١ / ٨٢ .

(٢٥٣) ينظر : اللسان (بغا) .

(٢٥٤) البيت لواقد بن الغطريف في اللسان (بغا) .

فصل

وزعم في هذا الباب أن قول العرب : (هما خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا) من الشاذ الذي يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه^(٢٥٥) ، وهذا سَهْوٌ وَجْهٌ ما نَصَّه سيبويه في كتابه في باب ما يَنْتَصِبُ من الأماكن والوقت : (ويقال : (هما خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا) ، يعني : الخطَّين اللَّذَيْنِ اكْتَنَفَا جَنْبِي أَنْفِ الظَّيِّةِ ، قال الشاعر ، وهو الأعشى^(٢٥٦) :

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنْرِ ضَاحِيَةً

جَنْبِي فَطَيْمَةٌ لَا مِيلَ وَلَا عَزْلُ^(٢٥٧)

فهذا النَّصُّ الذي لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ وَلَا يَسَعُ جَهْلُهُ ، ومنه قول الفرزدق^(٢٥٨) :

فَبِتَّنَ جَنَابَتِي مُطَرَّحَاتِ

وَبِتُّ أَحْلُ مَعْقُودَ الْخَتَامِ

فصل

وجعل بإزاء : (جَنَابَتِي أَنْفِهَا) : (مناطُ الثُّرَيَّا)^(٢٥٩) ونحوه ، وليس من بابيه ، وإنما هو من باب ما شُبِّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص ، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذ^(٢٦٠) ، وهو قياسُ مُطَرِّدٍ لَأَنَّهُ تَشْبِيهُ ، وذلك أَنَّ (مَفْعَلًا) لَا يَعْمَلُ فِيهِ

(٢٥٥) الايضاح : ١٨٢ .

(٢٥٦) ديوانه ١١٣ وفيه : يومَ العَيْنِ .

(٢٥٧) الكتاب ١ / ٢٠٢ .

(٢٥٨) ديوانه ٨٣٦ وروايته :

فَبِتَّنَ بِجَانِبِي مُصْرَعَاتِ وَبِتُّ أَفْضُ اغْلَاقِ الْخَتَامِ

(٢٥٩) الايضاح : ١ / ١٨٢ .

(٢٦٠) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٦ : (وليس يجوزُ هذا في كُلِّ شيءٍ ، لو قلت : هو مِنِّي لجلسك ، ومُنْكَا

زَيْدٌ ، ومربطُ الفرس ، لم يجوز ، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أحازوا ،

وينظر ١ / ٢٠٥ في المثال نفسه .

الاستقرار ، وإنما يعمل فيه ما اشتق من لفظه ، فإذا كان تشبيهاً جازاً لأن الوقوع في غيره مما يُشبه به .

وأنشد^(٢٦١) :

كَانَ مِنَّا بَحِيثٌ يُعَكِّي الْإِزَارُ

وحكى عن أبي عمر^(٢٦٢) أن الإزار هنا المرأة ، وهذا التفسير خطأ لأن العكوهو الشد ، ولا معنى له في المرأة .

وأنشد^(٢٦٣) :

كَانَ مَكَانَ الثَّوبِ مِنْ حَقْوِيهَا

وإنما هو من حَقْوِيَّة ، الهاء للسكت ، وقبله :

أَنِّي أَمْرُؤٌ أَبْكِي عَلَى جَارِيَةٍ

فَلَوْ هَلَكْتُ بِكَيَا عَلَيْهِ

كانا مكان الثوب من حَقْوِيَّة

واستشهد^(٢٦٤) على قوله تعالى : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »^(٢٦٥) بقول الزجاج

> في < :

(٢٦١) الايضاح ١٨٢ بلا عزو . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢١٧ ، شرح شواهد الايضاح ١٥٩ .

(٢٦٢) أبو عمر الجرمي صالح بن اسحاق ، ت ٢٢٥ هـ . (مراتب النحويين ٧٥ ، أخبار النحويين البصريين ٥٥) . وفي الأصل : أبو عمرو . والصواب ما أثبتنا . (ينظر : الايضاح ١٨٣ والمقتصد ٦٤٥) .

(٢٦٣) لأبي جندب الهذلي ، ديوان الهذليين ٣ / ٨٦ .

(٢٦٤) الايضاح ١٨٤ .

(٢٦٥) سبأ ٣٣ .

(٢٦٦) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري ، أحد علماء بغداد ونحاتها ، توفي سنة ٣١١ هـ . (أخبار النحويين

١٠٨ ، طبقات النحويين واللفويين ١١١) .

تَرْوَحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

غَدَاً بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ^(٢٧٧)

كَأَنَّهُ أَرَادَ : تَقِيلِيهِ ، وَإِذَا كَانَ الْعَائِدُ مُحَذَوْفًا لَمْ يُقَدَّرْ إِلَّا حَقِيقَةً لَا مَجَازًا ،
وَالصَّوَابُ : (أَنْ تَقِيلِي فِيهِ) .
وَأَنْشَدَ^(٢٧٨) :

كَأَنَّ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُوهَا

فَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ^(٢٧٩) ، كَأَنَّهُ / ١٩ ظ / قَالَ : مَوْضِعُ مَجَرَ الرَّامِسَاتِ ،
وَهَذَا تَكْلُفٌ ، وَمَا يَنْبَغُ الْمَجْرُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الْجَرِّ كَمَا أَنَّ الْمَقْتَلَ مَوْضِعُ الْقَتْلِ ؟ أَنْشَدَ
سَبِيوِيهِ فِي بَابِ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ مَفْعُولًا :

(وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ

مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَشَعًا^(٢٨٠)

فَصَيَّرَ مُغَارًا وَقَتًا وَهُوَ ظَرْفٌ^(٢٨١) ، وَأَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ^(٢٨٢) مِثْلَهُ لَدَى الرُّمَّةِ^(٢٨٣) :

وظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاجِفٍ جَرَعَ الْمَعَى

قِيَامًا تُفَالِي مُضْلِحًا أَمِيرَهَا

وَقَبْلَهُ :

(٢٦٦) الرجز لأحيحة بن الجلاح في ديوانه ٨١ . ونسب الى أبي النجم العجلي في ايضاح شواهد الايضاح ٢٢٥ وليس في ديوانه .

وينظر : شرح شواهد الايضاح ١٦٤ .

(٢٦٨) للنايفة الذبياني في ديوانه ٤٣ ، وعجزه :
عليه قضيمُ نَمَقَتِ الصَّوَانُ

١ (٢٧٠) البيت لحميد بن ثور في الكتاب ١/ ١٢٠ ، الكامل ١٧٢ ، وقد أخل به ديوانه ، ونُسب في
فُرحة الأديب ٨٥ إلى الطَّمَاح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي .

(٢٧١) الكتاب ١/ ١٢٠ . وفي الأصل : مغار . (٢٧٢) الايضاح ١٩٠ .

(٢٧٣) ديوانه ٢٤٢ - ٢٤٤ . وفيه : مُطْلِحًا . والمصلُخ والمطلُخ بمعنى المتكبر .

تَرَى كُلَّ مَلَسَاءِ السَّرَاةِ كَأَنَّهَا
كَسَاهَا قَمِيصاً مِنْ هَرَاةٍ طُرُورُهَا
تَلَوُّحُنَ وَاسْتَطَلَقْنَ بِالْأَمْسِ وَالْهَوَى
إِلَى الْمَاءِ لَوْ تُلْقَى إِلَيْهَا أُمُورُهَا
وَوَلَّتْ بِمَلَقَى وَاجِفٍ . . الْبَيْتِ .

وبعده :

بِیَوْمِ كَأَيَّامٍ كَأَنَّ عُیُونَهَا
إِلَى شَمْسِهِ خُوصُ الْإِنْسَانِ عُورُهَا
وَأَمَّا أَوْعَيْنَا لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَحْتَمِلْ فِيهِ عَلَى الْحَالِ فِي سَائِرِ الْكِتَابِ لِيُعْلَمَ أَنَا
اِكْتَفَيْنَا فِيهِ مِنَ التَّصْفَحِ بِالنَّظَرِ وَالْإِنْتِصَارِ مِنَ الْفِيلِ عَلَى الذَّرَّةِ ، وَلَوْ عُيِّنَا بِحَقِيقَةِ الرَّدِّ صِرْنَا
إِلَى مَا يُزِيرِي عَلَى الْكَدِّ وَلَا يُنَالُ بِالْعَدِّ ، بَلْ نَعُودُ إِلَى مَا شَرَطْنَا مِنَ الْإِفْصَاحِ بِمَا لَا يَنْبَغِي
تَرْكُهُ ، وَالتَّجَافِي عَمَّا شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ .

باب المفعول معه

اقتصر المؤلف في هذا الباب على بعض الصفية ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ،
فَسَلَّكَ طَرِيقَ النَّصْبِ وَتَاهُ فِيهِ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ قَوَاعِدَهُ وَلَا شَيْدَ مَبَانِيهِ ، فَفَرَّقَ بَيْنَ (مَا صَنَعْتَ
وَأَبَاكَ) وَبَيْنَ (اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ) (٢٧٤) ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ (٢٧٥) ، وَلَا مَحَالَةَ أَنَّ الْأَمْرَ
عِنْدَهُ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : (لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا) (٢٧٦) ، وَ (مَا

(٢٧٤) الايضاح ١٩٣ .

(٢٧٥) الايضاح ١٩٥ .

(٢٧٦) الكتاب ١ / ١٥٠ .

زَلْتُ أَسِيرَ وَالنَّيْلَ) ، و (مَا زَلْتُ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلَ)^(٢٧٧) .

وَقَدْ بَعْضُ سَبِيهِ هَذَا الْبَابُ بِقَوْلِهِ : (مَفْعُولٌ بِهِ وَمَفْعُولٌ مَعَهُ)^(٢٧٨) ، وَأَعْرَضَ صَفْحًا عَنِ بَابِ الرَّفْعِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) ، و (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) ، و (أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ)^(٢٧٩) ، وَلَيْسَ لِلنَّصَبِ فِي هَذَا كُلُّهُ سَبِيلٌ ، وَلَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ مِمَّا السَّوْجُ فِيهِ الرَّفْعُ وَيَتَوَجَّهُ / ٢٠ و / فِيهِ النَّصَبُ : (مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ)^(٢٨٠) ، و (مَا أَنْتَ وَالْفَخْرُ) ، و (كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ) ، وَكَذَلِكَ مَا الْخَفَضُ فِيهِ السَّوْجُ وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ النَّصَبُ^(٢٨١) نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَا لَزَيْدٍ وَالْعَرَبُ يُسَبِّحُهَا بِأَشَدِّ مَا جَدَّ فِي الْعَرَبِ وَأَمَعْنَ فِيهَا بَرْدُ الطَّلَبِ وَأَحْسَنُ ، وَالَّذِي بَيْنَ (الْوَاوِ) و (مَعِ) فِي هَذَا الْبَابِ بَعِيدٌ ، لِأَنَّهَا فِي فِيهِ ضِدَانٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو) كَانَ (زَيْدٌ) تَابِعًا ، وَفِي قَوْلِكَ : (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) مُتَبَوِّعًا ، وَبَيَّانُ هَذَا فِي قَوْلِكَ : (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ) ، صَارَ الْبَرْدُ شَرْطًا فِي الطَّيَالِسَةِ ، وَلَوْ قُلْتَ : (مَعَ) انْقَلَبَ الْمَعْنَى ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ حَالَةٌ وَلَمَحَةٌ دَالَّةٌ .

(٢٧٧) فِي الْكِتَابِ ١ / ١٥٠ : مَا زَلْتُ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلَ ، أَيْ مَا زَلْتُ بِزَيْدٍ حَتَّى فَعَلَ . وَهُوَ الصَّوَابُ . وَبِ
الْأَصْلِ : مَا زَلْتُ بِزَيْدٍ . . .

(٢٧٨) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٢٧٩) الْكِتَابُ ١ / ١٥٤ .

(٢٨٠) الْكِتَابُ ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢٨١) الْكِتَابُ ١ / ١٥٢ .

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ

وهذا^(٢٨٦) أيضاً قَصَرَهُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْهِ فِي الْمَصْدَرِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي الْجَوْهَرِ ، وَلَا أَجْرَى الْخَافِضَ بَاباً يُعْلَمُ بِهِ مَوْضِعُ إِثْبَاتِهِ مِنْ حَذْفِهِ ، وَلَا مَا يَتَوَجَّهُ فِي إِبْهَامِ الْمَصْدَرِ وَحَلِّهِ ، وَمَا الدَّلِيلُ الْمَفْرَقُ صَحَّةَ وَدَفْعَهُ فِي قَوْلِكَ : (أَعَدَدْتُهَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ) وَنَحْوِهِ ، وَثُوبَ بَعْدَ هَذَا انْقِضَ فَائِدَتُهُ عَلَى الْحَذِّ الْمُرْتَبِّ فِيهِ ، وَالنِّزَاعُ الْمَكْتُوبُ فِيهِ .

باب الحال

عَدَّدَ في هذا الباب أنواعَ الحالِ ، وجالَ فيها كُلَّ مجال ، غيرَ أَنَّهُ حَذَفَ التفسيرَ وأوجَزَ ، فلا العِدَّةَ أنجزَ ، ولا الفائدةَ أحرَزَ ، وسَوَّى بينَ الحالِ والظرفِ في العاملين^(٢٨٣) ، وبينهما بُعدَ المشرقين ، لأنَّ العاملَ في الحالِ لا يكونُ إِلَّا لفظيًّا ، والعاملُ في الظرفِ لا يكونُ إِلَّا معنويًّا ، وقد فَرَّقَ سيبويه بينَ الحالِ والظرفِ في أولِ كتابه ، وأفرَدَ له باباً على جِلالِه^(٢٨٤) ، هذا مع استوائهما في قَطْعِ الفِعْلِ عليهما وتَضَمُّنُهُ لهما ، وجوازُ التصرفِ بالتقديمِ والتأخيرِ فيهما ، وإخراجِ التمييزِ في بعضِ الأحوالِ عنهما ،

وإنَّ الذي بَيَّنَّيَ وبينَ بني أبي
وبينَ بني عَمِّي لِمُخْتَلِفٍ جِدًّا
لكُلِّ سَبِيلٍ عن أخيه ومذهبٍ
فإِلَّا يَكُنْ نَقْضاً بحالٍ يَكُنْ ضِدًّا^(٢٨٥)

ثُمَّ جَاءَ بَعْدُ بِاحْتِجَاجٍ ضَعِيفٍ لِيَفْصَلَ بَيْنَ الْعَوَامِلِ فِي الْأَحْوَالِ وَبَيْنَهَا فِي الظُّرُوفِ ، فَوَضَعَ مُثَلًّا وَاهِيَةً الْأَصُولَ غَيْرَ صَحِيحَةِ التَّأْوِيلِ ، مِنْهَا / ٢٠ ظ (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا)^(٢٨٦) ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَزَمَانِ فِعْلٍ مَنْ أَذْهَلَهُ ضَغْطُ الْحَالِ ، وَعَدَلَ بِنَظَرِهِ ضَبَقُ الْمَجَالِ .

-
- (٢٨٣) الإيضاح ١٩٩ .
(٢٨٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠ : (هذا بابٌ ما يعملُ فيه الفعلُ فيبتصبُّ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعول) .
(٢٨٥) البيتان للمقنَّع الكندي في : حاشية البحرني ٢٤٠ .
(٢٨٦) الإيضاح ١٩٩ ، وفيه : (في الدارِ زيدٌ قائمًا) .

ثُمَّ قَالَ : فالعاملُ في قائمًا (المعنى الذي هو في الدار) (٢٨٧) ، وَلَمْ يُصْرَحْ بِذلك المعنى ، فَإِنْ كَانَ مُسْتَفْرَأً فَهُوَ عاملٌ لفظيًّا (٢٨٨) عَمَلُهُ في الصحيحِ والسقيمِ ، والظاهرِ والمُضْمَرِ ، والجوهرِ والعَرَضِ عملٌ واحدٌ ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا عَمَلُهُ وَنَجْهُهُ سَلَمْنَا ذلكَ له حَتَّى يَفْتَحَ اللهَ عَلَيْنَا بِحَوْلِهِ .

ثُمَّ صَرَّفَ (٢٨٩) على هذا المثالِ ضروبَ التصريفِ مِنْ مُنْكَرٍ ومَعْرُوفٍ ، ومُخْتَلَفٍ ومَأْلُوفٍ ، وهو لا يَعْلَمُ أَنَّ للتقديمِ حُكْمًا يوجِبُهُ ، وللتأخيرِ مانعًا يَحْجِبُهُ ، ولا تَثْرِبُ عليه في هذا فَكُلُّهُمْ يَجْهَلُهُ ، لأنَّهُمْ يُجِيزُونَ (منطلقُ زَيْدٍ) ، وما أَجَاؤُهُ إِلَّا الخَلِيلُ ، رحمه الله . والذي يَمْنَعُ (قائمًا في الدارِ زَيْدٌ) ، و (قائمًا زَيْدٌ في الدارِ) ، و (زَيْدٌ قائمًا في الدارِ) ، تَعَلُّقُ الجَارِ بِهِ ، فَإِنْ نَصَبَ بَقِيَ المَبْتَدَأُ بلا خَبَرٍ ، وما بَعْدَ هذا مِنْ القَوْلِ تَشْدُقُ وهذر ، وَخَذُّهُ إِلَى غَيْرِ وَزَرٍ .

ثُمَّ صَحَّحَ (٢٩٠) وَخَشَرَ مَا فَرَّقَ سَيُوبِيهِ في الكِتَابِ على مَرَاتِبٍ في الأبوابِ ، اسْتَطَالَتْ على المَبْتَدئينِ ، ومِبَاهِةٌ على السَامِعِينَ ، وَإِنَّمَا مِثْلُهُ فِيهَا جَمَعَ في هذا البابِ مِنَ التَّرَاجِمِ المَسْطُورَةِ ، وَلَمْ يَضَعْ إِلَى جَنْبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا قَضَايَا مَعْبَرَةٍ ، وَلَا فَوَائِدَ مَجْرَدَةٍ ، ثُمَّ تَكَلَّفَ الْقِيَامَ على الكَلَامِ ، والوفاءَ بالسُّؤَالِ والجَوَابِ ، مِثْلُ مَنْ جَمَعَ أَسْمَاءَ السُّورِ المِثَّةِ والأَرْبَعِ عَشْرَةَ ، وَلَمْ يَأْتِ بِمَا فِيهَا مِنَ الآيَاتِ المَحْكَمَاتِ ، والفَوَائِلِ المَعْجَزَاتِ ، ثُمَّ كَلَّفَ الْقِيَامَ بِالمَفْرُوضَاتِ ، والوُضُوءِ والصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والحَجِّ والْجِهَادِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فَرَضَ دِينُ اللَّهِ تَعَالَى على الْعِبَادِ ، وَمَا يَنْبَغِي لِمَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ ، وَيُرْجَعُ إِلَى رَأْيِهِ وَيُسْتَمْعَ مِنْهُ ، أَنْ يَرْضَى وَيَمْتَعَ بِهَذِهِ المَرْتَبَةِ ، وَيُنْزَلَ نَفْسُهُ فِي هَذِهِ المَنْزَلَةِ ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ .

(٢٨٧) الايضاح : ١٩٩ .

(٢٨٨) في الاصل : لفظيًّا .

(٢٨٩) الايضاح ٢٠٠ .

(٢٩٠) في الاصل : صح .

باب التمييز

قال : (جُمْلَةُ التَّمْيِيزِ أَنْ يَحْتَمَلَ الشَّيْءُ وَجْهًا قُتِبَتْهُ بِأَحَدِهَا) (٢٩١) ، وهكذا الشرط في الحالِ سِوَا ، فَلَمْ يَقَعْ فَرْقٌ ، وَأَخْبَرَ عَنِ الْجُمْلَةِ بِأَنْ تَحْتَمَلَ ، وَهَذَا خَلَفَ كَأَنَّهُ قَالَ : (جَمَاعَةُ الْقَوْمِ أَنْ يَقُومُوا) ، و (جُمْلَةُ / ٢١ و / الْبَرُّ أَنْ يُكَالَ) .

وقال : (الشَّيْءُ) ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ يَكُونُ فِعْلًا فَيَكُونُ الْبَيَانُ لِبَابِ الْحَالِ ، وَيَكُونُ اسْمًا لِبَابِ التَّمْيِيزِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ بَيَّنْتُ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، مِنْهَا أَنَّ الْحَالَ تَبَيَّنَ مَا انْتَبَهَ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ، وَالتَّمْيِيزُ تَبَيَّنَ مَا انْتَبَهَ عَلَيْهِ الْمَعْمُولُ فِيهِ .

وقال في الباب : (فَالْمَنْصُوبُ هُوَ الْمَرْفُوعُ) (٢٩٢) ، يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي يُمَيِّزُ بِهِ حَالًا مَحَلَّهُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ : (اِمْتَلَأْ مَاءً) ، وَلَا يُقَالُ : (اِمْتَلَأْ الْمَاءَ) ، وَتَقُولُ : (أَنْتَ أَضَلُّ النَّاسِ عَبْدًا) ، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِالْمَخَاطَبِ ، وَهَذَا تَضْيِيعٌ وَتَقْرِيطٌ لَا يَلِيْقُ بِأَعْيَانٍ مَنْ نَخَوْتُهُ يَرْتَبِطُ بِهَا عَيْنُ الْبَحْرِ الشَّارِبِ مِنْهَا لَحِيْنَهُ ، فَالْمَارَّةُ تَحَامَاهُ ، وَتَرْجُرُ الْجَاهِلُ عَنْهُ وَتَنْهَاهُ .

(٢٩١) الايضاح ٢٠٣ .

(٢٩٢) الايضاح ٢٠٣ والعبارة فيه : (فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى) .

باب الاستثناء

قَالَ : (لَيْسَ يَخْلُو الاستثناء مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ) (٢٩٣) ،
عجاجةٌ وَلَا طَحْنٌ ، وَمَنْ قَصَرَ الْإِيجَابَ عَلَى الاستثناء دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يُخْبَرُ بِهِ وَعَنْهُ مِنْ
فَاعِلٍ ، وَمَفْعُولٍ ، وَمَبْدَأٍ ، وَكَانَ ، وَأَنَّ ، وَظَنَّ ؟ لَقَدْ نَحَا الْغَرَضُ هِمَّتَهُ ، وَأَيَقِظُ مِنْ
الْغَفْلَةِ . (٢٩٤)

وَقَالَ : (أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ) ، وَلَوْ قَالَ : مَنِي لَكَانَ أَقْرَبَ (٢٩٥) وَأَهْذَبَ وَلَمْ يَتَكَلَّفْ لَفُظَ
غَيْرٍ فِيهَا لَا يَعُودُ بِخَيْرٍ وَلَا مَيِّرٍ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ الْعَذْرُ فِي هَذَا إِذَا ضَاقَتِ اللَّغَةُ عَنْ نَفْيِ الْخَفِيفِ
وَالثَقِيلِ ، أَوْ عُدَلَ الْأَدَبُ عَنِ اللَّفْظِ الْقَبِيحِ إِلَى الْجَمِيلِ كَقَوْلِكَ : لَا ثَقِيلٌ وَلَا خَفِيفٌ فِي
السَّمَاءِ وَالنَّجْمِ ، وَالْبَخِيلُ غَيْرُ الْكَرِيمِ .

ثُمَّ قَالَ : (فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو [مِنْ] أَنْ يَكُونَ تَامًا أَوْ غَيْرَ
تَامٍ) (٢٩٦) ، وَهَذَا أَيْضًا كَالْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : نَاقِصًا كَانَ أَحْصَرَ ، وَعَلَى الْمَعْنَى أَذَلَّ ،
وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يَخْرُجُ مِنْ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ، فَمَا بَالُ غَيْرِ الْمُوجِبِ يَخْتَصُّ بِهَذَا الْوَصْفِ
دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ .

ثُمَّ قَالَ : (فَغَيْرُ التَّامِّ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَالتَّامُّ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ) (٢٩٧) ، وَهَذَا
الْكَلَامُ فَارِعٌ ، لَا مُفِيدٌ وَلَا سَائِعٌ ، وَلَوْ سَاعَ فِي التَّامِّ وَغَيْرِ التَّامِّ قَوْلُهُ وَثَبَتْ فِي ذَلِكَ رَأْيُهُ كَانَ
الْأَصُوبُ أَنْ يُوصَفَ بِالتَّامِّ (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) ، وَيُوصَفَ بِالنَّقْصَانِ (مَا جَاءَنِي
أَحَدٌ) ، / ٢١ ظ / لِأَنَّ الْأَوَّلَ عَامٌّ فِي نَفْيِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَالثَّانِي خَاصٌّ فِي نَفْيِ مَا لَيْسَ
بِأَحَدٍ ، وَالْعَامُّ أَتَمُّ مِنَ الْخَاصِّ ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامَيْنِ صَحِيحُ الْمَعْنَى ، قَائِمُ الْغِنَاءِ ،

(٢٩٣) الإيضاح : ٢٠٥ .

(٢٩٤) مكان النقاط كلمتان لم استطع قراءتهما .

(٢٩٥) في الأصل : وَلَوْ قَالَ : أَوْ غَيْرِ مُوجِبٍ مَنِي وَأَهْذَبَ . وَهِيَ غَيْرُ مَفْهُومَةٍ ، وَارَى الصَّوَابَ فِيهَا أَثَبْتُ .

(٢٩٦) الإيضاح : ٢٠٥ ، وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .

(٢٩٧) الإيضاح ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وَفِيهِ : فَمِثَالُ غَيْرِ التَّامِّ . . . وَمِثَالُ التَّامِّ نَحْوُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ . . .) .

سريع الدلالة .

وَنَتَجَاوَى لَهُ عَنْ قَوْلِهِ : (وَكَذَلِكَ : لَا أَخَذَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، حَمَلَتْ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ أَحَدٍ)^(٢٩٨) ، لِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ قَدْ شَمَلَ النَّاسَ حَتَّى أَجَازُوا الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ فِي (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَخْتَارُ النَّصَبَ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُنْقَطِعٌ ، وَسَوَّغَ بَعْضُهُمْ اسْتِثْنَاءَ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ »^(٢٩٩) وَقَدْ ثَبَتَ فُسَادُ هَذَا الْقَوْلِ فِي رِسَالَةٍ مَشْهُورَةٍ^(٣٠٠) بِأَيْدِي النَّاسِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

بَابُ مَا جَاءَ بِمَعْنَى (إِلَّا) مِنَ الْكَلِمِ

جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ بِكَلَامٍ مُخْتَلٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (أَصْلُ (غَيْرِ) أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَأَصْلُ (إِلَّا) أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً ، ثُمَّ تَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى صَاحِبَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ)^(٣٠١) ، فَأَجَازَ الصِّفَةَ بِ (غَيْرِ) بَعْدَ زَعْمِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُجْمَعَ بِمَسْأَلَةٍ فِيهَا (إِلَّا) ، فَتَكُونُ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ بَابِهَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يُعْطِ فِي ذَلِكَ قِيَاسًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، وَلَا حَدًّا يُنْتَهَى إِلَيْهِ ، وَلَا فِي الْقَوْمِ إِذْ خَيْرٌ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، بَيْنَ الْجَنَسِ وَالْفُسَادِ ، وَبَيْنَهُمَا رَكْضُ الْجِيَادِ ، وَطَلْقُ الْأَهْمَادِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ »)^(٣٠٢)

(٢٩٨) الإيضاح ٢٠٦ .

(٢٩٩) الحجر ٤٢ .

(٣٠٠) وهي رسالته في منع استثناء الكثير من القليل .

(٣٠١) الإيضاح ٢٠٩ ، وفيه : فيجوز في قولك (جاءني القوم غير زيد) أن تجعل (غير) صفة للقوم فتقول : (جاءني القوم غير زيد) .

(٣٠٢) النساء ٩٥ ، قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب على الاستثناء من القاعدين ، وقرأ الباقر بالرفع على أن (غير) صفة للقاعدين . (الكشف ١ / ٣٩٦ ، التيسير ٩٧) ، وينظر في أعرابها : مشكل أعراب القرآن ٢٠٦ والدر المصون ٤ / ٧٦ .

مَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ صَفَةً للقاعدين . وَمَنْ جَرَّ جَعَلَهُ صَفَةً للمؤمنين ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ
استثناءً (٣٠٣) ، وهذا تقصيرٌ ، لا يجوزُ هنا استثناءُ البتَّة ، يَدْلِكُ على ذلك أَنَّكَ لا تقول :
لا يَسْتَوِي القاعدونَ من المؤمنين إِلَّا ذوي الضَّرَرِ ، ولا يجوزُ الاستثناءُ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تعني به
قومًا بأعيانهم ، ولا يُمكنكَ إخراجُ واحدٍ منهم ، وَقَدْ أثبتَهُ فيهم المسوي لهم ، والایجابُ
قَبْلَ النفي ، وَلَكِنْ تَنَصُّبُهُ على الحال ، لِأَنَّهُ بمنزلةِ النعتِ في حَمَلِ القاعدين على الجنسِ
لا على التعيين والعهد .

وَنَحْوُ منه / ٢٢ و / « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ » (٣٠٤) ، و « جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا
زَيْدًا » (٣٠٥) ، لا يجوزُ الاستثناءُ في شيءٍ منه ، لِأَنَّ الجوابَ قَدْ ثَبَتَ سَبَبُهُ ، فَلَا يُعْتَرَضُ عليه
بِحَلِّ شيءٍ منه ، وَاتَّبَعَهُ في هذا الرأي أبو محمد مكي (٣٠٦) وأبو العباس المهدوي (٣٠٧) ، إِلَّا
أَنَّهَا تَلَفِيفًا ذَلِكَ التَّلَافِي ، وَتَدَارُكًا مِنْ قَوْلِهِ مَا وَهَى ، بِزَعْمِهَا أَنَّهُ استثناءُ منقطعٍ ، فَتَهَاقَا
في الغفلة ، وزادا في الطينِ بَلَّةً ، (ضَعُفْتُ على إِبَالَةٍ) (٣٠٨) ، وَكَيْفَ يَكُونُ منقطعاً مِنْ
الْأَوَّلِ وَقَدْ دَخَلَ المستثنى في الْعَمَلِ ، وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بعضاً لِمَا قَبْلَهُ ، فَلَا يُسْتثنَى مِنْهُ
وَلَا يَدْخُلُ في الْعَمَلِ وَلَا يُحْمَلُ عليه ، فَيَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ الانقطاع عنه ، فَلَا يَكُونُ النَّصْبُ إِلَّا
على الحال ، ولهذا لَمْ يَذْكُرْهُ سيبويه لِأَنَّ فائدَتَهُ وفائدةَ النعتِ في هذا سواءٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثُمَّ تَلَا (٣٠٩) قَوْلَهُ تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » (٣١٠) ، وَحَمَلَ على هذا ما

-
- (٣٠٣) الايضاح ٢٠٩ .
(٣٠٤) الانبياء ٢٢ .
(٣٠٥) الايضاح ٢٠٩ . والعبارة فيه : (جاءني القوم إلا زيد) .
(٣٠٦) مشكل اعراب القرآن ٤٧٨ . ومكي بن أبي طالب القيسي المغربي ، ت ٤٣٧ هـ . (معجم الادباء
٩ / ١٦٩ ، انباه الرواة ٣ / ٣١٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٨) .
(٣٠٧) أحمد بن عمار المقرئ ، ت بعد ٤٣٠ هـ . (جذوة المقتبس ١٠٦ ، الصلة ١ / ٨٦ ، معرفة القراء
الكبار ٣٢٠) .
(٣٠٨) جهرة الأمثال ٢ / ٦ . ويضرب مثلاً للرجل يحملُ صاحبه المكروه ، ثم يزيده منه .
(٣٠٩) الايضاح ٢٠٩ .
(٣١٠) الانبياء ٢٢ .

قَدَّمْنَاهُ بِمَا يُنْعَتُ بِهِ وَيُسْتَشْتَى مِنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ سَيَبُوه^(٣١١) عَلَيْهِ وَمَنَعَ النَّصْبَ فِيهِ بِمَا لَا غَايَةَ بَعْدَهُ .

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ

خَلَطَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَبَيْنَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ^(٣١٢) : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا وَالْأَحَارُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ »^(٣١٣) مَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ ، قَالَ سَيَبُوه : (هَذَا بَابٌ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ . . . » الْآيَةُ)^(٣١٤) .

فصل

قَوْلُهُ : (ذَكَرُ الضَّرْبِ الثَّانِي)^(٣١٥) ، لَيْسَ فِي هَذَا الضَّرْبِ شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِالرَّدِّ دُونَ شَيْءٍ حَتَّى يَصْلُحَ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَيَجْرِي الْقَوْلُ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ ، وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ وَمَا لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ نَصْبِهِ فِي :

(٣١١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ . (هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده بمنزلة مثل وغير) . .

(٣١٢) الايضاح ٢١١ .

(٣١٣) هود : ٤٣ .

(٣١٤) الكتاب ١ / ٣٦٦ ، وينظر في الآية : معاني القرآن ٢ / ١٥ والبحر المحيط ٥ / ٢٢٧ .

(٣١٥) الايضاح ٢١٢ .

ما أنتِ جارةٌ^(٣١٦)

وبينه في « أُمَّةً وَاحِدَةً »^(٣١٧) ، وهذا لا يتم إلا بتفرغ كثير ، وعناية شديدة ، وقد
قَدَّمْنَا العُذْرَ في هذا بما نَحْنُ بسبيله مِنْ لَوْمِ البحثِ وزهدِ إيتاءِ الوقتِ . / ٢٢ ظ /
فَفِمْ تَدِيرُ الكَاسَ والشَّرْبُ نَوْمَ
وَتَطْلُعُ شَمْسًا وَالْعَيُونُ الذِّكَا رُمْدُ^(٣١٨)
وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ إِضْاحَ الحَقِّ يُجِدِّي والإفْصَاحَ بِهِ يَنْمَى لَبَيَّنَّا مِنْهُ مَا يَرُوقُ فَضْلُهُ ، وَلَا
يَسَعُ ذُوهُمَّةَ جَهْلِهِ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قَالَ^(٣١٩) :
هَذَا زَمَانُ الكَاسِ فِيهِ عَلَى
تِيهِ المُلُوكِ وَأَخْلَاقِ المَسَاكِينِ

بَابُ تَمْيِيزِ الأَعْدَادِ

لَمْ يَتَلَبَّسْ فِي هَذَا البَابِ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ وَلَا تَعْلِيمِهِ ، وَلَا وَصْفٍ عَلَى تَرْتِيبٍ ، وَإِذَا
نَظَرَ النَّاظِرُ فِيهِ خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (أَسْمَاءُ الأَعْدَادِ تَمْيِيزُ لَابْهَامِهَا مِنْ
حَيْثُ كَانَتْ تَقَعُ عَلَى جَمِيعِ المَعْدُودَاتِ)^(٣٢٠) ، وَلَوْ قَالَ : (لَأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ عَلَى جَمِيعِ
المَعْدُودَاتِ) لَاسْتَغْنَى عَنْ قَوْلِهِ : (مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَقَعُ) ، وَجَعَلَ الأَعْدَادَ مُبْهَمَةً عَلَى
المَعْدُودَاتِ ، وَهَذِهِ عَشْرَةٌ لَا يَتَنَعَّشُ مِنْهَا ، وَزَلَّةٌ لَا يَتَوَجَّهُ العُذْرُ عَنْهَا ، لِأَنَّ العَدَدَ هُوَ

(٣١٦) هذا جزء من بيت للأعشى ، وتماه في ديوانه ١٥٣ :

بِائْتٍ لَتُخْرِجَنَّا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(٣١٧) الأنبياء : ٩٢ ، المؤمنون : ٥٢ . ولم يستشهد بها في الإيضاح ، وإنما استشهد بقوله تعالى : « هذه ناقة الله لكم آية » (الاعراف ٧٣) ، وشبه نصب (جارة) على الحال بنصب (آية) فيها على الحال .

(٣١٨) كذا في الأصل .

(٣١٩) كذا في الأصل .

(٣٢٠) الإيضاح ٢١٥ وليست فيه كلمة (تميز) .

المعدود ، كما أَنَّ النقص هو المنقوص ، والخبط هو المخبوط ، والنضد < هو > المنضود ،
والقبض < هو > المقبوض ، قالوا : دَخَلَ فِي الْقَبْضِ ، وهذا مَقِيسٌ مُطَرَّدٌ ، إِنَّمَا جَرَى
لَفْظُهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : مَا كَانَ اسْمًا لِعِدَّةٍ نَحْوِ ثَلَاثَةٍ وَعَشْرَةٍ وَعَشْرِينَ وَمِثْلِهِ
وَنَحْوِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَبْيِينِ جِنْسٍ مَا أَصَفَتْ إِلَيْهِ ، أَوْ فَسَّرَتْ بِهِ ، كَأَنَّهَا مَبْهَمَةٌ عَلَى كُلِّ عَدَدٍ
أَوْ عَلَى كُلِّ مَعْدُودٍ ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ .

بَابُ كَمْ

شُغِلَ فِي هَذَا الْبَابِ بِخَلْطِ الْأَلْفَاظِ بِالْإِعْرَابِ ، وَتَقْدِيمِ مَا يُعْهَدُ تَأْخِيرُهُ ، وَتَرْكِ مَا
يَتَعَيَّنُ تَفْسِيرُهُ ، مَعَ كَثْرَةِ الْخِطَابِ ، وَقِلَّةِ الصَّوَابِ ، فَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ خَرَجَ مِنْهُ كَمَا دَخَلَ
فِيهِ ، فَكِتَابُ (الْجُمْل) فِي هَذَا وَغَيْرِهِ أَنْفَعُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

بَابُ النِّدَاءِ

وهذا أيضاً من سوء العبارة ، وبعْدُ الإِشَارَةِ ، وَتَقْدِيمِ مَا يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ ، وَتَعْلِيلُهُ
بِمَا يَتَعَدُّ تَأْوِيلُهُ عَلَى رَتْبِهِ فِيهَا تَقَدُّمٌ ، وَمَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ^(٣٢١) ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (الْأَسْمَاءُ
الْمُنَادَاةُ)^(٣٢٢) ، بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْكَاتِبِ / ٢٣ و / وَهُمْ ، وَفِيهِ الْإِضَافَةُ إِلَى
(أَنْ) ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : (بِدَلَالَةِ أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ اسْمٌ)^(٣٢٣) ،
وَهَذِهِ عُجْمَةٌ قَبِيحَةٌ ، تَنْبُو عَنْهَا الْأَسْمَاءُ ، وَلَا تَقْبَلُهَا الطَّبَاعُ ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا فِيمَا

(٣٢١) ينظر : الفاخر ٨٤ ، جمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ .

(٣٢٢) الايضاح ٢٢٧ .

(٣٢٣) الايضاح ٢٢٩ . وعبارته : (بدلالة أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ اسْمٌ يَكُونُ فِيهَا دَلَالَاتٌ عَلَى الْخِطَابِ) .

وهذا الذي أثبتَه ابن الطراوة فِيهِ اقْتِطَاعُ لِلنَّصِّ وَإِفْسَادُ لِلْعِبَارَةِ لَكِي يَسْتَطِيعَ وَصْفُهَا بِالْعُجْمَةِ .

مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ (٣٢١) ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَقَالَ فِي النِّكَرَةِ : (بِدَلَالَةِ أَنْ نِدَاءَهُ شَائِعٌ) (٣٢٢) ، فَأَخْبَرَ عَنِ النِّدَاءِ وَهُوَ يَرِيدُ
الْمُنَادَى ، حِينَ ذَهَبَ بِهِ الْفِكْرُ وَازْدَحَامُ النَّظَرِ ، حَتَّى قَلَبَ الْخَبَرَ عَنْ وَجْهِهِ وَصَيَّرَهُ لغيرِ مَنْ
هُوَ لَهُ ، وَفِي هَذَا الْمُنَادَى الْمُنْكَورِ نَظَرٌ يَتَبَيَّنُ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) .

وَقَالَ : (فَإِنْ وَصَفْتَهُ بِمُضَافٍ) (٣٢٣) ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ لَا نَعْرَضُ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ رَأْيِي
النَّاسَ كُلَّهُمْ رَاجِعٌ إِلَيْهِ (٣٢٤) ، وَصَوَابُ ذَلِكَ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ : (وَعَطَفُ الْبَيَانِ كَالصِّفَةِ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ وَزَيْدٌ) (٣٢٥) ، وَهَذَا تَوْكِيدٌ
لَا عَطْفُ بَيَانٍ ، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا يَجْرِي الْوَصْفُ ، فَلَا يَكُونُ لَفْظُهُمَا
وَاحِدًا ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ يَلْزِمُهُ لَفْظُ الْمُؤَكَّدِ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا يَجُوزُ فِي التَّوْكِيدِ
الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي هُوَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَبَابُهُ (٣٢٦) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣٢٧) :

يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

فَعَلَى غَيْرِ هَذَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَقَالَ : (الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ) (٣٢٨) ، وَالْأَسْمَاءُ يَعْمَلُ فِيهَا وَلَا تَعْمَلُ .

-
- (٣٢٤) تنظر الصفحة ٤٧ من التحقيق .
(٣٢٥) الايضاح ٢٢٩ وعبارته لا غبار عليها وهي : (فأما المفرد النكرة فلم يبين لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة
أن نداءه شائع) .
(٣٢٦) الايضاح ٢٣٠ .
(٣٢٧) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ .
(٣٢٨) الايضاح ٢٣١ ، وفيه : (يا زَيْدُ زَيْدٌ عَلَى الْلفظِ ، وَيَا زَيْدُ زَيْدًا عَلَى الْمَوْضِعِ) .
(٣٢٩) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ ، الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٢١٠ ، الْإِنْصَاحُ ٢٠٣ .
(٣٣٠) رُؤْيَا فِي مِلْحَقَاتِ دِيوانِهِ ١٧٤ . وَيَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ
١ / ٣٠٤ .
(٣٣١) الايضاح : ٢٣٥ .

باب النفي بلا

أَنشَدَ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ (٣٣١) :

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوحُ

قال : (إِن شئتَ جَعَلْتُ مُضْبُوحاً صفةً على الموضعِ وَأَضْمَرْتُ الحَبَرَ ، وَإِنْ شئتَ جَعَلْتَهُ خَبِراً) (٣٣١) ، وَهَذَا جَهْلٌ بِالْمَعْنَى الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ ، أَوْ رَدُّ عَلَى سَبِيهِ قَالَ بَعْدَ وَضَعِ الْبَيْتِ : (لَمَّا صَارَ خَبِراً جَرَى عَلَى) (٣٣١) التَّأْلِيفِ ، وَنَصَبَ نَفْسَهُ لِلتَّصْنِيفِ أَنْ يَجْهَلَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْمُتَصَوِّبَاتِ ، وَيُلْحِى عَلَى هَذِهِ الْمُسْطَرَاتِ ، إِلَّا أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ رَأْيَهُ خِلَافُهَا ، فَمِنْ الْحَقِّ أَنْ يَعَارِضَ بِسَبِيهِ سَبِيهِ ، ثُمَّ يَدْفَعُ قَوْلَهُ ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ بِمَا اتَّجَهَ لَهُ مِنَ الْحَقِّ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ النَّعْتُ فِي هَذَا بِحَالٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَنْفِي الْوِلْدَانِ الْمُضْبُوحِينَ / ٢٣ ظ / فَيُخَرِّجُهُمْ مِنَ الدُّنْيَا أَوْ مِنَ الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا زَعَمَ أَنَّهُمْ لَا يُضْبَحُونَ لِعَدَمِ اللَّبَنِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ (٣٣٢) ، وَمَا أَرَاهُ إِلَّا قَاسَ قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِ الْآخِرِ (٣٣١) :

وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مُطْلُوبُ

فَهَذَا غَيْرُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا فَهَمَ عَنْ سَبِيهِ فَهَمًا .

(٣٣٢) الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنَ النَّبِيتِ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ٢٤٥ وَإِبْضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ ٢٧١ ، وَنُسِبَ إِلَى حَاتِمِ

الطَّائِي ، يَنْظُرُ : دِيْوَانُهُ ٣١١ (مَا نُسِبَ إِلَى حَاتِمٍ وَلَيْسَ لَهُ) ، وَهُوَ مُلَقَّبٌ مِنْ بَيْتَيْنِ هُمَا :

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيعُ

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوحُ

(٣٣٣) الْإِبْضَاحُ : ٢٤٠ . وَمَكَانُ النِّقَاطِ كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ .

(٣٣٤) الْكِتَابُ ١ / ٣٥٦ ، وَفِيهِ : لَمَّا صَارَ خَبِراً جَرَى عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَيَبْدُو أَنَّ هُنَاكَ سَقَطَ فِي النَّصْرِ .

(٣٣٥) يَنْظُرُ فِي تَوْجِيهِ الْمَعْنَى : النَّكْتُ ٦٠٧ ، شَرْحُ الْفَصْلِ ١ / ١٠٧ .

(٣٣٦) أَمْرُ الْقَيْسِ ، دِيْوَانُهُ ٢٢٧ ، الْكِتَابُ ١ / ٣٥٣ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ (مُطْلُوبٌ) حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ

(لَا) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَصَدَرَهُ :

وَيَلْتَمِهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةٌ

بَابُ النَكْرَةِ الْمُضَافَةِ

نَصَّ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَلَامَ سَبِيحِيهِ مُفَرَّقاً ، مُقَدِّماً وَمُؤَخَّراً ، بِالْفَافِ هَجِيئَةً ، وَعِبَارَاتٍ غَيْرِ مُبِينَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : (لَا مُرُورَ ثَابِتٌ يَزِيدُ) (٣٣٧) ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ الرِّكِيكِ ، وَاللَّفْظِ الْبَعِيدِ ، وَكَيْفَ يَقَعُ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْآخَرَى فِي أَنَّ الْعَرَضَ لَا يَثْبُتُ زَمَانَيْنِ .

اعْهَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي

لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ
هَيْهَاتَ مَا يَتَعَلَّقُ هَذَا الْجَارُ وَالْظَرْفُ بِهِ الْطَّرْفُ مِنَ السَّرَابِ ، وَأَبْعَدُ مِنْ فَرْخِ
الْعُقَابِ ، وَأَقْرَبُ لِلْمَتَنَاوِلِ الذِّكْيِ ، وَأَيْسَرُ عَلَى الْمَحَاوِلِ الْخَفِيِّ ، مِنْ كَسْرِ الطَّرْفِ ،
وَالْتِمَاسِ الْكَفِّ لِلْكَفِّ .

فَإِنْ أَنْتَ لَاقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ
فَلَا يَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقَدِّمَ

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ

قَالَ فِيهِ : (وَضُرِبَ يَنْجَرُ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ) (٣٣٨) ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا مَا قَالَهُ
فِي بَابِ النَّدَاءِ : (الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ) (٣٣٩) .
وَقَالَ فِي مِنْ : (وَتَكُونُ زَائِدَةً فِي نَحْوِ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) (٣٤٠) ، وَلَوْ قُلْتُ : (مِنْ
رَجُلٍ) كَانَ أَوْضَحَ لِمَا أَرَادَ ، وَذَكَرَ الْبَاءَ ، وَسَطَرَ مِنْ مَعَانِيهَا الْإِلْصَاقَ وَالزِّيَادَةَ (٣٤١) ،

(٣٣٧) الإيضاح ٢٤٧ .

(٣٣٨) الإيضاح ٢٥١ .

(٣٣٩) الإيضاح ٢٣٥ .

(٢٤٠) الإيضاح ٢٥١ . وينظر في معاني (من) : معني اللبيب ٣٥٣ .

(٣٤١) المصدر نفسه .

وَأَلْفَيْتُ لَهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا ، وَلَعَلَّ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ^(٣٤٢) ، لِأَنَّهَا أُمُّ حُرُوفِ
 الْإِضَافَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّحْصِيلَ إِنَّمَا يُوجَدُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ لَا مِنْ مَعْدَلٍ
 مَقْصُورٍ عَلَى الْكُتُبِ ، وَظَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ : (أَلْقَى بِيَدِهِ) زَائِدَةً^(٣٤٣) ، وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ فِي
 هَذَا ، فَقَدْ وَقَعَ لغيرِهِ فِي (حَشَنَتْ صَدْرَهُ) و (بَصَدْرِهِ) ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « تُنَبِّئُ
 بِالذُّهْنِ »^(٣٤٤) ، بِضَمِّ التَّاءِ ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣٤٥) :

يُقَرَّرُ بَعْيِي أَنْ أَرَى مَنْ مَكَانِهِ

دُرَا عَقْدَاتِ الْأَبْرِقِ الْمُتَقَاوِدِ
 / ٢٤ و / وَالصَّوَابُ مَا حَكَاهُ ابْنُ كَيْسَانَ فِي قَوْلِهِ^(٣٤٦) :

سَوْدُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وَذَكَرَ اللَّامَ وَقَالَ : (مَعْنَاهُ التَّحْقِيقُ وَالْمَلِكُ)^(٣٤٧) ، وَلَسْتُ أَدْرِي مَا التَّحْقِيقُ فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ ؟ وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا لَا طَلَاقَ لِلْمَلِكِ حَتَّى تُخْرِجَهَا الْقِرَائِنُ إِلَى الْإِسْتِحْقَاقِ ، وَقَدْ تَخْرُجُ مِنْ
 بَابِ الْمَلِكِ بِلَا قَرِينَةٍ إِذَا قُطِعَ عَلَيْهَا الْمَعْنَى ، فِي مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ سَيَبُوه (مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ
 صَدِيقًا)^(٣٤٨) وَنَحْوَهُ ، لِأَنَّ فِي (مَنْ) مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ لِمَكَانِهَا مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ .

(٣٤٢) ينظر في معاني الباء : رصف المباني ١٤٢ ، المجيد في اعراب القرآن المجيد ١٣٩ (مجلة الموردم ١٧ ع ٤) ، مغني اللبيب ١٠٦ .

(٣٤٣) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٤) المؤمنون : ٢٠ ، في المصحف (تَبَيَّنَ بِالذُّهْنِ) ، وَقَدْ قَرَأَ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسَرَ الْبَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ ، يَنْظُرُ : الْمُحْتَسِبُ ٢ / ٨٩ ، الْكَشَفُ ٢ / ١٢٧ ، التَّيْسِيرُ ١٥٩ ، وَيَنْظُرُ فِي تَعْلِيلِ الْقِرَائِنِ : مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٤٩٩ ، شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١ / ٤٩٤ .

(٣٤٥) هُوْنِيهَانَ بْنِ عَكِي الْعَبْسِيِّ . فِي الْكَامِلِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ٧٠ .

(٣٤٦) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ أَوْ الْقَتَالِ الْكَلَابِيِّ ، يَنْظُرُ : دِيَوَانَ الرَّاعِي ١٢٢ ، دِيَوَانَ الْقَتَالِ ٥٣ ، وَصَدْرُهُ : هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَخْمِرَةٌ .

(٣٤٧) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٨) الْكِتَابُ ١ / ٣٧٢ .

وَذَكَرَ (رُبُّ) وَأَمْضَى الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَطَعَ عَلَى الْمَضِيِّ فِيمَا يَقَعُ
بَعْدَهُ (٣٤٩) ، وَقَدْ جَاءَ بِقَوْلِهِ (٣٥٠) :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبُّ فَقَى سِيبَكِي

عَلَى غَضَبٍ رَخِصَ الْبَنَانِ
وَقَدْ أَحْكَمْنَا (٣٥١) الْقَوْلَ عَلَى (رُبُّ) ، وَمَا هِيَ فِي نَفْسِهَا وَمَوْضِعِهَا ، وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهَا
بَعْدَهَا ، وَرَفَعَ الشَّكَّ الْوَاقِعَ فِيهَا ، عَلَى التَّمَامِ وَغَايَةِ الْإِحْكَامِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) بِحَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى .

فصل

جَرَى فِيهَا بَعْدَ هَذَا مَجْرَى النَّاسِ إِلَى بَابٍ مِنْهُ ، إِلَّا أَنَّهُ وَجَّهَ فِي (عَلَى) ،
< الْحَرْفِيَّةِ > وَسِيبِيَّةٍ قَدْ ذَكَرَهَا مِرَاراً فَلَمْ يُخْرِجْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ (٣٥٢) ، وَأَيَّنَ ذَلِكَ فِي بَابِ
الْجَرِّ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِيهَا كَثِيراً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ سِيبَوِيَّةٌ هَاهُنَا عَلَى الْوَفَاءِ وَغَايَةِ الْاِكْتِفَاءِ
فِي بَابٍ عَدَدٌ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ (٣٥٣) ، فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(٣٤٩) قال أبو علي في الإيضاح : ٢٥٣ : (ولما كانت رُبُّ إنما تأتي لما مضى ، وجب أن تكون (رُبَّما) كذلك أيضاً تدخل على الماضي) .

(٣٥٠) جحدر اللص في (شعراء أمويون) ١ / ١٨٦ . وفي الأصل : فتى هالك . ولم يرد البيت في الإيضاح في الكلام على (رب) ٢٥١ - ٢٥٤ .

(٣٥١) ذهب ابن الطراوة إلى أن (رُبُّ) اسمٌ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْأَعْرَابِ مُوَافِقاً الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشَ . ينظر : ابن الطراوة النحوي ١٤٢ .

(٣٥٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٣٥ ، ١٠٤ .

(٣٥٣) قال سيبويه : (وهو اسمٌ ولا يكون إلا ظرفاً ، ويدللك على أنه اسمٌ قولُ بعض العرب : نهض من عليه) ، واستشهد ببيت مزاحم بن الحارث العقيلي . ينظر الكتاب ٢ / ٣١٠ .

بَابُ مِنْذُ وَمُنْذُ

قَدْ ذَكَّرْنَا فِيهَا مَضَى أَنَّ (مُنْذُ) مَحذُوفَةٌ مِنْ (مِنْذُ) ، وَأَتَمَّا اسْمَانِ لِلزَّمَانِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا اضْطِرَابَ سَيُوبِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَسْعَ مَرَّاتٍ ، وَأَحْكَمْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا كُلِّهِ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) ، وَمَا وَجَّهَ الْخَفْضَ وَالرَّفْعَ بَعْدَهَا ، وَلِزَوْمِ الْخَفْضِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَهَا ، بِمَا يَعْضُدُّ الْبِرْهَانَ ، وَتَشْهَدُ لَهُ الْأَشْعَارُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلِّفَ اعْتَرَضَ عَلَيْنَا فِي أَنَّهَا حَرْفٌ بِقَوْلِهِ : (مِنْذُ كَمْ سِرَتْ ؟ فَمِنْذُ حَرْفٌ لَا يَصَالُهَا الْفِعْلُ إِلَى كَمْ) (٣٥١) ، وَإِنِّي لِأَعْجَبُ مِنْهُ كَيْفَ عَدَلَ فِي النَّظَرِ إِلَى هَذَا الْمَرْمَى الْعَظِيمِ الْبَعِيدِ ، وَأَجَالَهُ الْفِكْرَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الرَّئِيسِ ، وَلَمْ يَنْظُرْ لَهُ سَيُوبُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِيَالٍ ، وَلَا التَّبَسُّ لَهْ بِأَبْ بَابِ الْاسْتِفْهَامِ بِحَالٍ فِي نَحْوِ : (غَلَامٌ مَنْ ضَرَبَتْ ؟) (٣٥٢) وَ(صَاحِبٌ مَنْ أَنْتَ ؟) وَنَحْوِهِ مِنْ ٢٤ ظ / الْمُسْطَوْرِ الْمَشْهُورِ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ (٣٥٣) :

بَعِيرُكَ خَيْرٌ أَيْنَ كَمْ أَنْتَ حِجَّةٌ

فَقُلْتُ لَهَا لِأَمْرِ بَعْدُ رَوْحٌ

بَعْدَ قَوْلِهِ :

تَقُولُ ابْنَةُ الْبَكْرِئِيِّ لَمَّا تَبَيَّنَتْ

تَخَضُّخُضْ دَامِسَ وَابِيضَاضَ سَحٍّ

فَإِنَّ : اسْمٌ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى كَمْ .

وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَظْهِراً لِقَوْلِهِ ، وَعَاضِداً لِمَذْهَبِهِ : (أَنْتَ عِنْدَنَا مِذُّ اللَّيْلَةِ ، فَقَدْ

أَضَفْتَ الْكُونَ إِلَى اللَّيْلَةِ) (٣٥٧) ، وَأَنْتَ إِنَّمَا تَطْلُبُ هُنَا كَائِناً لَا كَوْنًا ، إِلَّا عَلَى رَأْيِهِ مَا عَسَى ، ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ : (أَنْتَ عِنْدَنَا فِي اللَّيْلَةِ) (٣٥٨) ، فَعَدَلَ إِلَى (فِي) ، وَهَذَا كُلُّهُ خَلْفُ

(٣٥٤) الْإِبْضَاحُ ٢٦١ .

(٣٥٥) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٤٤٣ .

(٣٥٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْبَيْتَيْنِ ، وَهِيَ غَتْلَا الْوِزْنَ .

(٣٥٧) الْإِبْضَاحُ ٢٦١ .

(٣٥٨) الْإِبْضَاحُ ٢٦١ .

من التأويل ، وزُيِّفَ من التقدير ، والصواب (أنتَ عندنا أمدَ الليلة) ، و (أمد) في
الابتداء والانتهاء وَضَعَ من المعنى لا يكون في المدة ونحوها من الألفاظ الموضوعية للزمان .
ثم جاء بعد بسلام خلف ، يحلُّ بالذهن استماعه ، ويقَدِّحُ في الفهم ارتجاعه مثل
قوله : (ولا تُستعملُ اسماً إلا في الابتداء)^(٣٥٩) ، واعتذاره من التنكير ، وقوله : (لأنَّ
الغرض السؤال عن عدَّة المدة التي انقطعت الرؤية فيها)^(٣٦٠) ، فقرن بالنفي السؤال ،
وأضاف الى الخطاب المحال ، وإنما يَقَعُ النفي بعد الإيجاب على جهة الرِّفْع لا على جهة
الجواب ، فما يحتاج النافي غيرُ ما يحتاج السائل من الخطاب ، وكذلك مذهبه في الجملة
والجملتين تفرقة بين الكلامين ، ثم لم يعرض له سيبويه في شيء من كتابه ، على كثرة ما
حكى عن العرب منه ، وأمعن النظر فيه في عدَّة أبواب من جازر وصواب .
والحقُّ أنه إذا قلت : (ما رأيتهُ مذُ يومين) كان تقديره : (ما رأيتهُ مدَّة يومين) ،
وإذا رفعت كان المعنى ما رأيتهُ مذُ كان يومان^(٣٦١) ، وأسَاء الزمان تُضاف الى الأفعال ظاهرة
ومقدَّرة نحو قوله :

حينَ النزولِ يكونُ غايةً مثلنا

ويُروى (حينَ النزولِ) بالضمِّ ، ومثله^(٣٦٢) :

أيام قومي والجماعة

قال سيبويه : (معناه أيَّام كان قومي) ، فإذا صرَّت الى ما أنت فيه لم يُجزَّ إلا
الحَقْفُ ، لامتناع إضمارِ كان إن شاء الله .

(٣٥٩) الايضاح ٢٦١ .

(٣٦٠) الايضاح ٢٦١ ، وفي الاصل : هذه المدة .

(٣٦١) يعني أن ابن الطراوة يوافق الكوفيين في أنَّ الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ فاعل لفعل محذوف . ينظر :

الانصاف ٣٨٢ ، شرح المفصل ٨ / ٤٥ ، شرح جبل الزجاجي ٢ / ٦٠ .

(٣٦٢) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤ ، وتماه :

..... كالذي لزِم الرحالة أن تميل مَمِيلًا .

وقد استشهد به سيبويه ١ / ١٥٤ على إضمار فعل ، والتقدير :

أزمانَ كان قومي مع الجماعة ، والرواية في ديوانه والكتاب : (أزمان) .

بَابُ الْقَسَمِ

من الحقِّ على مَنْ سَلِمَ حِسُّهُ ، وَنَصَحَ نَفْسُهُ ، أَنْ يُطَالَعَ هَذَا الْبَابُ فِي كِتَابِ
(الْجَمَلِ)^(٣٦٣) ، لِيَفْصَلَ بَيْنَ مَا تَقَيَّدَ مِنْهُ ، وَبَيْنَ مَا عَبَّرَ / ٢٥ و / هَذَا الرَّجُلُ عَنْهُ ، فَإِنْ
فَعَلَ ذَلِكَ وَأَنْصَفَ ، وَقَفَّ مِنْ تَرْتِيبِهِ لَهُ ، وَوَضَعَ فُصُولَهُ وَأَجْزَاءَ فُرُوعِهِ عَلَى أَصُولِهِ ،
وَاتَّقَانَ عَوَامِلَهُ وَأَجَوِبَتِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ ، عَلَى مَا يَتَيَّنُ فَضْلُهُ ، وَلَا يَسَعُ جَهْلُهُ ، وَلَا
يَشْغُلُ شَأْنُهُ بِالتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، وَتَضْيِيعِ زَمَانِهِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَلَا سَيِّئًا بِتَقْدِيمِهِ
(لَعَمْرُكَ) وَتَأْخِيرِهِ (لَزَيْدٍ مَنْطَلَقٌ)^(٣٦٤) وَنَحْوَهُ مِنَ التَّخْلِيْطِ الْمَقْرُطِ ، وَالْوَضْعِ الْمَفْرُوقِ ،
فَإِنَّ (لَعَمْرُكَ) مُفْتَقِرٌ إِلَى نَظَرٍ كَثِيرٍ ، بِعِنَايَةٍ وَكِدَّةٍ ، وَمَنَازَعَةٍ بَعِيدَةٍ ، لِأَنَّهُ مِمَّا يُرْفَعُ وَأَصْلُهُ
النَّصَبُ ، وَنِيْجَابٌ وَقِيَاسُهُ الْخَبَرُ ، وَتُقَدَّمُ فِيهِ اللَّامُ وَهِيَ تَرْبِطُ الْجَوَابَ ، وَأَنْتَ لَوْ أَظْهَرْتَ
الْخَبَرَ صَارَ الْمَعْنَى حَذَرًا وَتَعَلَّقَ بِالشَّرْطِ ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي (زَيْدٌ مَنْطَلَقٌ) إِلَى شَيْءٍ مِمَّا وَقَعَ فِي
(لَعَمْرُكَ) ، وَنَحْوَهُ (أَيْمَنُ اللَّهِ) .

ثُمَّ قَالَ : (وَالْبَاءُ الَّتِي أَضَافَتْ الْحَلْفَ إِلَى الْمَحْلُوفِ بِهِ)^(٣٦٥) ، وَلَا تُرْتَبُ عَلَيْهِ فِي هَذَا
الْمَكَانِ غَيْرُهُ مِنَ التَّقْرِيبِ ، وَلَوْ قَالَ فِيهَا مَكَانٌ قَوْلُهُ : (وَالْبَاءُ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ) كَانَ
صَوَابًا ، وَلَكِنَّهُ سَمِيَ الْحَرْفَ بِغَيْرِ أَصْلِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، فَالْبَاءُ^(٣٦٦) فِي الْقَسَمِ
لِلْإِلْصَاقِ وَأَصْلُهَا الْإِضَافَةُ ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَعَانِي مَا ذَكَرْتُ ، لِأَنَّهَا أُمَّ حُرُوفِ
الْإِضَافَةِ .

وَقَالَ : (عَهْدُ اللَّهِ)^(٣٦٧) ، وَهَذَا لَا يُقَالُ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ سَيَبُوه^(٣٦٨) تَقْرِيبًا كَمَا قَالَ :

(٣٦٣) الْجَمَلُ فِي النُّحُو ٧٠ - ٧٥ .

(٣٦٤) يَنْظُرُ : الْإِضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٥) الْإِضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١ / ٥٢٤ .

(٣٦٧) الْإِضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٨) الْكِتَابُ ٢ / ١٤٦ ، وَفِيهِ : (وَتَصْدِيقُ هَذَا قَوْلُ الْعَرَبِ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ لِأَفْعَلَنُ ، فَعَهْدٌ مَرْتَفَعٌ ، وَعَلَى مُسْتَقَرُّهَا ، وَفِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ) .

(ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ) وَنَحْوُهُ مِمَّا يُقَدَّرُ لَفْظُهُ وَلَا يَجُوزُ النُّطْقُ بِهِ وَلَا اسْتِعْمَالُهُ ، وَقَالَ فِي حَذْفِ لَا : (لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهَا) (٣٦١) ، وَالصَّوَابُ (لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا) .

بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ

رَعِمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْإِضَافَةَ الْمُحْضَصَةَ (هِيَ الَّتِي لَا يُنَوَّى فِيهَا الْإِنْفَصَالُ) (٣٦٢) ، ثُمَّ قَالَ : فَالْمُحْضَصَةُ مَا تُقَدَّرُ بِاللَّامِ ، وَهِيَ عِنِّي (غَلَامٌ زَيْدٌ) ، وَمَا تُقَدَّرُ بِـ (مِنْ) (٣٦٣) ، وَهِيَ عِنِّي (ثَوْبٌ خَزٌّ) ، وَمَا أَدْرِي كَيْفَ يَتَرْتَّبُ هَذَا فِي وَهْمٍ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ مِثْلُهُ بِفَهْمٍ ، وَإِضَافَةُ (الْغَلَامِ) بِحَذْفِ التَّنْوِينِ خَالِصَةٌ ، وَإِضَافَةُ (الثَّوْبِ) بِغَيْرِ لَزُومِ التَّنْوِينِ عَارِضَةٌ وَتَعْرِيفٌ ، وَقَدْ تَخَصَّصَ فِي نَفْسِهِ ، وَتَعْرِيفُ (الْخَزِّ) يَذْهَبُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِهَذَا جَازَ : (مَا فَعَلْتَ الثَّلَاثَةَ الْأَثْوَابَ) حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ .

وَاخْتَارَ / ٢٥ ظ / فِي (وَاحِدٍ أُمِّهِ) وَ (عَبْدٌ بَطْنِيهِ) التَّعْرِيفَ (٣٦٤) ، وَالصَّوَابُ غَيْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (هَذَا رَجُلٌ عَبْدٌ بَطْنِيهِ) فَتَنْتَعْتُ بِهِ النِّكَرَةَ ، وَلَوْ قُلْتَ : (هَذَا زَيْدٌ عَبْدٌ بَطْنِيهِ) تَرِيدُ النِّعْتَ لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ النِّعْتَ لَا يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ .

بَابُ الْإِضَافَةِ غَيْرِ الْمُحْضَصَةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ (أَفْعَلَ) (٣٦٥) ، وَقَصَّرَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لِهْ ، وَالتَّنْكِيرِ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ ، وَأَغْفَلَ قَوْلَ سَيِّبِيهِ فِي بَابِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ : (وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا

(٣٦٩) الْإِضَاحُ ٢٦٤ .

(٣٧٠) الْإِضَاحُ ٢٦٧ وَفِيهِ : (لَا يُنَوَّى بِهَا) .

(٣٧١) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ، وَفِيهِ : وَالْإِضَافَةُ الْمُحْضَصَةُ نَحْوُ : عَلَى ضَرْبَيْنِ : إِضَافَةُ بَعْضِ اللَّامِ ، وَإِضَافَةُ بَعْضِ (مِنْ) .

(٣٧٢) الْإِضَاحُ ٢٦٨ .

(٣٧٣) الْإِضَاحُ ٢٦٩ .

الألف واللام في قولهم : (أفضل الناس) ، لأن الأول قد يصيرُ به معرفة^(٣٧١) ، ومن فهم هنا قوله أجاز قولهم : (زيدُ أفضل إخوته)^(٣٧٢) ، وقد أتينا على بيان هذا في (المقدمات) ، وجلّينا الشواهد عليه من كلام العرب ، وأوضحنا صوابه ، والحمد لله كثيرا .

وزعم أن (من) لابتداء الغاية^(٣٧٣) ، ونصّ على ذلك ما تقفّ عليه من الكتاب ، وذكر سيبويه في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) أنها للتبعية^(٣٧٤) ، وقد بيّنا الصواب في ذلك بحول الله في (المقدمات) .

وذكر إضافة الاسم الى الصفة وضعفه ، ووجه ما جاء في القرآن منه الى غير وجهه ، حتى أذاه سوء النظر الى قوله : (دار الساعة الآخرة)^(٣٧٥) ، فإن أراد بقوله : الساعة القيامة فلا تأقيت لها ، وإن أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية فيها ، ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات ، وطّي السموات ، وقد بينت هذا الفصل في (المقدمات) ، وهو إضافة التخصيص^(٣٧٦) ، ومنه : «بسم الله» ، و«مكر السيء»^(٣٧٧) ، وقوله ، صلى الله عليه وسلم : (يا نساء المؤمنات) ، وقول الشاعر^(٣٧٨) :

-
- (٣٧٤) الكتاب ١ / ١٠٥ .
(٣٧٥) وقد منع ذلك أبو علي النحوي . ينظر : الايضاح ١٧٠ .
(٣٧٦) الايضاح ٢٧٠ .
(٣٧٧) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٠٧ : وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما اراد أن يُفضله على بعض ولا يُعَم .
(٣٧٨) الايضاح ٢٧٢ .
(٣٧٩) وهو مذهب الكوفيين ، ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، الانصاف ٤٣٦ ، شرح جمل الزجاجي ٧١ / ٢ .
ومنع البصريون اضافة الاسم الى ما اتحد به معنى ، ينظر : الانصاف ٤٣٦ - ٤٣٧ ، شرح الفصل ٣ / ١٠ .
(٣٨٠) فاطر ٤٣ .
(٣٨١) تأبط شرا ، ديوانه ١٥٢ وفيه : إذا خاط وعجز البيت : به كاليء من قلب شيعان فاتك .
وينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ .

إذا حَاصَ عَيْنِيهِ كَرَى النُّومِ لَمْ يَزَلْ

« وَحَبَّ الْحَصِيدِ »^(٣٨٦) ، و « حَبْلُ الْوَرِيدِ »^(٣٨٧) ، و « حَقُّ الْيَقِينِ »^(٣٨٨) ، ونحوه بما لا يُحصى ، وهو إضافة الشيء الى نفسه لاختلاف اللفظين تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه ، ومثله في النعت : « غرابيبُ سودُ »^(٣٨٩) ، وفي العطف (أَقْرَى وَأَقْفَر) ، وفي التاكيد (كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

بَابُ تَوَابِعِ الْأَسْمَاءِ

هنا تَبَّه / ٢٦ و / للتدريس في النحو ، والتعليم ، بعد القول على التبرئة والنداء والترخيم ، لَقَدْ أَغْفَلَ تَقْدِيمَ الْإِمَالَةِ وَالْإِدْغَامِ وَالْأَبْنِيَةِ وَمَا ثَبَتَ مِنْهَا الْكَلَامُ .
ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ جَرِيَّ النُّعُوتِ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي إِعْرَابِهَا ، وَقَسَمَهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا فِي أَبْوَابِهَا ، بِمَا كَانَ يَكْفِيهِ مِنْهُ اللَّفْظُ ، وَيَقْبِي بِمُرَادِهِ اللَّحْظُ ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : « أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ »^(٣٩٠) ، وَأَبَى أَنْ يَكُونَ دُعَاءً عَلَيْهِمْ^(٣٩١) ، وَهُوَ الصَّوَابُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ »^(٣٩٢) ، وَزَعَمَ أَنَّهُ حُذِفَ الْمُنْتَصَبُ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ : (قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، وَجَعَلَ (قَوْمًا) حَالًا وَهُوَ اسْمٌ نَحْوُ : رَجَالٍ وَحِبَالٍ ، وَاعْتَقَدَ (قَدْ) مُضْمَرَةً عَلَى رَأْيِهِ ، وَهَذَا عَلَى مَا تَرَاهُ مِنْ ضُرُوبِ الْإِحْتِمَالِ وَكَثْرَةِ الْإِضْمَارِ^(٣٩٣) ،

(٣٨٦) ق ٩ .

(٣٨٧) ق ١٦ .

(٣٨٨) الواقعة ٩٥ .

(٣٨٩) فاطر ٢٧ .

(٣٩٠) النساء ٩٠ .

(٣٩١) الأيضاح ٢٧٧ ، وهو رأي المبرد ، ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، المقتصد ٩١٥ .

(٣٩٢) المسد ١ .

(٣٩٣) ينظر : مشكل أعراب القرآن ٢٠٥ .

والله أعلم بالصواب .

وقال في البدل في قوله عز وجل : (قُتِلَ اصحابُ الأخدودِ ، النارِ ذاتِ الوقودِ)^(٣٩٠)
(لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ على النارِ)^(٣٩١) ، وهو قولٌ باردٌ جداً ، جعلَ اشتماله عليه قطعاً على
إبداله منه دونَ ضميرِ يعودُ اليه منه ، وإنما هو بَدَلٌ منه ، بَدَلُ الشيء الذي هو هو^(٣٩٢) ،
لأنَّ الأخدودَ إذا تُركتَ فيها النارُ تسمى ناراً كالخطبِ والفحمِ وغيره مما يتلبس به النارُ ،
لأنها لا توجدُ إلّا به ولا تتخبر عنه .

بَابُ العَطْفِ

زَعِمَ في هذا الباب أن الفاءَ في جوابِ الشرطِ هي التي تكونُ في العطفِ^(٣٩٣) ، وليسَ
كذلك لأنَّ الجوابَ لا يُعطفُ وإنما يُحمَلُ على ما قبله ، وَلَوْ تَرَكَ المعطوفُ استغنى الأولُ
عنه ، والفاءُ هنا غيرُ تلكَ ، لأنَّ الجوابَ لا بُدَّ منه ، وَقَدْ بَيَّنْتُ أوجهَ الفاءِ الرابطةِ وفَرَّقْتُ
بينها وبينَ العاطفاتِ في (المقدماتِ) .

وزعمَ أنَّ (بَلْ) أعمُّ في الاستدراكِ بها من (لَكِنْ)^(٣٩٤) ، قال سيبويه : (فأما لكنْ
فلا يُتدارَكُ بها ، ولكنْ يوجبُ بها بعدَ النفي)^(٣٩٥) ، وبأبها أن تَقَعَ بينَ الضَّدينِ ، ولا

(٣٩٠) البروج ٤ ، ٥ .

(٣٩١) الايضاح ٢٨٤ ، وفيه : (فالأخدودُ) .

(٣٩٢) وما ذهب اليه ابن الطراوة سبقه اليه الفراء حين قال : (ومن خفض النار ذات الوقود) ، وهي في
قراءة العوام ، جعل النار هي الاخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قتل اصحاب النار ذات
الوقود) ، معاني القرآن ٣ / ٢٥٣ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٨٠٩ .

(٣٩٣) الايضاح : ٢٨٦ ، وفيه : (ومنها الفاء في قولك : دخلت البصرة فالكوفة ، وهي تؤذَنُ أن الثاني منها
بعد الأول ، ومن ثم وقعت في جواب الشرط نحو : إن دخلت الدار فانت طالق) .

(٣٩٤) الايضاح ٢٩٠ .

(٣٩٥) الكتاب ١ / ٢١٦ ، وفيه : (فإن قلت : مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالعٍ ، فهو محالٌ ، لأن لكنْ
لا يُتدارَكُ بها بعدَ إيجابِ ، ولكنها يُثبتُ بها بعدَ النفي) .

تَكُونُ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ وَلَا الْمُثَلِّينِ ، وَإِنَّمَا تَسْتَوِي مَعَ (بَلْ) إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ النِّفْيِ فِي إِجْبَاحِهَا لَا بَعْدَهَا .

وَأَسَاءَ الْعِبَارَةِ فِي قَوْلِهِ : (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمَرُو ؟)^(٣٩٦) ، وَالصَّوَابُ ضَمُّ أَحَدِ الْأَسْمَنِ إِلَى الْآخِرِ قَبْلَ عِنْدَكَ أَوْ بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا / ٢٦ ظ / يَتَوَجَّهُ هَذَا التَّرْتِيبُ فِي (ثُمَّ)^(٣٩٧) .

وَوَضَعَ سَوَالاً^(٣٩٨) ذَكَرَ فِيهِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَابْنُ الْحَنَفِيَّةِ^(٣٩٩) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَأَنَا أَخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ وَأَضَعُ الْمَثَالَ نَفْسَهُ مِنْ لَفْظٍ لَا مَتَعَقَّبَ فِيهِ ، وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى عَنْهُ ، تَقُولُ : الْخَبِزُ أَوِ اللَّحْمُ اغْتِذِي أَمْ التَّمْرُ ؟ (فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا تَتَضَمَّنُهُ السُّؤَالُ)^(٤٠٠) ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ إِلَّا مَا بَدَّلْتُ بَغْيَرِهِ ، وَهَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا قَوْلُهُ :

(فَالْجَوَابُ يَكُونُ عَلَى مَا تَتَضَمَّنُهُ السُّؤَالُ) ، فَهُوَ الْمَشْكُورُ هُنَا وَالْمُثَابُّ بِأَجْزَلِ الثَّوَابِ عَنَّا بِمَا هَدَانَا إِلَيْهِ مِنَ الصَّوَابِ ، وَالَّذِي يَبْدُو مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ فَاضِلٌ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَبَيْنَ التَّمْرِ ، وَإِنَّمَا فَاضِلٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّمْرِ ، قَالَ سَيِّبُوهُ : (وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ^(٤٠١) :

كَيْفَ رَأَيْتَ زُبْرًا

أَمُ قُرَشِيًّا صَارِمًا هِزْبَرًا

ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ : (أَهْوُ طَعَامُ أَمُ قُرَشِيٍّ)^(٤٠٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَتْ : أَشَيْئًا مِنْ هَذَيْنِ

(٣٩٦) الايضاح ٢٩٠ .

(٣٩٧) أجاز ذلك سيبويه في الهمزة . ينظر الكتاب ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٣٩٨) الايضاح ٢٩١ ، وفيه : ونقول : الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية .

(٣٩٩) وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب (رض) . (طبقات ابن سعد ٥ / ٦٦ ، وفيات الأعيان

٤ / ١٦٩) .

(٤٠٠) الايضاح ٢٩١ وفيه : (ما يتضمنه) .

(٤٠١) الكتاب ١ / ٤٨٨ والمقتضب ٣ / ٣٠٣ .

(٤٠٢) الكتاب ١ / ٤٨٨ ، وفيه (ومثل ذلك قول أم الزبير) . . و (أقطأ أو تمرا) - (أو) ، وكذا في شرح

الأعلام .

الشئيين رأيته أم قُرْشِيًّا ؟ فالجواب على هذا أن تقول قُرْشِيًّا أو تقول : أَقْطًا أو نَمْرًا ، ولا تُفْرِد أَحَدَهُمَا لِأَنَّ المسألة إِنَّمَا وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقُرْشِيِّ ، ولا تَطْلُب بالفصل فيهما لِأَنَّ السَّائِلَ لَمْ يَشْطَرِطْ ذَلِكَ فِي سَوْأِهِ بِنَفْيِ أَحَدِهِمَا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَغْدِلَ بَيْنَهُمَا وَتَجْرِي (أو) فِي هَذَا مَجْرَى الْوَاوِ كَمَا قَالَ (٤٠٣) :

وَكَانَ سَيِّئَانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْبًا
أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوْحُ

وقوله :

فَتَلَفَ قَبْلَ الْمَوْتِ نَادَى أَنَّهُ
عَلَى تَوَقُّ دَامِنٌ أَوْ نَاعِبٌ
وقوله : (بَلْ أَهْيَ شَاءَ) (٤٠٤) لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ الْعَاطِفَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَلِفِ
الاسْتِفْهَامِ ، وَتَدْخُلُ الْأَلْفُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (بَلْ) .

فصل

فَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ فَلَا يُعْرَضُ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ جَلَبَ عَلَى مَا قَالَ غَيْرُهُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ ، زَعَمُوا أَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ عِلَّةٌ ، وَالتَّائِيثُ وَالصَّفَةُ ، وَهَذِهِ (أَرْمَلَةٌ) مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا ثَلَاثُ عِلَلٍ يَمَّا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ التَّعْرِيفَ عِلَّةٌ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَ النِّكَرَةِ قَدْ صَارَ ثَانِيًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَلَمْ يَحْتَجُوا مِنَ التَّعْرِيفِ إِلَّا بِالْأَسْمِ الْعَلَمِ وَقَدْ بَيَّنَّا ، وَبَيَّنُوا أَنَّ تَعْرِيفَهُ قَبْلَ تَنْكِيرِهِ ، فَلَا يَصِيرُ (٤٠٥) ثَانِيًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَقَدْ / ٢٧ و / أَشَارَ سَيُوبِيهِ إِلَى غَيْرِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ يَمَّا لَا يَتَوَجَّهُ إِضَاحُهُ إِلَّا فِي مَوْضِعِهِ مِنْ (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٤٠٣) أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٠٨ .

(٤٠٤) الإيضاح ٢٩٢ .

(٤٠٥) فِي الْأَصْلِ : يَضُرُّ .

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

ذكر المضارعة حسبا ذكرها غيرُهُ ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ تَسَامُحٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ وَلَا مُتَعَلِّقٌ لِصَوَابٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ لِمَا أُعْرِبَ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ^(١٠٠) ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا .

فصل

رَعِمَ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَنْصُوبَةِ أَنَّ (إِذْنَ) لَا تَعْمَلُ فِي فِعْلِ الْحَالِ ، (وَذَلِكَ أَنَّ مُحَدَّثَ بِحَدِيثٍ فَتَقُولُ : (إِذْنَ أَظُنُّكَ كَاذِبًا) ، وَأَنْتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ فِي حَالِ الظَّنِّ)^(١٠١) ، وَهَذَا لَا نَدْفَعُهُ وَلَكِنْ نَبْهَمُ عَلَيْهِ تَضْيِيعٌ مَا سَطَرَ فِي هَذَا الْحَرْفِ سَيُوبُهُ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ فِيهِ النَّصْبَ^(١٠٢) ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَأَجَازَ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبُ)^(١٠٣) ، قِيَاسًا عَلَى :
وَتَقَرَّرَ عَيْنِي^(١٠٤)

وَلَيْسَ مِثْلُهُ ، لِانْتِزَامِ الْحَاشِيَتَيْنِ عَلَيْهِ ، الْإِبْتِدَاءُ قَبْلَهُ وَالْخَبَرُ بَعْدَهُ ، قَاطِعًا عَلَيْهِ الْمَوْضِعَ التَّفْضِيلَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ : لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ .

-
- (٤٠٦) تنظر : الصفحة ٢٦ و ٢٧ من التحقيق .
(٤٠٧) الإيضاح ٣١١ ، وفيه (أَنْ يَتَحَدَّثُ) .. (وَأَنْتَ تُخْبِرُ) ..
(٤٠٨) لَمْ يُخْبَرْ سَيُوبُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٤١٢ : (وَتَقُولُ إِذَا حُدِّثْتَ بِالْحَدِيثِ : (إِذْنَ أَظُنُّكَ كَاذِبًا) ، وَ (إِذْنَ أَخَالُكَ كَاذِبًا) . وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّكَ تِلْكَ السَّاعَةَ فِي حَالِ ظَنٍّ وَخَيْلَةٍ فَخَرَجْتَ مِنْ بَابِ (أَنْ) وَ (كَيْ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهُمَا غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَلَيْسَ فِي حَالِ حَدِيثِكَ فِعْلٌ ثَابِتٌ .
(٤٠٩) الإيضاح ٣١٢ .
(٤١٠) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ لِمَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ ، يَنْظُرُ فِي : الْكِتَابِ ١ / ٤٢٦ ، الْمُقْتَضَبُ ٢ / ٢٧ ، شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١ / ١٣١ ، وَتَمَامُهُ :
لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّقُوفِ

فصل

وزعم أن الجواب يكون بعد الفاء في ستة مواضع ، وبدأ بالنفي^(١١١) ، وهو باطل ، لا يكون للنفي جواب لأنه رد على الإيجاب ، وإنما ينصب فيه إذا قصد به الخروج مما قبله ، وقد نص سيبويه على ذلك في باب (ما ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض)^(١١٢) ، قال : (وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ؛ ألا ترى أنك^(١١٣) تقول : (ما تأتينا فتحدثنا) ، والجزاء ها هنا محال ، وإنما قبح الجزم ها هنا^(١١٤) لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء) .

وزعم أن^(١١٥) الثاني إذا وافق الأول وافقه في الاعراب ، وقد يخالفه في المعنى وبوافقه في الاعراب في مثل قوله : (ما تأتينا فتحدثنا) ، إذا أردت معنى : فانت الآن تحدثنا .

فصل

قوله : لالزمك الى أن^(١١٦) تقضي حقي ، والصواب (إلا أن تقضي) .

باب الحروف الجازمة

زعم في هذا الباب أن (لَمَّا) التي تجيء مع الماضي هي الجازمة^(١١٧) ، وهذا خطأ

-
- (٤١١) الايضاح ٣١٢ .
 (٤١٢) الكتاب ١ / ٤٥١ .
 (٤١٣) في الكتاب : أنه .
 (٤١٤) في الكتاب : في هذا .
 (٤١٥) الايضاح ٣١٤ .
 (٤١٦) في الايضاح ٣١٥ : (إلا أن تعطيني) .
 (٤١٧) الايضاح ٣١٩ .

٢٧ ظ / فاحشٌ ، وإِنَّمَا هي التي تُنْجِيءُ في مقابلة (لَوْ) ، قال سيويه في (بابِ عَدَةِ ما يَكُونُ عليه الكَلِمُ) : (وَأَمَّا (لَمَّا) فهي للأمر الذي وَقَعَ لوقوعِ غَيْرِهِ ، وإِنَّمَا تُنْجِيءُ بِمَنْزِلَةِ (لَوْ) لِما ذكرنا ، فَإِنَّمَا هما لا ابتداء وجواب . . . والأوَّلُ لسببِ ما وَقَعَ وما لَمْ يَقَعْ) (١١٨) .
ثُمَّ قَالَ : (فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ ظَرْفِ الزَّمانِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : حِينَ جِئْتَ جِئْتُ) (١١٩) ،
وهذا خطأ لأنَّ (حِينَ) تاريخٌ يُعَلِّمُ به وقتُ مجيئه ، ومجيئه بلما جِئْتُ لما بَعْدَهُ كما ذكر
سيويه .

بابُ المجازاة

ما أَقْبَحَ قَوْلُهُ : (إِنَّ المكسورة الهمزة) (١٢٠) ، وَقَدْ أَوْمانا الى شيءٍ مِنْ هذا فيما
مضى ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ : (فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْمُولٌ : فمَوْضِعُ الفاءِ مع ما بَعْدَهَا
جَزْمٌ) (١٢١) ، وهذا وهمٌ لا يَكُونُ في الاسماءِ جَزْمٌ .
وأقْبَحُ بقوله : (منها ما هي غَيْرُ ظُرُوفٍ ومنها ما هي ظُرُوفٌ) (١٢٢) .

بابُ النونِ الثَّقِيلَةِ والخَفِيفَةِ

قال : (النونُ الشَّديدةُ تُلْحَقُ الفِعْلُ المستَقْبَلُ) (١٢٣) ، وَخَصَّ الشَّديدةَ ، ثُمَّ قال :
(فَمِنْ مواضعِها أَنْ تُلْحَقَ مع اللامِ التي تَدْخُلُ مع الفِعْلِ لتَلْقِيَ القَسَمَ نحو :) (والله

(٤١٨) الكتاب ٢ / ٣١٢ .

(٤١٩) الايضاح ٣١٩ .

(٤٢٠) الايضاح ٣٢٠ .

(٤٢١) المصدر نفسه .

(٤٢٢) الايضاح ٣٢١ .

(٤٢٣) الايضاح ٣٢٣ .

لَتَفَعَّلْنَ) ، وقد يَجُوزُ أَلَّا تَلَحَقَ النون بعدَ الفعلِ ، ولحاق النون معها [أكثر] .
وهذا تقصيرٌ ، لا بُدُّ مِنَ النونِ ثَقِيلَةً أو خَفِيفَةً إذا أقسَمْتَ على الاستقبالِ ، فإنَّ لَمْ
يذكر النون كَانَ الْقَسَمُ على الحالِ ، وهذا المعنى غيرُ ذلك .
وقالَ في النونِ الخَفِيفَةِ : (في فِعَلِ الاثْنَيْنِ و [فعل] جَماعَةِ النِّساءِ)^(٤٢٤) ، وأما
يُونُسُ^(٤٢٥) وناسٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ^(٤٢٦) فيقولون : (اضرِبانِ واضْرِبْنا زَيْداً) .

(٤٢٤) المصدر نفسه .

(٤٢٥) المقتضب ٣ / ٢٤ . ويونس بن حبيب البصري ، ت ١٨٢ هـ . (اخبار النحويين ٣٣ ، طبقات
النحويين واللغويين ٤٨) .

(٤٢٦) وهو رأي الكوفيين . (المقتضب ٣ / ٢٤ ، النكت في تفسير كتاب سيويه ٩٦٥ ، الانصاف ٦٥٠ ،
شرح المفصل ٩ / ٣٨) .

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليماً
الجزء الثاني من هذا الكتاب^(١)

لم يَزِدْ في هذا الجزء على أن خلفَ قولَ سيويهِ غيرَ مسندٍ اليه ولا مُحيلٍ عليه ، فَخَلَطَ
كلامَهُ وفَرَّقَهُ ، وَحَرَّفَ نظامَهُ وَغَيَّرَهُ ، وَجَعَلَ مَبْتَدَأَهُ مُنْتَهَاهُ ، وَأَسْفَلَ أَعْلَاهُ ، حَتَّى بَلَغَ مِنْ
هذا الرأيِ الى البدءِ بالتقاءِ الساكنين ، وَتَرَكَ البدءِ بالتقاءِ المتحرّكين ، إِثَاراً لِلْسَاكِتِ عَلَى
الْمُتَكَلِّمِ ، وَمِبَادِرَةً إِلَى تَأْخِيرِ كُلِّ مُتَقَدِّمٍ ، فَإِذَا طَالَعَهُ الْمُبْتَدِئُ أَذْهَلَهُ ذَلِكَ وَهَالَهُ ، وَإِنْ
حَاوَلَ تَفْهَمَ شَيْءٍ مِنْهُ أَعْجَزَهُ وَطَالَهُ ، فَتَرَكَهُ تَسْلِيماً غَيْرَ وَاصِلٍ إِلَى بُغْيَةٍ ، وَلَا مُحَرِّزٍ لِرَاحَةٍ ،
وَلَا بُدَّ مَعَ هَذَا مِنْ تَصَفُّحِهِ ، لِإِرْمٍ مَا وَقَعَ مِنْ خَلَلٍ ، وَتَبْيِينَ مَا وَقَعَ مِنْ زَلَلٍ ، إِنْ شَاءَ
اللهُ ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ .

فصل

قَالَ : (النَّحْوُ عِلْمٌ بِالْمَقَائِيسِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ)^(٢) ، وَالصَّوَابُ
النَّحْوُ تَسْدِيدُ الذِّهْنِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْاسْتِقَامَةِ فِي الْكَلَامِ وَالْإِحَالَةِ .

(١) تناول فيه الرد على التكملة لأبي علي .

(٢) التكملة ١٦٣ .

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَلِمِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (لَا يُبْتَدَأُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ)^(٣) ، وَهَذَا خَلْفٌ لَا فِي
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا ، لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَ قَبْلَ الْإِبْتِدَاءِ وَاقِفٌ عَنِ الْكَلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَصِلَ إِلَى التَّحْرِيكِ بِحَرْفٍ يُوقِفُ عِنْدَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَلَا يُقَالُ لَهُ : أَسَكِنُ ، أَوْ سَاكَتْ فَلَا
يُقَالُ لَهُ : اسَكْتُ .

وَاسْتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تُخَفَّفُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ،
(لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا تَضْعِيفٌ لِلصَّوْتِ ، وَتَقْرِيبٌ مِنَ السَّاكِنِ)^(٤) ، فَجَعَلَ التَّقْرِيبَ مِنَ السَّاكِنِ
حِجَّةً عَلَى امْتِنَاعِ السَّاكِنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ ، كَمَا لَا يُبْتَدَأُ بِمَا قَرُبَ مِنْهُ ، وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى ،
بَلْ تَمْتَنِعُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لِقُرْبِهَا مِنَ السَّاكِنِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ .
وَاسْتَدُلَّ أَيْضاً عَلَى امْتِنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ أَنَّهُمْ لَا يَخْرَمُونَ^(٥) (مُتَفَاعِلُونَ) كَمَا
يَخْرَمُونَ (فَعُولُونَ)^(٦)

فَلَيْتَ فَعِيلاً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ
وَلَيْتَ فَعِيلاً كَانَ وَلَدَ حَمَارٍ
/ ٢٨ ظ / مَتَى سَمِعَ هُوَ أَوْ أَحَدٌ قَطَّ أَنَّ الْأَسْبَابَ تُخْرَمُ وَإِنَّمَا تُخْرَمُ الْأَوْتَادُ الْمَجْمُوعَةُ ،
وَهَذَا مَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ ، وَلَا يَسَعُ أَحَدٌ جَهْلَهُ .

(٣) التَّكْمِلَةُ ١٨١ .

(٤) التَّكْمِلَةُ ١٨٢ وَفِيهِ : (لِأَنَّ فِي تَخْفِيفِهَا تَضْعِيفاً لِلصَّوْتِ ، وَتَقْرِيباً مِنَ السَّاكِنِ) .

(٥) الْخَرْمُ : حَذْفُ أَوَّلِ الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَوَّلِ الْبَيْتِ .

(٦) التَّكْمِلَةُ ١٨٢ .

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَسْمِ الْمَعْلُ

قَالَ : (لَا تُحَذَفُ الْأَلْفُ مِنْ (مُعْلٍ) كَمَا حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ قَاضٍ)^(٧) ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، أَنْشَدَ سَبِيوِيهِ فِي بَابٍ مَا يُحَذَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ : رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعْلِ^(٨)

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ

رَزَعَمُ (أَنَّ الْأَلْفَ فِي حَالِ النَّصْبِ إِذَا كَانَ الْأِسْمُ مَنْصَرَفًا بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ)^(٩) ، وَهَذَا بَاطِلٌ ، لَجَوَازِ الْإِمَالَةِ فِيهَا ، وَأَمَّا التَّنْوِينُ فِيهِ بِمَزَلَّتِهِ فِي (رَأَيْتُ امْرَأَةً) وَنَحْوَهَا بِمَا لَا عَوَضَ فِيهِ .

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَلْفَ تَثْبُتُ فِي (مَا) فِي حَالِ السُّؤَالِ^(١٠) ، وَاحْتِجَّ بَيْتٍ لَمْ يَنْسَبْهُ ، وَهُوَ^(١١) :

عَلَى مَا قَامَ يَسْتَمْنِي لَيْثِمٌ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ
وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الْوَافِرِ ، جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ (مُفَاعَلَتُنْ) ، وَيُسَمَّى (مَوْفُورًا) ، وَسَكَنَ لَامُهُ فَيُخَلَفُهُ (مُفَاعِلُنْ) ، فَسُمِّيَ (مَقْصُورًا) ، وَيُحَذَفُ يَاءُ

(٧) التكملة ١٩٥ وفيها : (لا ترى أنها لا تحذف في نحو (مُعْلٍ) كما حذفت الياء من (قاضٍ) .

(٨) البيت للبيد في شرح ديوانه ١٩٩ ، الكتاب ٢ / ٢٩١ ، وصدده :

وَقَبِلَ مِنْ لُكَيْرٍ شَاهِدٌ

وقد استشهد به سبيويه على حذف ألف (المعْل) في الوقف للضرورة تشبيها بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة نحو : (قاضٍ) .

(٩) التكملة ١٩٩ .

(١٠) قال أبو علي : (فَإِنَّ الْأَلْفَ تُحَذَفُ مِنْهُ فِي الدَّرَجِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَحَالِ السَّعَةِ . . . وَقَدْ جَاءَ مُثَبَّتًا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ . . .) .

ينظر : التكملة ٢٠٠ .

(١١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤ ، وروايته فيه : (فَيَقِيمُ يَقُولُ) ، ولم ينسب في التكملة ٢٠٠ ، وروايته فيه : (فِي دِمَانٍ) .

(مفاعيلُن) ، فيجعله (مفاعيلُن) ويُسمى (معقولا) ، وبَيْتُهُ^(١١) :
منازلُ الفَرْتَنِي قِفَارُ
كأنما رسومها سطورُ

وليس البيتُ على ما أثبتته ، وإنما هو :

علامَ تقولُ يشتعني لثيمُ
وكما قال الآخر^(١٢) :

علامَ تقولُ الرمحُ يثقلُ عاتقي

فتكلفَ مخالفةَ الجمهورِ ، وتغيّرَ اللفظُ ، وفسادَ المعنى ، لأنَّ الانسانَ إنما يُسألُ عن
معتقدِهِ ورأيه لا عما يتوجّه إليه غيرُهُ .

بَابُ الْحِكَايَةِ

زعمَ أنَّ قولَ العربِ : (إنهم أجمعون ذاهبون)^(١٣) ، إنما جازَ الرفعَ في التوكيدَ لأنَّ
الاعرابَ لمَ يظهرَ في المؤكّدِ ، ولو قيلَ : (إنَّ القومَ أجمعين ذاهبونَ لمَ يَرْفَعُ)^(١٤) ، وهذا
خطأٌ لأنَّ الحَمْلَ ظَهَرَ الاعرابُ أو لمَ يظهرَ واحدُ ، وإنما هو بمنزلةِ (موسى) ونحوهِ بما
لا يظهرُ فيه الاعرابُ ، وَقَدْ بَيَّنَّ سيبويه وَجَهَ الرفعِ فيه ، وحكى قولَ العربِ : (إنك
وزيدٌ ذاهبان)^(١٥) .

(١٢) بلا عزو في الوافي في العروض والقوافي ٧٩ والبارع في علم العروض ١٢٥ .

(١٣) عمرو بن معد يكرب ، شعره : ٧٢ ، وعجزه :

إذا أنا لم أطعم إذا الخيل كُرُبَ

(١٤) في التكملة ٢٠٩ : (بابُ الزيادةِ التي تَلْحَقُ مَنْ) في الوقفِ إذا كنتَ مستغفها عن نكرة) . (٤)
التكملة : ٢١١ .

(١٥) التكملة ٢١١ ، وفيها : (إنَّ القومَ أجمعين في الدار) .

ورود التمثيل بهذه الجملة نفسها في الكتاب ، قال سيبويه : ١ / ٢٩٠ «واعلم أنَّ ناساً من
العرب يغلطون فيقولون (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيدٌ ذاهبان) ؛ وذلك أنَّ معناه معنى
الابتداء ، فيرى أنه قال (هم) .

فلم يعلله بعدم ظهور الاعراب ، وإنما علله بتوهم أنهم قالوا (هم أجمعون ذاهبون) .

(١٦) الكتاب ١ / ٢٩٠ ، وأجاز ذلك الكسائي والفراء ، ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١١ ، مجالس ثعلب

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ

قال : (لَا تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ / ٢٩ و / إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ سَاكِنٌ)^(١٧) ،
وَتَكَلَّفَ قَوْلَهُ : (غَيْرُ مَدْعَمٍ)^(١٨) ، ثُمَّ قَالَ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الَّذِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ
الْمُخَفَّفَةِ)^(١٩) الْآلِفَ ، فَإِنَّمَا احْتَمَلْتَ ذَلِكَ لَزِيَادَةِ الْمَدِّ فِيهَا) ، وَلَيْسَ الْمَدُّ عَلَى مَا ذَكَرَ ، قَالَ
سِيبَوِيهٌ فِي بَابِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ كَلَامِهِ : (فَكَمَا لَمْ يُجْزَ أَنْ يُبْتَدَأَ ، فَكَذَلِكَ لَمْ يُجْزَ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ
السَّاكِنِ ، وَلَمْ يُبَدِّلُوا لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يُدْخِلُوهَا فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ اللَّتَيْنِ هُمَا لِأَمَانٍ ، فَإِنَّمَا
تُحْتَمَلُ الْهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنٍ فِي مَوْضِعٍ لَوْ كَانَ مَكَانَهَا سَاكِنٌ جَازَ إِلَّا الْآلِفَ وَحْدَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ
بَعْدَهَا)^(٢٠) ، فَجَعَلَ سِيبَوِيهٌ الْعِلَّةَ فِي ثُبُوتِهَا بَعْدَ الْآلِفِ أَنَّهَا لَوْ قُلِبَتْ كَمَا قُلِبَتْ هَمْزَةٌ
(خَطِيطَةٌ) و (شَنْوَةٌ) دَخَلَتْ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ لَا زِيَادَةَ الْمَدِّ ، ثُمَّ أَعْلَمَنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِالْقَوَائِي بِذِكْرِ التَّاسِيسِ وَالْإِرْدَافِ^(٢١) ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكًا

ذَكَرَ رَأْيِي سِيبَوِيهٌ فِي الْهَمْزَةِ الْمَضْمُونَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ ، وَالْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ ، أَنَّهَا تُسَهَّلُ

(١٧) التكملة ٢١٦ .

(١٨) التكملة ٢١٧ .

(١٩) هذا تحريف لعبارة أبي علي ، والذي في التكملة ٢١٧ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الَّذِي بَعْدَهُ الْهَمْزَةُ الْمَخَفَّةُ
الْآلِفَ نَحْوُ : عِبَادَةٍ) ، فَحَذَفَ الضَّمِيرَ مِنْ (بَعْدَهُ) أَعْطَى كَيْفَ مَنَاقِضًا .

(٢٠) الكتاب ٢ / ١٦٥ ، وَفِيهِ : (تُحْتَمَلُ الْهَمْزَةُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ) .

(٢١) التكملة ٢١٧ ، وَالتَّاسِيسُ : أَلِفٌ سَاكِنَةٌ دُونَ حَرْفِ الرَّوِيِّ بِحَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ يَكُونُ بَيْنَ حَرْفِ الرَّوِيِّ
وَبَيْنَهُمَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مِنَ الْقَصِيدَةِ كُلِّهَا ، (يَنْظُرُ : الْقَوَائِي لِلْأَخْفَشِ ٢٨ ، الْقَوَائِي لِلتَّنْوَخِي
١٠٦ ، الْعَيُونُ الْغَامِزَةُ ٢٥٦) .

أَمَّا الرَّدْفُ فَالْفٌ سَاكِنَةٌ إِلَى جَنْبِ حَرْفِ الرَّوِيِّ مِنْ قَبْلِهِ . (يَنْظُرُ : الْقَوَائِي لِلْأَخْفَشِ ٢١ ، الْكَافِي
فِي عِلْمِ الْقَوَائِي ١٠٤ ، الْقَوَائِي لِلتَّنْوَخِي ١١٤) .

بينها وبين حركتها ولا تخلص حرفاً^(٢٢) ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ^(٢٣) فِي أَنَّهَا تُخْلَصُ حَرْفًا فِي مِثْلِ يُنْبِؤُهُمْ ، فَجَعَلَهَا يَاءً ، وَمِثْلَ يَوْمِئِذٍ ، فَجَعَلَهَا وَاوًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (نَحْوُ هَذَا قَارِئٌ) ، فَافْسَدَ وَثَرِي ، ثُمَّ رَمَدَ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي مَضَى إِلَى الْقَوْلِ عَلَيْهِ كُلُّهُ ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَتَطَرَفَةِ ، فَأَمَّا الْمَتَطَرَفَةُ فَإِنَّمَا يَدِيرُهَا حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً فِي حَكْمِ السَّاكِنَةِ ، لِأَنَّ الْوَقْفَ يُدْرِكُهَا ، فَصَارَتْ مِنْ بَابِ مَا سَكَنَ وَقَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ نَحْوُ (يَاسَ وَيُؤْمِنَ وَيَسْ) .

بَابُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّهَا

قَالَ الْمُؤَلَّفُ : تُبْدَلُ فِيهَا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ^(٢٤) ، وَذَكَرَ (أَعْمَى وَذَفْرَى وَذِفْلَى) ، ثُمَّ قَالَ : (وَجَزَى)^(٢٥) ، وَهَذَا تُحْدَفُ الْأَلْفُ وَلَا تُقَلَّبُ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ ، قَالَ^(٢٦) فِي النَّسَبِ إِلَى (جَزَى : جَزَيْ) ، وَجَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَأَمَّا / ٢٩ ظ / حُبَارَى وَنَحْوُهُ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَبِيحَهُ إِلَّا الْقَلْبَ^(٢٧) ، وَقَدْ ذَكَرَ زَمَانًا الْمَعْرَبَ فَاجْرَاهُ جَزَى (جَزَى) وَنَحْوَهُ .

(٢٢) الكتاب ٢ / ١٦٤ .

(٢٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط ، من أكابر أئمة النحويين البصريين ، ت ٢١٥ هـ . (أخبار النحويين البصريين ٥٠ ، إشارة التعيين ١٣١) .

وفي التكملة ٢١٩ : وقال أبو الحسن : (تقلبها ياءً وذلك نحو هذا قارئٌ ويستهنون) .
(٢٤) التكملة ٢٢٣ ، وفيه : (وما كان من الأسماء آخره ألفاً وكان على أكثر من ثلاثة أحرفٍ فإنَّ الألف في التنية تُبْدَلُ منها الياءُ كانت من بنات الياءِ أو من بنات الواو) .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) يعني سبويه في الكتاب ٢ / ٧٧ ، وفيه : (وأما جَزَى فلا يكون جَزَوِيَّ ولا جَزَاوِيَّ ولكنَّ جَزَيْي ، لأنها ثقلت وجاوزت زنة جَلْهِيٍّ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حُبَارَى لِتَتَابِعَ الْحَرَكَاتِ) .

(٢٧) الكتاب ٢ / ٧٨ . وذكر فيه سبويه الحذف فقط ولم يميز القلب .

بَابُ تَنْثِيَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَمَا جُمِعَ وَلَمْ يُثْنُ قَوْلُهُمْ : (هُمَا سَوَاءٌ) ، وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ : سَوَاسِيَةً ^(٢٨) ، هَذَا وَهُمْ ، لَيْسَ (سَوَاسِيَةً) جَمْعًا يُجْرِي عَلَى (سَوَاءٍ) وَيُعْطَى مَعْنَاهُ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي النَّثْرِ خَاصَّةً ، وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ (الْأَعْرَابِ) وَ (الْعَرَبِ) ، قَالَ سِيبَوِيه : (وَتَقُولُ فِي الْأَعْرَابِ : أَعْرَابِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : (الْعَرَبُ) ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ^(٢٩)) ، وَحَمَلُ (الْأَعْرَابِ) ^(٣٠) عَلَى (الْعَرَبِ) أَقْسَى مِنْ حَمَلِ (سَوَاسِيَةً) عَلَى (سَوَاءٍ) ، وَإِضًا فَلِأَنَّكَ تَقُولُهُ فِي الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ : (هُمْ فِيهِ شَرَعٌ سَوَاءٌ) ، وَفِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ نَظَرٌ يَتَبَيَّنُ فِي (الْمَقْدَمَاتِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ : (وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ ضُبْعَانَانِ ^(٣١) ، وَأَغْفَلَ حِكَايَةَ سِيبَوِيهِ فِي بَابِ (تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِحَقَّتْهُ أَلْفُ التَّانِيثِ ، فَصَارَ مَعَ الْأَلْفَيْنِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ) ، (تَقُولُ فِي سِرْحَانٍ : سُرْجِيحِيٌّ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : سَرَاجِيحِيٌّ ، وَضُبْعَانُ ضُبَيْعِيْنُ لِأَنَّكَ تَقُولُ : ضَبَاعِيْنُ ^(٣٢)) ، وَظَنَّ ضَبْعًا مُؤَنَّثًا كَأَذْنٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُؤَنَّثٌ كَبْقَرَةٍ وَدَجَاجَةٍ ، قَالَ الْمُبْرَدُ فِي آخِرِ (الْكَامِلِ) ^(٣٣) : (هَذَا بَقْرَةٌ وَهَذِهِ بَقْرَةٌ حَتَّى يَقُولَ : ثَوْرٌ ، وَهَذَا دَجَاجَةٌ وَهَذِهِ دَجَاجَةٌ حَتَّى يَقُولَ : دِيْكٌ) ، وَكَذَلِكَ هَذَا ضَبْعٌ وَهَذِهِ ضَبْعٌ حَتَّى يَقُولَ : ضُبْعَانٌ ^(٣٤) ، فَهَذَا كُلُّهُ مُؤَنَّثٌ اللَّفْظِ وَإِنْ أَرَدْتَ الذَّكَوْرَ .

(٢٨) : التَّكْمَلَةُ ٢٢٨ .

(٢٩) : الْكِتَابُ ٢ / ٨٩ .

(٣٠) : فِي الْأَصْلِ : الْعَرَبُ الْأَعْرَابُ .

(٣١) : التَّكْمَلَةُ ٢٢٨ .

(٣٢) : الْكِتَابُ ٢ / ١٠٨ .

(٣٣) : ص ١٤٧٨ .

(٣٤) : يَنْظُرُ : الْكَامِلُ ٣٦٦ .

وقال الزجاجي^(٣٥) : هُما حَلٌّ على اللفظ لا على المعنى ، تقول : (له ثلاثٌ مِنَ البَطِّ ذكورٌ) ، الى آخر هذا الفصل ، فتأملُه هناك تُصِبُّ إن شاء الله ، وذَكَرَ سيبويه سِراحَ وضباع^(٣٦) في آخرِ بابٍ مِنَ الجمعِ المكسَّرِ .

فقال : (كِلَا اسمٌ مفردٌ وليسَ بثنيةٍ)^(٣٧) ، وهذا ما لا يتوهمُه أحدٌ ، ولا يَقَعُ ببالِ بشرٍ ، فإنَّ علامةَ الثنيةِ مستعملةٌ في كُلِّ شيءٍ ، حتَّى لَزِمَ ذلك في أسماءِ الإشارةِ ، وما يَجري مجراها مِنَ العبارةِ ممَّا لا يتوجَّهُ عليه الإعرابُ ، ولا يسوِّغُ فيه التصريفُ ، فكيفَ وَقَعَ ببالِه ، والتَّبَسُّ بخاطرِه / ٣٠ و / أنْ أحداً يراهُ مثنيً وعَلِمَ الثنيةَ معدومَ فيه ، حتَّى احتاجَ الى شاهدٍ في قولِه^(٣٨) :

كِلا يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدَّ

وإنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

قال سيبويه في (باب ما شُدَّ فأبدِلَ مكانَ اللامِ الياءُ) : « وأما كُلٌّ وكِلَا فكلُّ واحدٍ مِنَ لَفْظٍ ، ألا تراهُ يقولُ : (رأيتُ كِلَا أخويك) ، فيكونُ مِثْلَ مَعَى ولا يكونُ فيه تضعيفٌ »^(٣٩) .

بابُ الجمعِ الذي على حَدِّ الثنيةِ

قال : (وممَّا شُدَّ مِنْ هذا البابِ قولُه^(٤٠) :

مَتَى كُنَّا لَأَمِّكَ مَقْتَرِينَا

(٣٥) الجمل في النحو ١٣٣ . والزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ وقيل ٣٤٠ هـ .

(ينظر : نزهة الألباء ٣٠٦ ، انباه الرواة ٢ / ١٦١) .

(٣٦) الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣٧) التكملة ٢٢٨ .

(٣٨) البيت لجرير في ديوانه ٧٧٨ ، التكملة ٢٢٨ .

(٣٩) الكتاب ٢ / ٤٠١ ، وفي الأصل : ألا ترى تقول . وأثبتنا نص سيبويه .

(٤٠) لعمرو بن كلثوم في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٢ ، وصدره :

نَهَذْنَا وَأَوْعَدْنَا زَوِيداً

وينظر في البيت : شرح الأبيات المشككة الاعراب لأبي علي ١٧٣ .

وكان الأصل (مقتنين) ، لأنه من (القتن) ، وكان حقه أن يكون بياءي النسب ، ولكنه جاء كالأشعرين^(٤١) .

وشذوذ (مقتوين) أكثر من هذا ، قال سيبويه < في > (باب من الجمع بالواو والنون) : (وسألت الخليل ، رحمه الله ، عن مقتوي ومقتوين فقال : هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين ، فإن قلت ، لم لم يقولوا : مقتون ؟ فإن شئت قلت : جاءوا به على الأصل كما قالوا : مقاتوة ، حدثنا بذلك أبو الخطاب^(٤٢) عن العرب ، وليس كل العرب يعرف هذه الكلمة ، وإن شئت قلت : هو بمنزلة (مذروين) ، حيث لم يكن له واحد يُفرد^(٤٣)) .

وحكى أبو عبيد^(٤٤) في (المصنف) : (قال رجل من بني الحرامز : رجل مقتوين ، ورجال مقتوين ، ورجال ونساء مقتوين ، وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم^(٤٥)) .

ثم جاء بعد هذا آخر الباب بكلام لا يصح إصلاحه وتعيين الصواب فيه ، إلا في أوسع من هذه الرسالة .

(٤١) التكملة ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وفيه : وكان القياس مقتنين . . ولكنه جاء كالأعجمين والأشعرين .

(٤٢) هو الأخفش الأكبر ، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد ، من أكابر العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو عبيدة . (طبقات النحويين واللغويين ٤٠ ، إنباء الرواة ٢ / ١٥٧) .

(٤٣) الكتاب ٢ / ١٠٣ ، وفي الأصل : الأشعر والأشعرين .

(٤٤) الغريب المصنف ١ / ١٤٥ . وفيه : (. . . هذا رجل مقتوين ، مفتوح ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، وكذلك الواحدة والجمع من المؤنث ، وهم . . .) ، وفي الأصل : أبو عبيدة ، وهو تحريف .

(٤٥) ينظر : النوادر في اللغة ٥٠٢ .

بَابُ النَّسَبِ

سَوَى فِي هَذَا بَيْنَ الشَّاذِّ وَالَّذِي^(١٧) أَجْرُوهُ مَجْرَى الْقِيَاسِ^(١٨) ، قَالَ سَيِّبُوهُ : (فَبَيْنَهُ مَا يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَمِنْهُ مَا يُعَدَّلُ وَهُوَ الْقِيَاسُ الْجَارِي فِي كَلَامِهِمْ)^(١٩) ، فَبَيْنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ فِي الْعَالِيَةِ : غُلُوِّي ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي الْعَظِيمِ : الْأَنْفِ : أَنَا فِي^(٢٠) .

بَابُ مَا أَطْرَدَ التَّغْيِيرُ فِيهِ مِنْ [الْأَسْمَاءِ فِي]^(٢١) النَّسَبِ

قَالُوا (فِي النَّسَبِ إِلَى شَاةٍ : شَاهِيٌّ)^(٢٢) ، ثُمَّ عَارَضَ نَفْسَهُ بَرْدُ الْفِ (شَاهِيٌّ) إِلَى الْأَصْلِ لَمَّا رَدَّ الْهَاءَ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ / ٣٠ ظ / فِي (يَدَوِيٌّ) ، وَهَذَا وَهُمْ عَظِيمٌ ، كَانَ أَصْلُ يَدٍ يَدِيٌّ ، فَلَمَّا رَدَّ مَا حَذَفَ أَلْقَى حَرَكَةَ الدَّالِ وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ رَاعَى مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ قَبْلَ النَّسَبِ ، وَالْفُ شَاةٌ لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا النَّسَبُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا رَدَّ الْهَاءَ ، وَالْأَلْفَ بِحَالِهَا قَبْلَ الرُّدِّ .

-
- (٤٦) فِي الْأَصْلِ : الَّذِي .
 (٤٧) التَّكْمَلَةُ ٢٤٠ - ٢٤١ وَفِيهَا : (وَالتَّغْيِيرُ اللَّاحِقُ لِلْأَسْمَاءِ فِي النَّسَبِ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : تَغْيِيرٌ غَيْرُ مَطْرُودٍ فِي النَّظَائِرِ وَلَا مُسْتَمَرٍّ ، وَتَغْيِيرٌ مُسْتَمَرٌّ مَطْرُودٌ . فَمَا كَانَ غَيْرَ مَطْرُودٍ فَحُكْمُهُ أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مُسْتَمَرًّا قِيَاسٌ عَلَيْهِ) .
 (٤٨) الْكِتَابُ ٢ / ٦٩ .
 (٤٩) التَّكْمَلَةُ ٢٤١ .
 (٥٠) مِنَ التَّكْمَلَةِ ٢٤١ .
 (٥١) التَّكْمَلَةُ ٢٤٢ وَفِيهَا : (وَلَمْ تَرُدَّ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ مُصَحَّحَةٌ كَمَا لَمْ تَسْكُنِ الْعَيْنُ فِي يَدَوِيٍّ وَنَحْوِهِ) . وَيَنْظُرُ الْكِتَابُ ٢ / ٨٤ .

بَابُ النِّسْبِ إِلَى مَا كَانَ لَأُمِّهَ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ وَكَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ

قَالَ فِي (حَيَّةٍ) وَبَابِهِ : (حَيَوِيٌّ) ^(٢٢) ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، ثُمَّ شَبَّهَ بِهِ (رَمَلِيٌّ) وَ(حَمَصِيٌّ) وَلَيْسَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ تَحْرِيكَ السَّاكِنِ فِي حَيَّةٍ وَنَحْوِهِ قِيَاسٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا كَانَ قَبْلَهُ ، وَرَمَلِيٌّ وَحَمَصِيٌّ شَاذٌّ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ مَا هُوَ مِثْلُ لَفْظِهِ ، لَا يُقَالُ فِي زَنْدٍ : زَنْدِيٌّ ، وَلَا > فِي < بَعْلٍ : بَعْلِيٌّ ، وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْمَبْرَدِ ، حَمَصِيٌّ بِفَتْحِ الْمِيمِ ^(٢٣) .

فصل

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَفِي الْأَضَافَةِ إِلَى عَدَوَةٍ عَدَوِيٌّ كَمَا قُلْتَ فِي شَنْوَةٍ : شَنْئِيٌّ) ^(٢٤) ، هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (عَدَوِيٌّ) قِيَاسٌ ، وَشَنْئِيٌّ شُدُودٌ ، وَالْقِيَاسُ شَنْئِيٌّ ^(٢٥) بِضَمِّ النُّونِ كَمَا نَقُولُ : سَمُرِيٌّ ، وَأَمَّا عَدَوَةٌ فَإِنَّ الْحَذْفَ لَزِمَ الْهَاءَ لَزِمَ (فَعِيلَةٌ) وَ(فُعَيْلَةٌ) فِي نَحْوِ : (جَذِيمَةٌ) وَ(أُمِيَّةٌ) ، فَلِذَا حُذِفَتْ مَدَّةُ (فَعُولَةٌ) بَقِيَ : (عَدَوَةٌ) ، ثُمَّ تَحَذَفُ الْهَاءُ فَيَبْقَى (عَدُوٌّ) اسْمُ آخِرَةٍ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي (أَذَلٍ) وَ(أَجْرٍ) جَمَعَ (ذَلُّ) وَ(جَرُّ) ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (نَفَرٍ) ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْكَسْرَةُ فَتَقُولُ : (عَدِيٌّ) كَمَا فَتَحْتَهَا فِي (عَدٍ) ، فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَيَصِيرُ (عَدَاً) مِثْلَ (عَصَاً) ، فَتَقُولُ : (عَدَوِيٌّ) كَمَا تَقُولُ : (عَصَوِيٌّ) ، وَ(عَلَوِيٌّ) بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةِ .

وَالْهَمْزَةُ فِي (شَنْئِيٌّ) حَرْفٌ مَا لَمْ تَثْبُتْ بَعْدَ الضَّمَّةِ كَمَا تَثْبُتُ الرَّاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي

(٥٢) التكملة ٢٤٦ .

(٥٣) النكت ٨٨٥ ، شرح المفصل ١٢ / ٦ ، شرح الشافية ٣٢ / ٢ . وينظر : المقتضب ١٣٣ / ٣ .

(٥٤) التكملة ٢٤٧ .

(٥٥) عد سيبويه (شَنْئِيٌّ) ، بفتح النون ، الصحيح في النسب إلى (شَنْوَةٍ) . ينظر : الكتاب ٧٠ / ٢ .

(سَمَرِي) ، فهذا واضح إن شاء الله ، وفي امتناع (غَدَوِي) من الحمل على (غَدَوِي) كما يُحْمَلُ (عَبَاءَةٌ) على (عباء) ونحوه مما يلحقه الهاء نظراً ، والحوّل لله .

باب الإضافة الى ما يُحذف منه حرف من بنات الثلاثة من موضع اللام

قال في هذا الباب : (غَدِي وَغَدَوِي)^(٥٦) ، ولم تقل العرب (غَدِي) البتة ، ولا يجوز وإنما هو ظن منه ، قال سيويه في باب الإضافة الى بنات / ٣١ و / الحرفين : وذلك قولهم : [في دم] : دمي ، وفي يد : يدي ، وإن شئت يدوي ودَمَوِي ، كما قالت العرب في غَد : غَدَوِي)^(٥٧) ، وقال : (سَمَوِي ، وإن شئت سَمَوِي)^(٥٨) ، ولم أسمع هذا .

وقال في النسب الى (است) : (سَتِي) بالرد ، وفي النسب الى (سه) : (سَهِي) ولم يُجْزِ الرّد^(٥٩) ، ولم أسمع في هذا شيئاً ، والقياس عندي الرّد . وقال في كلا : (كَلَوِي ، وكِلَتَوِي)^(٦٠) ، وكِلَتَوِي^(٦١) خطأ ، قال سيويه في باب الإضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين : (وكذلك كِلْنَا وَثَنَانِ ، تقول : كَلَوِي وَثَنَوِي ، وَثَنَانِ : بَنَوِي)^(٦٢) .

(٥٦) التكملة ٢٤٩ .

(٥٧) الكتاب ٢ / ٧٩ والزيادة منه .

(٥٨) التكملة ٢٥١ . وفي الكتاب ٢ / ٨١ : سَمَوِي ، بفتح السين فقط .

(٥٩) التكملة ٢٥١ .

(٦٠) التكملة ٢٥١ ، وفيه : (وفي كلا : كَلَوِي ، وفي كلتا : كِلَتَوِي وكِلَوِي) .

(٦١) وهو رأي الجرمي ، ينظر : سر الصناعة ١٥١ ، النكت ٨٩٧ ، شرح المفصل ٦ / ٦ .

(٦٢) الكتاب ٢ / ٨٢ .

بَابُ النِّسْبِ إِلَى مَا يُحَذَفُ مِنْهُ آخِرُهُ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : (بَحْرَانِي) ، فَالْأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِثَنِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بُنِيَ الْأِسْمُ عَلَى فَعْلَانٍ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ ^(٦٣) ، وَهَذَا عَجَبٌ ، يَقُولُ : (إِلَى الْبَحْرَيْنِ) ، ثُمَّ يَقُولُ : (الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِثَنِيَّةٍ) .

نُطِيعُ وَنَغْصِي كُلُّ يَوْمٍ أَمِيرَنَا

وَمَا كُلُّ جِيلٍ لَا نَزَالَ نُشَاوِرُهُ

وَحَكَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي (الْمُصَنَّفِ) قَالَ الْيَزِيدِيُّ ^(٦٤) : سَأَلَنِي وَالْكَسَائِيُّ الْمَهْدِيُّ ^(٦٥) عَنِ النِّسْبَةِ إِلَى (الْبَحْرَيْنِ) وَالِى (حِصْنَيْنِ) ، لَمْ يَقَالُوا : (حِصْنِي) وَ (بَحْرَانِي) ؟ قَالَ الْكَسَائِيُّ : كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : (حِصْنَانِي) لِاجْتِمَاعِ النُّونَيْنِ ، قَالَ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّمَا كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : (بَحْرِي) فَيُشَبِّهَ النِّسْبَ إِلَى الْبَحْرِ ^(٦٦) .

وَقَالَ سَبِيوهُ فِي بَابِ مَا لَحَقَتْهُ الزِّيَادَتَانِ لِلْجَمْعِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مُسْلِمُونَ وَرَجُلَانِ : (وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرَيْنُ ، قَالَ : قَسْرَيْنِي كَمَا تَقُولُ : غَسْلَيْنِي) ^(٦٧) ، وَكَذَلِكَ بَحْرَانِي إِذَا جَعَلْتَ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٦٣) التكملة ٢٥٢ .

(٦٤) أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ الْمُبَارَكِ ، ت ٢٠٢ هـ . (مراتب النحويين ٩٨ ، معجم الأدباء ٢٠ / ٣٠) .

(٦٥) هُوَ الْخَلِيفَةُ الْمَهْدِيُّ . فِي الْأَصْلِ : الْمَهْدِيُّ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦٦) الْغَرِيبُ الْمَصْنُفُ ١ / ١٣١ . وَجَاءَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي : أَمَالِي الزَّجَاجِيِّ ٥٩ وَجَالَسَ الْعُلَمَاءَ ٢٢٠

وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ٥ / ٣٩ - ٤٠ .

(٦٧) الْكِتَابُ ٢ / ٨٦ ، وَفِيهِ : (وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرَيْنُ قَالَ : يَبْرَيْنِي كَمَا تَقُولُ : غَسْلَيْنِي) .

فصل

وذكرَ في هذا البابِ عَبْدُ الْقَيْسِ^(٦٨) ، وَنَحْوَهُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ [ابن] ^(٦٩) الزَّبِيرِ وَنَحْوِهِ ، وَلَمْ يُوَضِّحْهُ ، وَلَكِنَّهُ صَوَّبَ ، وَتَتَجَانَّى لَهُ عَنْ عَبْدِ مَنَافٍ^(٧٠) ، لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى ابْنِ الزَّبِيرِ وَنَحْوِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

بَابُ النِّسْبِ إِلَى الْجَمْعِ

قال في هذا الباب : (وقالوا في الأعراب : أعرابيٌّ ، لأنَّكَ لو رَدَدْتَهُ إِلَى عَرَبٍ لَزِدْتَ الاسمَ عموماً)^(٧١) ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَلَكِنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، قَالَ سَيِّبِيهِ : (وتقولُ في الأعراب : أعرابيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، / ٣١ ظ / أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ : الْعَرَبُ ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى)^(٧٢) ، غَيْرَ أَنَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ نَكْفُرَ إِحْسَانَهُ ، فِيمَا أَوْضَحَ بَيَّانَهُ ، وَأَعْطَى بُرْهَانَهُ ، مِنْ الْفَرْقِ فِي النِّسْبِ بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ ، وَإِنَّ لِمَنْ السِّرَّ الْمَكْتُومَ ، كَالْكِيمَاءِ وَالنَّجُومِ ، وَالْأَنْفَاطِ وَالسُّمُومِ ، وَغَيْرِهَا بِمَا لَا يَسَعُ الْإِفْصَاحُ بِهَا^(٧٣) وَالتَّعَرُّضُ لَهَا ، وَهَلْ رَجَعَ فِي النِّسْبِ الْجَمْعُ إِلَى وَاحِدِهِ ، إِلَّا تَفَرُّقَهُ بَيْنَ مَا وُضِعَ لَهُ وَبَيْنَ مَا سُمِّيَ بِهِ ، فَالْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ هُنَا لِقَوْلَا يَعْرِجُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٦٨) التكملة ٢٥٤ .

(٦٩) من التكملة .

(٧٠) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٨ ، وفيه النسب إلى (عبد مناف) : (منافي) كما ذكر أبو علي ، وعلمه بمخافة الالتباس ، وهي العلة التي ذكرها أبو علي في التكملة ٢٥٤ .

(٧١) التكملة ٢٥٦ .

(٧٢) الكتاب ٢ / ٨٩ ، وينظر : النكت ٩٠٣ .

(٧٣) في الأصل : به .

بَابُ الْعَدَدِ

والصوابُ العدُّ والعدَّةُ ، وقد مَضَى القولُ فيه^(٧٤) .

قَالَ في هذا الباب : (وروى الكسائي : الخمسةُ الأثوابِ)^(٧٥) ، وكذلك أبو زيد ، قال : (وَلَمْ يَقُولُوا : (النِّصْفُ الدرهمِ) ولا (الثُّلُثُ الدرهمِ) ، وامتناعُهُ مِنَ الأطْرَادِ يدلُّ عَلَى ضَعْفِهِ)^(٧٦) .

كذِي العُرْيُكُوى غَيْرُهُ وهوراتع^(٧٧)

والاعتراضُ بإحدى هاتينِ الإضافتينِ عَلَى الأخرى يَمَّا يَلْزَمُ سِتْرُهُ ، ولا يَسُوغُ سِتْرُهُ ، وَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

ثُمَّ قَالَ : (وَبَيَّتْ ذِي الرُّمَّةِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ الكَسَائِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٧٨) : وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغُ^(٧٩)

وَمُخَالَفَةُ الكَسَائِيِّ فِيمَا رَوَاهُ تَكْذِيبٌ لَهُ وَتَحْطِئَةٌ لِلْعَرَبِ ، وَمَعَ أَنَّ ذَا الرُّمَّةِ قَالَ صَوَاباً ، وَلَمْ يُجَرِّمْ عَلَى النَّاسِ التَّصَرُّفَ فِي اللُّغَةِ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ ، وَلَا قَصْرَهُمْ عَلَى التَّرَامِ قَوْلِهِ ، فَبَحْتَجُّ بِهِ وَلَا يَشِدُّ شَيْءٌ عَنْهُ^(٨٠) :

وَفِي النَّاسِ إِنْ رَزْتُ جِبَالَكَ وَاصِلٌ

وَفِي الْأَرْضِ عَنْ دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ^(٨١)

(٧٤) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٧٥) التكملة : ٢٦٣ .

(٧٦) المصدر نفسه .

(٧٧) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدوره كما في ديوانه ٤٥ :

فَحَمَلْتَنِي ذَنْبُ امْرِئٍ وَتَرَكْتُهُ

(٧٨) ذو الرمة ، ديوانه ١٢٧٤ .

(٧٩) التكملة : ٢٦٣ - ٢٦٤ وفيه : أَوْ يَدْفَعُ الْبِكى . . . وَالْدِيَارُ الْبَلَاغُ .

(٨٠) تعريف العدد مسألة خلافية ، ينظر : مجالس ثعلب ٥٩٠ ، الانصاف ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي

٣٧ / ٢ .

(٨١) البيت لمن بن أوس المزني في ديوانه : ٩٤ .

وَأَنْشَدَ^(٨٢) :

رَبَّاءُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِغُلَّتِهَا
إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبَلُ
لِلْمَتَنَخْلِ الْمَذَلِي ، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ إِلَّا كَانَ بِسَبِيلِهِ .

فصل

قَالَ : (فَإِذَا بَلَغَتْ الْمِثَّةُ أَضْفَتْ إِلَى الْمَفْرَدِ فَقُلْتُ : مِثَّةٌ دَرَاهِمٌ ، فَاجْتَمَعَ فِي الْمِثَّةِ مَا افْتَرَقَ فِي عَشْرَةٍ وَتَسْعِينَ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ عَشْرُ عَشْرَاتٍ ، وَكَانَ الْعَقْدُ الَّذِي بَعْدَ التَّسْعِينَ)^(٨٣) .

وَهَذَا التَّعْلِيلُ حَسَنٌ جَدًّا لَوْلَا « ثَلَاثُ مِائَةِ سَنِينَ وَازْدَادُوا / ٣٢ / وَ / تِسْعًا »^(٨٤) .
وَأَنْكَرَ (لِلَّيْلَةِ خَلَّتْ وَمَضَتْ)^(٨٥) ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا خَفَاءَ بِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقِّ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ

اسْمُ الْفَاعِلِ الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْعِدَّةِ وَالْعَدَدِ وَالْعَادَةِ
فِيمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ^(٨٦) ، قَالَ سَيِّبُوهُ : (بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُوقَعُ عَلَى عِدَّةِ الْمُؤَنَّثِ
وَالْمَذْكَرِ لِتَبَيِّنِ مَا الْعَدَدُ إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى تِسْعَةِ عَشْرٍ)^(٨٧) ، فَهَذَا الصَّوَابُ لَا مَا قَالَ .

(٨٢) التكملة : ٢٦٩ ، والبيت للمتنخل المذلي في ديوان المذليين ٢ / ٣٧ .

(٨٣) التكملة ٢٦٤ ، وفي الأصل : عشر وتسعين .

(٨٤) الكهف ٢٥ ، وفيها مُبَيَّنَتْ (مائة) بالجمع وهو (سنين) .

(٨٥) التكملة ٢٦٥ . وفي الأصل : وبقيت .

(٨٦) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٨٧) الكتاب ٢ / ١٧١ وفيه : (إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة) .

فصل

ثُمَّ قَالَ : (فإذا جاوزتَ العَشْرَةَ في هذا البابِ ، فإنَّ الاشتقاقَ يكونُ على الوجهِ الأولِ ، ولا يكونُ على الوجهِ الثاني ، وهو خامِسُ أربعةٍ ، لأنَّه لا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُسْتَقَ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَنَحْوِهِ فِعْلٌ ، فَيَجْرِي اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ)^(٨٨) ، فلا تَدْرِي على مَنْ يُتَوَلَّى ؟ أَعْلِيهِ أَمْ على سَيِّوِيهِ ، وهو يَقُولُ في بابِ ذِكْرِ الاسْمِ الَّذِي تَبَيَّنَ بِهِ الْعِدَّةُ كَيْفَ هي مع تَمَامِهَا الَّذِي هو مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ)^(٨٩) ، قال : (وعلى هذا تقولُ : رَابِعُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ كما تقولُ : خَامِسُ أَرْبَعَةٍ)^(٩٠) ، وحكى يَعْقُوبُ^(٩١) في : إصْلَاحِ < المنطق >^(٩٢) : (هو ثَالِثُ عَشَرَ ، بِالرَّفْعِ ، وَثَالِثُ عَشَرَ ، بِالنَّصْبِ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ، فَمَنْ رَفَعَ قَالَ : أَرَدْتُ : ثَالِثُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَالْقِيَّتُ الثَّلَاثَةُ وَتَرَكْتُ ثَالِثًا عَلَى إِعْرَابِهِ) ، فتراه قد بَقِيَ ثَالِثًا مَعْرَبًا ، ولم يَعْرِضْ لثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وكذلك هو ثَالِثُ تِسْعَةٍ وَعَشْرِينَ ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ في (المصنَّف)^(٩٣) .

فصل

وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ (أَشْيَاءَ) تُذَكَّرُ بِقَوْلِهِمْ : ثَلَاثَةٌ ، وَقَالَ : (مَعَ أَنَّ أَشْيَاءَ مُؤَنَّثَةٌ كَطَرَفَاءِ)^(٩٤) ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً وَنَحْوَهَا كُلُّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَإِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْعِدَّةِ ، فَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا قُلْتُ : ثَلَاثَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا قُلْتُ : ثَلَاثُ ،

(٨٨) التكملة ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وفيه : (فقلت : أحد عشر واثنا عشر وثلثة عشر ، فإن الاشتقاق من اسم العدد يكون على ...) .

(٨٩) الكتاب ٢ / ١٧٢ وفيه : (ذكر ك الاسم الذي به تبين العدة ...) .

(٩٠) الكتاب ٢ / ١٧٣ وفيه : (وعلى هذا تقول : رابع ثلثة عشر لما قلت : خامس أربعة عشر) .

(٩١) ابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ٢٢١ ، نزعة الالباء ١٧٨) .

(٩٢) اصلا ح المنطق ٣٠٠ .

(٩٣) الغريب المصنف ق ١٥٥ وفيه : (كانوا تسعة وعشرين فثلثهم ، أي : صرَّتْ لهم ثَلاثين) .

(٩٤) التكملة ٢٧١ . وينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

وَكِلْتَا الْبَدَتَيْنِ مُؤَنَّتٌ ، وكذلك (أشياء) لفظه مؤنثٌ مثل بَطَّةٍ واحدةً مذكَّرٌ^(٩٥) ، تحمل اسمَ العِدَّةِ على الواحدِ .

وقوله : (مثل طَرَفَاءَ وَقَصْبَاءَ)^(٩٦) وَهَمْ ، هو مِثْلُهُ في لَفْظِهِ ، وليس مِثْلُهُ في موضِعِهِ ، لأنَّكَ تَجْمَعُ فتقول : أَشَاوِي ، ولا تَجْمَعُ الطَّرَفَاءَ ، وواحدُهُ (شَيْءٌ) ، وواحدُ الطرفاءِ (طَرَفَاءُ واحدةٌ) .

وذكر رجل^(٩٧) كالمعتذرِ مِنَ التَّائِبِ ، وينبغي أن يَعْتَذِرَ مِنْ أَفْقَرَةٍ / ٣٢ ظ / وَغِلْمَةٍ ونحوه ، مِمَّا لَفْظُهُ مُؤَنَّثٌ وواحدُهُ مذكَّرٌ .

وقال : (ثَلَاثُ ذَوْدٍ) ، ثُمَّ قَالَ : (حَيْثُ كَانَ فِي الْمَعْنَى جَمْعاً)^(٩٨) ، وَالذَّوْدُ مُؤَنَّثٌ^(٩٩) كَالنَّعَمِ وَالْخَيْلِ ، فلا معنى لاعتذارِهِ عَنْهُ بِجَمْعٍ ، فَإِنَّ (الْغَنَمَ) جَمْعٌ ، وَقَالَ : « نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ »^(١٠٠) .

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

ذكر في أوَّلِ هذا الباب أنَّ كتابَهُ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ^(١٠١) ، وهذه الصِّفَةُ لَا يَحْمِلُهَا إِلَّا كِتَابٌ سَبِيحُهُ لِلوَاحِدِ ، فَالوَاحِدُ مِنَ الْقَائِمِينَ عَنْهُ لَا الْمُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِ .

(٩٥) ذهب البصريون إلى أنَّ أشياء اسمٌ مؤنثٌ واحدٌ موضوع للجمع لأنَّ وزنه فعلاء ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه جمع (شيء) ووزنه (أفعلاء) . ينظر : المنصف ٢ / ٩٤ ، النكت ٩٨٩ ، الانصاف ٨١٢ .

(٩٦) التكملة ٢٧١ .

(٩٧) التكملة ٢٧١ ، وفيه : (وقالوا : ثلاثةٌ رَجُلَةٍ ، فجعلوا ذلك بمنزلة (أشياء) ، كأنه صار بدلاً من (أرجالٍ) .

(٩٨) المصدر نفسه .

(٩٩) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

(١٠٠) النحل ٦٦ .

(١٠١) التكملة ٢٧١ .

وقال في هذا الباب : (وَمِنَ الْأَسْماءِ مَا لَا يُعْلَمُ مَدُّهُ وَلَا قَصْرُهُ مِنْ جِهَةِ الْقِياسِ كَالسَّاءِ) (١٠٢) ، وهذا وَهْمٌ فَاحِشٌ ، لِأَنَّ جَمْعَهُ (أَسْمِيَّةٌ) عَلَى (أَفْعَلَةٍ) ، وَهُوَ مِنَ الْقِياسِ .

وقال : (السَّدَى فِي الْبُسْرِ) (١٠٣) قِيَاسٌ لِأَنَّهُ مِنْ (سَدَيْتِ الْبُسْرَةِ) ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (السَّدَى : مَا سَقَطَ نَهَاراً ، وَالنَّدَى : مَا سَقَطَ لَيْلاً) ، وَهَذَا خَطَأٌ ، السَّدَى : مَا سَقَطَ أَوَّلَ اللَّيْلِ ، وَالنَّدَى : مَا سَقَطَ آخِرَهُ . وَالْحَشَا (١٠٤) مِنَ الْقِياسِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (حَشِيٌّ) وَ (حَشِيَّانٌ) كَصَدِيٍّ وَصَدْيَانٌ . وَالسَّفَا (١٠٥) فِي النَّاصِيَةِ مَقْيُوسٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (سَفَوَاءٌ) وَ (سَفِيَتْ) (١٠٦) ، وَقَوْلُهُ : (تُكْرَهُ فِي الْفَرَسِ وَتُسْتَحَبُّ فِي الْبَغْلِ) (١٠٧) خَطَأٌ ، لَا يَكُونُ السَّفَا فِي الْبَغْلِ لِأَنَّهُ لَا نَاصِيَةَ لَهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (١٠٨) :
سَفَوَاءٌ تَرْدَى بِنَسِيجٍ وَحْدِهِ

فِي وَصْفِ الْبَغْلَةِ ، فَإِنَّمَا هِيَ هُنَا السَّرِيعَةُ ، مِنْ سَقَتِ الرِّيحُ ، فَبِنَى لَهَا (أَفْعَلٌ) مِبَالِغَةً .

الصَّدَى مِنَ الْعَطَشِ مَقْصُورٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ (صَدِيٍّ) وَهُوَ (صَدْيَانٌ) . الشَّرَى (١٠٩) ، مِنَ الْغَضَبِ وَمِنَ الْجِلْدِ قِيَاسٌ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ مِنْهُ مِثْلُ (عَمٍ) . الْقَنَا فِي الْأَنْفِ قِيَاسٌ ،

(١٠٢) التكملة ٢٧٥ ، وفيه (. . . قصره ولا مده . . . كالسواء والمنا) .

(١٠٣) التكملة ٢٧٦ . وينظر : المقصور والمدود لفظويه ٤١ .

(١٠٤) التكملة ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(١٠٥) التكملة ٢٧٨ .

(١٠٦) ينظر : اللسان (سفا) .

(١٠٧) التكملة ٢٧٨ ، وما ذكره أبو علي هورأى أبي عبيدة ، ينظر : المقصور والمدود لابن ولاد ٥٣ .

(١٠٨) الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي في اللسان (سفا) .

(١٠٩) التكملة ٢٧٨ .

(١١٠) التكملة ٢٨١ .

(١١١) التكملة ٢٨١ .

تَقُولُ : (أَقْفَى) كما تقول : (أَشْمُ) وَشَمَاءُ . (الرُّقَى) (١١٢) : جَمْعُ (رُقِيَّةٍ) ، قِيَاسٌ بِمَنْزِلَةِ
غُرْبٍ وَغُرْفَةٍ . و (المُلْدَى) (١١٣) جَمْعُ (مُدْيَةٍ) ، مِثْلُهُ قِيَاسٌ . و (المُلْهَى) (١١٤) مِثْلُهُ
كَالْغُرْبِ .

فصل

ومن المفتوح الأول الممدود : الهَوَاءُ (١١٥) مَقِيسٌ ، جَمْعُهُ أَهْوِيَةٌ . بَرَحَ بِكسرِ الرَّاءِ :
زَالَ ، وَفَتَحَهَا : صَارَ فِي الْبَرَّاحِ (١١٦) . وَالْقَبَاءُ (١١٧) قِيَاسٌ ، جَمْعُهُ أَقْبِيَةٌ .
الْجَنَاءُ (١١٨) : مَا تُنْزَلُ بِهِ الْقِدْرُ فِي (المَصْنَفِ) ، وَلَيْسَ الْقِدْرُ وَعَاءٌ . وَالرِّشَاءُ (١١٩) :
الْحَبْلُ ، مَقِيسٌ تَقُولُ : أَرَشِيَّةٌ . وَكَذَلِكَ الرِّوَاءُ أَرْوِيَّةٌ . وَالبَلَاءُ : مَصْدَرٌ بِالْيَاءِ ،
قِيَاسٌ .

وَذَكَرَ الْأَصَوَاتَ (١٢٠) ، وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الْقِيَاسِ ، وَتَرَكْنَا الْقَوْلَ فِيهَا بَعْدَ هَذِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ
لَا يَأَلُ / ٣٣ و / مَا وَقَعَ فِيهِ فَتَجَافَيْنَا عَنْهُ .

ثُمَّ فَرَعَ الْقَوْلَ فِي التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ (١٢١) ، فَتَنَظَّرَ وَأَمْعَنَ ، وَكَثَّرَ فَاحْسَنَ ، وَذَهَبَ فِيهِ
كُلُّ مَذْهَبٍ ، وَبَلَغَ مِنْهُ إِلَى أَبْعَدِ مَطْلَبٍ ، بَيْنَ تَصْنِيفٍ مُحْكَمٍ ، وَتَالِيفٍ مَتْرَاصِفٍ مُتَقَنٍّ ،
مُسْتَظْهِراً بِالشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، مُرْسِلاً مَا شَاءَ مِنْ عَنَانِ الْأَدَبِ ، إِلَّا نُبْذاً يَسِيرَةً مِنْ

(١١٢) التكملة ٢٨٤ .

(١١٣) التكملة ٢٨٤ .

(١١٤) التكملة ٢٨٤ .

(١١٥) في الأصل : (الهوى مقيس جمع أهوية) .

(١١٦) التكملة ٢٨٦ . والكلام على برح الخفاء .

(١١٧) التكملة ٢٨٦ .

(١١٨) الغريب المصنف ١ / ٣٣٩ : وفي التكملة ٢٨٧ : الجياه .

(١١٩) التكملة ٢٨٧ .

(١٢٠) التكملة ٢٨٨ .

(١٢١) المصدر / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(١٢٢) التكملة ٢٩٣ .

باب السهو والنسيان ، مُعْتَفَرَةٌ في جنب الإصابة والإحسان ، تَمَرُّ في الكتاب ، على توالي الأبواب ، غير مُجَلَّةٍ بِمَالِهِ في ذلك من الصواب ، والحقُّ أحرُّ أن يُتَّبَعَ .

فَمِنْهَا حِكَايَتُهُ^(١٢٣) في قوله تعالى : « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً »^(١٢٤) بِإِمَالَةِ الألف ، أي من ذلك ، وَاَنْكَرَهُ وَمَنَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ ، وَإِذَا صَحَّ مَا حَكَاهُ فَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ ، ذَكَرَ سَيِّبُوهُ فِي إِمَالَةِ الألف^(١٢٥) : (رَأَيْتُ زَيْدًا) بِإِمَالَةِ الألف ، أَلِفِ النَّصْبِ ، لِمَجَاوِرَةِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يُجَلِّ (رَأَيْتُ عَبْدًا) لِأَنَّ فِي النُّونِ مِنْ مَخَالِطَةِ حُرُوفِ الْقَمِ وَبَعْضِ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، فَصَارَ ذَلِكَ نَحْوًا مِنَ اللَّيْنِ .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي اللَّوْمَى الْقَصْرِ^(١٢٦) ، وَاحْتِجَاجُهُ بِرَوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ^(١٢٧) :

أَمَّا تَنَفُّكَ تَرَكَبْنِي بَلْوَمَى
لَهَجَتْ [بِهَا] كَمَا لَهَجَ الْفَصِيلُ

وَالصَّوَابُ الْمَذْ^(١٢٨) ، وَلَكِنْ قَصَرَهُ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةٌ ، قَالَتْ^(١٢٩) :

أَلَمْ تَرَ قَوْمِي يَا نَعِيمٌ كَأَنَّمَا

يَفِيثُونَ بِاللُّوْمَاءِ فِيكَ الْغَنَائِمَا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ^(١٣٠) :

وَذَوْبَةٌ مِثْلَ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا

وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الدُّجَى بَسَوَادَ

(١٢٣) التكملة ٣٠٦ .

(١٢٤) البقرة ٨٣ ، وفي المصحف (حُسْنًا) ، وحكى الأخفش عن بعضهم أن حُسْنًا تقرأ بالإمالة مثل جبل

(الخصائص ٣ / ٣٠١) ، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين ، وقرأ الباقر : حُسْنًا . الكشف

٢٥٠ ، التيسير ٧٤ .

(١٢٥) الكتاب ٢ / ٢٦١ .

(١٢٦) التكملة ٣١٤ .

(١٢٧) البيت لأبي الغول الطهوي في النوادر في اللغة ٤٩٨ والزيادة منه .

(١٢٨) في اللسان (لوم) : اللُّوماء واللُّومى .

(١٢٩) زينب بن فروة المريفة في الأمالي ٢ / ٨٧ وفيه : يا مغبر .

(١٣٠) ديوانه ٦٨٥ ، وفيه : الحصى بدل الدجى ، وكذا في التكملة ٣٢٦ .

قَالَ : (يُرِيدُ المَلَاةَ)^(١٣١) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ السَّعَةَ وَالطُّوْلَ ، وَيُقَالُ لِلسَّيِّئِ : الْجُرْبَاءُ ، وَيَرْقَعُ وَالرَّقِيعُ لِأَنَّهُا رُقِعَتْ بِالنُّجُومِ^(١٣٢) ، وَهَذَا غَيْرُ الْمَلَاةِ .
 وَقَالَ : (الْفَيْفَاءُ لَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ فِيهِ إِلَّا لِلتَّانِيثِ)^(١٣٣) ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ (الْغَوَّاءِ) فَيُلْحَقُ بِجُرْجَاءٍ وَلَا يَكُونُ لِلتَّانِيثِ .
 وَمِنْهُ يَهُودٌ وَمَجُوسٌ وَمَجْرِبَانٌ مَجْرَى الْقَبِيلَتَيْنِ^(١٣٤) . وَالصَّوَابُ الْأَمْتَيْنِ .
 قَالَ بَعْدَ عَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ : (وَلَا يَجُوزُ لِهَذِهِ التَّاءِ أَنْ تَدْخُلَ فِي وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَبَالِغَةُ)^(١٣٥) ، وَهَذَا تَقْصِيرٌ ، أَسَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُحْصُورَةً مُوقُوفَةً ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا ، وَلَا الزِّيَادَةُ فِيهَا ، وَلَا النُّقْصَانُ مِنْهَا .
 وَمِنْهَا حَمْلُ الْمَهَالِبَةِ^(١٣٦) وَالْمَنَازَرَةُ فِي إِثْبَاتِ الْهَاءِ عَلَى الْأَشْعَرِينَ فِي حَذْفِ الْيَاءِ ، وَحَذْفُ الْهَاءِ فِي الْمَهَالِبَةِ / ٣٣ ظ / وَغَيْرِهَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، وَحَذْفُ الْيَاءِ فِي نَحْوِ الْأَشْعَرِينَ مَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
 وَقَالَ فِي اجْتِمَاعِ النَّسَبِ وَالْعَجْمَةِ قَوْلًا مَرْغُوبًا عَنْهُ^(١٣٧) ، وَرَدَّ قَوْلَ سَيِّبِيهِ وَغَيْرِهِ بِكَلَامٍ تَقَفَّ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١٣١) التَّكْمَلَةُ ٣٢٦ .
 (١٣٢) اللِّسَانُ (جَرَب) .
 (١٣٣) التَّكْمَلَةُ ٣٤٠ .
 (١٣٤) التَّكْمَلَةُ ٣٦٠ - ٣٦١ .
 (١٣٥) التَّكْمَلَةُ ٣٦٦ .
 (١٣٦) التَّكْمَلَةُ ٣٦٧ .
 (١٣٧) التَّكْمَلَةُ ٣٦٨ - ٣٦٩ وَفِيهَا : فَالنَّسَبُ قَدْ صَارَ الْأَسْمُ فِيهِ وَصْفًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ ، وَالْمَعْجِيُّ بِالنَّقْلِ صَارَ مَعْرَبًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لَاتِفَاقِ الْعَجْمَةِ وَالتَّانِيثِ فِي الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ .

وقال في بيت الأعشى (١٣٨) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

(وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مُخَضَّبًا حَالًا مِنْ الْهَاءِ فِي كَشْحِيهِ) (١٣٩) ، وَلَا يَجُوزُ الْحَالُ مِنْ

الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا « قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا » (١٤٠) فَتَعْتُ الْقِطْعَ ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا حَالًا مِنَ الْمُضَافِ فَسَدَ الْمَعْنَى ، وَصَارَ كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ مُخَضَّبًا كَفًّا .

وَقَالَ (١٤١) : (الْعَرَبُ) مُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ : (الْعَارِبَةُ) ، وَأَمَّا ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ

كَمَا تَقُولُ : ذَهَبَ الرِّجَالُ ، وَنَحْوُ « قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ » (١٤٢) .

وَأَسْتَظْهَرَ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ (١٤٣) فِي إِنْكَارِهِ لِلْمَوْتِ كَأَسْ ، وَقَالَ : (الْمَوْتُ

كَأَسْ) (١٤٤) ، بِإِنْشَادِ سِيبَوِيهِ (١٤٥) :

مَا أَرْجِي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامَى

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ خَلَقِ

وَالْبَاءُ هُنَا مَعْنَى لَا يَكُونُ لِلْأَمْرِ .

وَحَكَى عَمَّنْ زَعَمَ (أَنَّ الطَّبَقَ لَا يَسْمَى مِهْدًى حَتَّى يَكُونَ فِيهِ مَا يُهْدَى) (١٤٦) ، وَهَذَا

بَاطِلٌ ، إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ : (مِفْتَاحٍ) وَ (مِبْضَعٍ) وَ (مِعْوَلٍ) وَنَحْوِهِ نَمَّا يَعْتَلَّ بِهِ ، يَلْزَمُهُ هَذَا

(١٣٨) ديوانه ١٦٥ ، التكملة ٣٧٣ .

(١٣٩) التكملة ٣٧٤ ، وليست العبارة نصاً فيه .

(١٤٠) يونس ٢٧ ، وهي قراءة ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقر بن فتح الطاء ، وهي في المصحف بفتح

الطاء . الكشف ١ / ٥١٧ ، التيسير ١٢١ ، وقرأ أبي : قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ بِالرَّفْعِ . (مختصر في

شواذ القرآن : ٥٧) .

(١٤١) التكملة ٣٧٦ .

(١٤٢) آل عمران ٤٢ و ٤٥ .

(١٤٣) ينظر : اللسان والتاج (كَأَسْ) .

(١٤٤) التكملة ٣٧٨ ، وفيه : (وَقَالَ : لَا يَقَالُ : لِلْمَوْتِ كَأَسْ) .

(١٤٥) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى مَهْلَهْلِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٣٨ وَالْمُقْتَضَبُ ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لِأَخِيهِ عَدِيِّ

بْنِ رَبِيعَةَ كَمَا فِي شَرْحِ أَبِياتِ سِيبَوِيهِ ٢ / ٢٢٠ وَمَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ ٨٠ وَالْحَمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ ١ / ٢٤٧ .

(١٤٦) التكملة ٣٧٩ .

الاسم في كُلِّ أحواله .

وقال^(١١٧) : الضُّعْ مؤنَّثَةٌ ، وأنشد^(١١٨) :

يا ضُبْعاً أَكَلَتْ آيَارَ أَحْمِرَةٍ

ففي البطونِ وَقَدْ راحَتْ قَراقيرُ

وإنما أنشدَه سيبويه^(١١٩) في بابِ الجمعِ المكسَّرِ : (يا أَضْبَعاً) ، على (أَفْعُلِ) نحو : (أرْزُدِ) .

الرواية في البيت^(١٢٠) :

كَحَلْ بِيوتهم

مصروفة في كتاب (الألفاظ)^(١٢١) ليعقوب .

القول في الوحش^(١٢٢) كالقول في العرب

كَبَكْبُ^(١٢٣) : اسمُ جَبَلٍ ، لم يُصَرَفْ لأنَّه اسمُ مكانٍ لا لأنَّه مؤنَّثٌ .

أروى^(١٢٤) : اسمٌ للجمعِ مثل الكَمأةِ ، يُصَغَّرُ كما تُصَغَّرُ الكَمأةُ ، فأما جَمْعُ أرويةَ فأراوي^(١٢٥) .

(١٤٧) التكملة ٣٨٠ .

(١٤٨) البيت لجرير الضبي في اللسان (أير) ، وينظر : الكتاب ٢ / ١٨٦ والمقتضب ١ / ١٣٢ والنكت ١٠٠٤ .

(١٤٩) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

(١٥٠) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ١١٧ ، وتماهه :
قومٌ إذا صرَّحتْ كَحَلْ بِيوتهم ماوى الضريك وماوى كل قوضوب
ولم ينسب في التكملة : ٣٨٢ .

(١٥١) تهذيب الالفاظ ١٨ ، كنز الحفاظ ٢٧ .

(١٥٢) التكملة ٣٨٢ ، وفيه : الوحش مؤنثة ، قال . .

(١٥٣) التكملة ٣٨٨ .

(١٥٤) التكملة ٣٨٩ .

(١٥٥) اللسان والتاج (روى) .

ليس احتجاجه^(١٥٦) على (الطاغوت) في أنه مصدر بالملكوت صواباً ، لأن الملكوت اسم^(١٥٧) ، يقال : « ملكوت السموات والأرض »^(١٥٨) ، وقال سيوريه في جمعه : ملاكيت .

باب الجمع المكسر

زعم أنه مشبه بكسر الأنية^(١٥٩) ، ولو قال : بكسر الإناء كان أصوب فيما / ٣٤ و / قصد إليه ، وكسره غاية العيب في إفساده ، وأبطال الحلمة القائمة فيه بائتلافه ، وإنما هو بسطها وتسويتها لقبول المعاني الموجبة اليها من جمع ، وتحقير ، وتقليل ، وتكثير ، بالزيادة فيها ، والتقصان منها ، ومواقع الحركة والسكون بها مأخوذ من كسر البيت ، والكسير : الواسع ، ومنه قوله^(١٦٠) :

وإذا الرياح تناوحت بجوانب البيت الكسير

ومنه تكسير الأرض ومسحها ، أي : بسطها وتسويتها لقبول التثليث والتربيع والتقويس وغير ذلك ، والمسحاء : الأرض المستوية بمعنى قولهم : كسير فاعل على فواعل ، انبسط حروفه الأصلية وغيرها من اللواحق حتى لا يكون لها معنى غير المعنى الذي كان لها قبل البسط والتسوية ، وهي على نظامها غير منحللة الرباط ، ولا منقطعة النياط ، وكذلك الثوب الأحمر لا يكون أسود ولا غيره من الألوان حتى ينسط جوهره الى الهوائية ، ويعرى من الحمرة حتى لا يكون له لون البتة ، ثم يلحقه التغيير ، فيقوم له لون غير لونه

(١٥٦) التكملة ٣٩٦ .

(١٥٧) الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، وفيه : « وتلحق [اي التاء] خامسة فيكون الحرف على (فَعْلُوت) في الاسماء

قالوا : رغبت .. وملكوت .

(١٥٨) الانعام ٧٥ .

(١٥٩) التكملة ٣٩٨ .

(١٦٠) المنخل الشكري في الاصمعيات ٥٩ والحماسة لابي تمام ١ / ٢٧٧ .

الكائن فيه قَبْلَ بَسْطِ جَوْهَرِهِ وَهُوَ بِحَالِهِ مِنَ التَّالِيفِ ، وَمِثْلُهُ الْحُلُولُ لَا يَكُونُ مُرّاً حَتَّى يَنْبَسِطَ جِسْمُهُ إِلَى الْمَائِيَّةِ ، وَيَعْرِى مِنَ الْحَلَاوَةِ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ طَعْمُ الْبَيْتَةِ ، ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ ، فَيَقُومُ بِهِ طَعْمٌ غَيْرُ طَعْمِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ بَسْطِهِ ، وَهَذَا الْبَسْطُ كُلُّهُ وَالتَّعْرِيفُ إِنَّمَا هِيَ قَائِمَةٌ فِي الذَّهْنِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ تَحْتَ الْحَسِّ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : (رَأَيْتُ رَجُلًا مُعْرِئًا مِنَ الشَّيْءِ وَضِدَّهُ) ، فَهَذَا وَاضِحٌ لَهُ .

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (عَصَا وَأَعْصَاءُ)^(١٦١) ، قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : وَقَالُوا : (عَصَى وَأَعْصَى كَمَا قَالُوا : أَزْمَنُ ، وَقَالُوا : عُصِي كَمَا قَالُوا : أُسْوَدُ ، وَلَا نَعْلَمُهُمْ قَالُوا : (أَعْصَاءُ) جَعَلُوا^(١٦٢) (أَعْصَى) بَدَلًا مِنْ (أَعْصَاءُ)^(١٦٣) .

وَقَالَ : (ثَلَاثَةُ رِجْلَةٍ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ ، وَاسْتَغْنَوْا بِهِ عَنْ (أَرْجَالِ) ، وَلَيْسَ رِجْلَةٌ بِتَكْسِيرِ^(١٦٤)) ، وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا ، لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : غِلْمَةٌ وَقَبِيَّةٌ وَصَبِيَّةٌ ، وَجَعَلُوهُ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ الْمَكْسُورَةِ لِأَقْلُ الْعَدَدِ .

وَقَالَ : (الْمَائَةُ : أَسْفَلَ الْبَطْنِ)^(١٦٥) ، وَإِنَّمَا هِيَ اللَّحْمَةُ الْمُنْحَدِرَةُ مِنَ الْخَضِرِ إِلَى رَأْسِ الْوَرْدِ^(١٦٦) ، قَالَ^(١٦٧) :

/ ٣٤ ظ / إِذَا مَا كُنْتَ مُهْدِيَةً فَاهْدِي

مِنْ الْمَائَاتِ أَوْ فَوْقَ السَّنَامِ

وَلَا تُهْدِي الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِنُ مَقْرُونَ الْعِظَامِ

(١٦١) التكملة ٤٠٥ .

(١٦٢) فِي الْأَصْلِ : جَمْعٌ ، وَالتَّوْجِيهُ مِنَ الْكِتَابِ ٢ / ١٧٨ .

(١٦٣) الْكِتَابِ ٢ / ١٧٨ .

(١٦٤) التكملة ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(١٦٥) التكملة ٤١٤ .

(١٦٦) يَنْظُرُ : خَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَعِيِّ ٢١٤ ، اللَّسَانُ (مَأْن) .

(١٦٧) بَلَاغُ عَزْوِي فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحِ ٢ / ٢٠٤ ، وَاللَّسَانُ وَالتَّاجُ (مَرْر) . وَفِيهَا : فَدَرِ السَّنَامِ ، مَعْرُوقُ الْعِظَامِ .

فصل

وقال في باب جمع ما لحقته التاء من الأبنية التي على ثلاثة أحرف : (وَمَنْ قَالَ : ظَلَمَاتُ قَالَ : كُتْلِيَّاتُ)^(١٦٨) ، كذا وَجَدْتُهُ وَأَظَنَّهُ كِلِيَّاتُ^(١٦٩) ، بل هو الصواب .
وقال : (تُهْمَةٌ وَتَهْمٌ)^(١٧٠) ، وَلَمْ يَزِرْ يَعْقُوبُ إِلَّا (تَهْمَةٌ) بِسُكُونِ الْمَاءِ فِي (الْأَلْفَاظِ)^(١٧١) .

فصل

وقال في (تكسير ما كان على أربعة أحرف نالته حرف مَدٍّ وَلَيْنٍ لغير الإلحاق)^(١٧٢) :
(قالوا في القليل : (صَبِيَّةٌ) وَلَمْ يَقُولُوا : (أَصْبِيَّةٌ) ، كما لم يقولوا : (أَغْلِمَةٌ) استِغْنَاءُ بِغَلِمَةٍ ، وَقَدْ جَاءَ [فِي] الشَّعْرِ (أَصْبِيَّةٌ) ، قَالَ^(١٧٣) :
فَارْحَمُ أَصْبِيَّتِي [الَّذِينَ] كَانَتْهُمْ
جَحْلٌ تَذَرُجٌ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ^(١٧٤))
وهذا منه وَهْمٌ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي التَّحْقِيرِ خَاصَّةً ، كَانَتْهُمْ عَذَلُوا عَنْ أَنْ يَقُولُوا :
(أَصْبِيَّةٌ) لِالتَّبَاسِطِ بِتَحْقِيرِ صَبِيَّةٍ ، فَزَدُوهُ فِي التَّخْفِيرِ إِلَى (أَفْعِلَةٍ) ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا :
(أَصْبِيَّةٌ) وَ (أَغْلِمَةٌ) . وَقَدْ قَالُوا : (صَبِيَّةٌ) ، قَالَ^(١٧٥) :

(١٦٨) التكملة ٤١٧ .

(١٦٩) ينظر : اللسان والتاج (كلا) .

(١٧٠) لم يرد في متن الكتاب ، وإنما ورد في الحاشية في إحدى النسخ . ينظر : التكملة ٤١٩ .

(١٧١) تهذيب الألفاظ ١٦٤ وكثر الحفاظ ٢٦٧ .

(١٧٢) التكملة ٤٣٤ وفيه : (... حرف مَدٍّ بغير الإلحاق) .

(١٧٣) عبد الله بن الحجاج الثعلبي في إيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٥ و ٨١٣ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٤٦ .

(١٧٤) التكملة ٤٣٨ ، والزيادة منه .

(١٧٥) رؤية ، ديوانه ١٢٠ ، وفيه : غُلِيْمَةٌ مِنْ .

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكَا

مَا إِنَّ غَدَا أَصْفَرُهُمْ أَنْ زَكَا

قَالَ سيبويه في (باب ما يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءٍ مَكْبَرُهُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ) :
(وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (صَبِيَّةٍ) : (أَصْبِيَّةٌ) ، وَفِي (غُلْمَةٍ) : (أَغْلِيْمَةٌ) ، كَانَتْهُمْ حَقَرُوا
(أَغْلِيْمَةٌ) وَ (أَصْبِيَّةٌ) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَفْعِلَةً) يُجْمَعُ بِهِ (فُعَالٌ) وَ (فَعِيلٌ) ، فَلَمَّا حَقَرُوا
جَاءُوا بِهِ عَلَى بِنَاءٍ قَدْ يَكُونُ لِـ (فُعَالٍ) وَ (فَعِيلٍ) إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً حَقَرْتُهُ عَلَى
الْقِيَاسِ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَقُولُ : (صَبِيَّةٌ) وَ (غُلْمَةٌ)^(١٧٦) ،
وَأَنشَدَ الرَّجَزَ الْمُتَقَدِّمَ .

(١٧٦) الكتاب ٢ / ١٣٩ ، وفيه : (فلما حَقَرُوهُ ... فإذا سُمِّيَتْ بِهِ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلًا ... من يجريه عَلَى الْقِيَاسِ ...) .

بَابُ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مُؤَنَّثًا وَلَمْ تَلْحَقْهُ عِلَامَةُ التَّانِيثِ

قَالَ : (فَأَمَّا الْمُظَلَّةُ لِلْأَرْضِ فَلَا تُكْسَرُ ، اسْتُعْنِيَ عَنِ التَّكْسِيرِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي
السَّمَوَاتِ)^(١٧٧) ، وَمَا أَرَاهُ فَطَنَ لِلْسَّبَبِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ :
سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا^(١٧٨)
كَسَّرَهُ تَكْسِيرَ الشَّمَالِ فِي قَوْلِهِ :
وَلَا تَجِدُ الْأَضْيَافَ عِنَّا عَمَلًا
إِذَا هَبَّ أَرْوَاحُ الشِّتَاءِ الشَّمَائِلُ
لَأَنَّهُمَا (فَعَالٌ) ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مِثْلُهَا .

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى فَاعِلٍ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَقَالُوا : / ٣٥ و / (صَحَابَةٌ) ، فَفَتَحُوا الصَّادَ وَهُوَ اسْمٌ
لِلْجَمْعِ ، وَالصَّادُ لَا تُكْسَرُ مَعَ دُخُولِ التَّاءِ الْاسْمَ ، وَقَدْ عَكَّى الْكُسْرُ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ
فَقَالُوا : صَحَابَةٌ ، وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَلَا تُكْسَرُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى فَوَاعِلٍ كَمَا
كَسَّرُوا عَلَيْهِ حَوَائِطَ ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ)^(١٧٩) .
وَأَجَازَ تَكْسِيرَ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَصُولٍ^(١٨٠) ، وَقَدْ مَنَعَ هَذَا سَبِيوِيهِ فِي مَوَاضِعَ

(١٧٧) النكلمة ٤٤٠ .

(١٧٨) لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٣١٧ ، وصدره :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ

(١٧٩) النكلمة ٤٤٤ ، وفيه : (بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ . . . وَالْأَكْثَرُ الْأَوَّلُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ . . . كَمَا كُسِّرَ . . . لِأَنَّهُ فِي
الْأَصْلِ صِفَةٌ) .

(١٨٠) النكلمة ٤٨٦ ، وفيه : (وَأَمَّا بَنَاتُ الْخَمْسَةِ فَلَا تُكْسَرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ ، كَمَا لَا تُحْقَرُ إِلَّا
كَذَلِكَ . . .) .

كثيرة من أبواب التصغير^(١٨١) وغيرها من أبواب التصريف والأبنية وما تجعله زائداً من حروف الزوائد ولم يُفصح بتكسيه البتة ، وسنذكر من تلك المواضع ما أمكن إن شاء الله .

باب التصغير

قال في هذا الباب : (وبنات الخمسة لا تُصَغَّرُ كما لا تُكْسَرُ إلا على استكراه)^(١٨٢) .
نراه مُعِداً للخلاف كأنه
بَرَدٌ على أهل الصواب مُوَكَّلٌ^(١٨٣)
وتحقير بنات الخمسة في كتاب سيويه بُني على الإحصاء ، ولا يُتَعَاطَى بالاستيفاء ،
وما قوله فيه إشارة يفتقر الى عبارة ، ولا لفظه يحتاج الى إعادة ، فَمِنْ أَطْرَفِ الإعراب فيه
الإفصاح به في أول باب .

قال في هذا الباب : (وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف ، ويكون في مثل
حالهِ لو كَسَرْتَهُ للجمع) ، يعني أنه لا يُجْمَعُ مَكْسَراً ، وفي جواز (تصغير ، ما كان على
خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ما ذكرناه مما كان عِدَّةُ حروفِهِ خمسةً أحرف ،
وذلك نحو سَفَرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ ، وَقَبْعَثْرَى ، وَشَمَرْدَلٍ ، وَجَحْمَرِشٍ ، وَصَهْصَلِقٍ ،
فَتَحَقَّرَ العربُ هذه الأسماء ، سَفَرِج ، وفَرَزْد ، وَشَمِيرْد ، وَقُبَيْعَتْ ، وَصَهَيْصَلٌ)^(١٨٤) ،
هذا نصٌ كلاميه ، مكتفياً بنفسه بين الإفصاح ، غير مفتقر الى الإيضاح ، محملاً على
العرب ، ممثلاً بعدة أساء من حس وعلم ، وما أدري ما أقول في هذه الغفلة ، ولا ما

(١٨١) أجاز سيويه تحقير ما كان على خمسة أحرف أصول . الكتاب ٢ / ١٢١ وينظر في تحقير الخماسي :

الكتاب ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(١٨٢) الكلمة ٤٨٧ .

(١٨٣) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٣٢ .

(١٨٤) الكتاب ٢ / ١٠٦ .

توجه اليه هذه النزعة ، وحالته في الباب المتقدم قاطعة على وجود النظم ، وصحة الذكر ،
موجبة الثناء وجميل السر ، فما كان بالوالي ولا الضرع العمر ، ولكن الامور تزدهم
ازدهاما ، ولا تعدم الحسنة اذا ما (١٨٥) .

باب تحقير ما حُذِفَ منه من بناتِ الثلاثةِ حرف

/ ٣٥ ظ / قال في هذا الباب : (وليست التاء في بنتٍ للتأنيث) (١٨٦) ، وهذا وهم ،
التاء في بنتٍ وأختٍ وكَيْتَ وذَيْتَ (١٨٧) وثُتَانٍ وكِلْتَا (١٨٨) للتأنيث ، وقد مرَّ طَرَفٌ من القول في
ذلك ، ومن أبتَّه أنه لا يثبت في الاضافة كما يثبت هاءُ فاطمةَ وحنيئةَ ونحوهما ، وترجعُ الى
أصلها في التحقير وفي الوقفِ إذا قلتَ : ذِيَّةٌ ، وحكى أبو عبيد في (المصنف) : وفي سات
الطريق سوى ، ولا يُقالُ واحدةٌ منها إلا لمؤنثٍ ، والحال فيها أيِّنٌ من أن يُستظهر عليها
بالنصوص من الكتاب إن شاء الله .
وقال في تحقير الجمع : صُبِيَّةٌ (١٨٩) ، وقد مضى القول فيه (١٩٠) .

فصل

وقال في بابِ الفعلِ الرباعيِّ : (وما كان منه مضاعفاً ، مثلُ قَلَقَلْتُهُ وَرَزَلَزْتُهُ ، فقد
يُفتَحُ أوائلُ المصادرِ منه نحو القَلَقَالِ والزَّلْزَالِ ، والأصلُ الكَسْرُ) (١٩١) ، وليس الأمر ما

(١٨٥) في الاصل : اذا ما ، وهذا مثل . ينظر : الزاهر ٢ / ٥ - ٦ .

(١٨٦) التكملة ٤٩٢ .

(١٨٧) الكتاب ٢ / ١٢٤ وليس فيه (كيت) .

(١٨٨) ينظر : النكت ٣٩١ .

(١٨٩) التكملة ٥٠٢ .

(١٩٠) تنظر الصفحة ١٢٩ من التحقيق .

(١٩١) التكملة ٥٢٣ وفيه (قد تُفتَحُ أوائل ...) .

ذهب إليه ، الكسرُ في المصادر ، والفتحُ في الاسمِ بخلافِ الحَجِّ والحِجِّ ، والطَّحْنِ والطَّحْنِ ونحوه .

وقالَ في هذا الباب : (فَاَمَّا الطُّمَانِينَةُ وَالْقُشْعِرِيرَةُ فَلَيْسَ عَلَى (اطمأنَّ واقشعرَ)^(١٩١) ، وهذا وَهْمٌ ، إِنَّمَا يَقَالُ فِيهَا : لَيْسَتْ عَلَى أَصْلِ الْبِنَاءِ ، كَمَا أَنَّ اقشعرَ كذلك .

وقالَ في بابِ ما اشتقَّ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ لِلْمَصَادِرِ مِنَ الزَّمَانِ^(١٩٢) والمكانِ ، كذا وجدتهُ ، قالَ في هذا البابِ : (وقد كَسَرُوا اسْمَ الْمَكَانِ [فقالوا] : المثَبُّ لموضعِ النَّبَاتِ)^(١٩٣) ، وهذا وَهْمٌ ، إِنَّمَا نَحْنُ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ لَا مَكَانِ الشَّيْءِ ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ عَلَى (مَفْعَلَةٍ) نحو : (مَشْرُقَةٍ) و (مَزْرُوعَةٍ) .

بَابُ الْإِمَالَةِ

قالَ : (الْإِمَالَةُ قُصِدَ بِهَا أَنْ يَتَنَاسَبَ الصَّوْتُ لِمَكَانِهَا)^(١٩٤) ، وَلَيْسَ لِذِكْرِ الصَّوْتِ هُنَا مَعْنَى ، لِأَنَّ اللَّهْجَةَ الَّتِي تُقَالُ عَلَى حَالِ الصَّوْتِ مَوْجُودَةٌ فِي الصَّوْتِ بِحَسَبِ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهَارَةِ وَالْخَفَاءِ ، وَاللَّيْنِ وَالشِّدَّةِ ، وَالرِّخَاءِ وَالْحِدَّةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّهْجَةِ ، وَإِنَّمَا الْإِمَالَةُ تَقْرِيبُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ ، لثَلَا يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ فِي تَصَعُّدٍ أَوْ انْحِدَارٍ ، أَوْ يَكُونُ فِي انْحِدَارٍ وَيَتَصَعَّدُ عَلَى مَا رَسَمُوا مِنْ مَقَارِبَةِ الْحُرُوفِ وَمَبَاعِدَتِهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ نَحْوُ مِنَ الْإِدْغَامِ حَتَّى / ٣٦ و / يَكُونُ الْحَرْفُ كَالْحَرْفِ ، وَعَمَلُ الصَّوْتِ بِحَالِهِ الْمَقْصُودَةِ كَمَا أَنَّ لَفْظَ الْحَرْفِ بِحَالِهِ الْمَوْضُوعَةِ ، كَاسْتِفَالِ الدَّالِ ، وَاسْتِعْلَاءِ الطَّاءِ ، وَصَفِيرِ السِّينِ ،

(١٩٢) التكملة ٥٢٤ ، وفيه : فليسا .

(١٩٣) في التكملة ٥٢٤ : للمصادر والزمان . .

(١٩٤) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : (. . . اسم المكان في هذا الباب فقالوا . . .) .

(١٩٥) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : بمكانها .

وطالة الشين ، وتكرار الراء ، وانحراف اللام ، وشدة الباء ، ولين الواو ، وغنة الميم ، وهي من موضع واحد ، وعمل الصوت من الجهاره والخفاء فيها على اختلافها في أنفسها عمل واحد لا يكون جهوراً في بعض ، وخفياً في بعض .

باب ما كانت فائؤه همزة

قال في هذا الباب ، وقد ذكر (أكل) و (أمن) : (فإذا بنيت افتعل قلت : ابتكل وإيتمن ، فلا تدغم الياء في التاء كما أدغمت اتعد وأتسر ، لأن الياء ليست بلازمة) (١٩٦) . وهذا نظر لم يصحبه فيه توفيق ، اعتل بأن الياء ليست لازمة وهذا الذي أوجب قلبها تاء ، فتكون أجلد من الياء وأثبت كما أن ذلك في الواو .

وقال سيبويه في باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات ، ثم قال : (وذلك متعد ونحوه) (١٩٧) ، ثم قال : (من قبل أن هذه الواو تضعف هنا ، فتبدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد مضموم ، وتقع بعد الياء ، فلما كانت هذه الأشياء تكتنفها مع الضعف الذي ذكرت لك ، [صارت] بمنزلة الواو أول الكلمة وبعدها واو في لزوم البدل لما اجتمع فيها ، فابدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول) ، فتراه لم يجعل لبدلها تاء علة إلا أنها لا تثبت .

وقال في الياء في باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاء : (والياء يوافق الواو في افتعل) (١٩٨) ، ثم اعتل فيها بما اعتل في الواو فقال (١٩٩) : (فابدلوا مكانها حرفاً هو أجلد منها) (٢٠٠) ، وكذلك إذا بنيت من (الأمر) : (افتعل) قلت : (ايتمن) ، ولم تثبت

(١٩٦) التكملة ٥٧٣ ، وفي الأصل : وقد ذكر أخذ وأمر .

(١٩٧) الكتاب ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والزيادة منه .

(١٩٨) الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

(١٩٩) في الأصل : فقالوا .

(٢٠٠) الكتاب ٢ / ٣٥٩ .

الهمزة كما لم تثبت الواو مع الكسرة ، وصارتا في الحالتين ياء وفي الضعف سواء ، وهذا ما لا خفاء به ولا معترض عليه إن شاء الله .

وإدغام مثل هذا عندي جائز ، تقول : (اُتِرْ يا هذا) ، و (هُوَ يُتِرُ) ، وإنما قال (مثل هذا) لأن الفاء والعين فيه مضاعفتان ، ولا يُوجد مثل / ٣٦ ظ / هذا في الكلام إلا مضاعفاً أحدهما مثل علود وعلكد ، ولا يكون مثل علد وعلك ، فإن ذهب إلى هذا قيل له : قد نجيء الكلمة بما يؤدي التصريف اليه على غير ما بُني عليه ، تقول : ائحى ، فتدغم لأن هذا البناء لا تضاعف فيه الفاء ولا تدغم سواء ، لأن هذا المثال تضاعف فيه العين فليتبس .

وقال في الباب : (فإن كان ما بعد الفاء مضاعفاً نحو أُرْ يورُ وأن يثن ، قلبت مع المضمومة واواً ومع الكسرة ياء ، ولم يجر فيها التحقيق لاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة) (٢٠١) ، وهذا ما لا يجيزه أحد ، فبيانه عي .

ثم قال : (يا فاعِلٌ) (٢٠٢) ، أفعل أفعل ، قلت في قول من ادغم : يا أُرْ إرْ إرْ ، فإن بينت المثليين على قول أهل الحجاز قلبت الهمزة من المثال الأول واواً وبين المثال الثاني [ياء] (٢٠٣) ، وليس لقوله : (أهل التحقيق) (٢٠٤) معنى ، لأنها مبتدأة ، فلا بُد من تحقيقها ، إلا أن يشترط إيصال الكلام ، فإن فعل كان حُكم المثاليين واحداً ، فكانت بعد الضمة واواً ، وبعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفاً ، فتقول : يا غلام وتَزْ واوتَرَن ، ويا غلام اَيْتَزْ وايتَن ، والخط في الكتاب ايتَزْ بعد الضمة ، والكسرة يواو ، وايزَ بصورة > واحدة < بعد الواو والفاء .

وبعد ثم أين لأن ينقطع بتوجه الوقف عليها ، ويلزم تحقيق الهمزة ، والخط على ما يوجهه الوقف ، والضبط على ما يوجهه الوصل .

(٢٠١) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : (قلبت المضمومة واواً ، والمكسورة ياء) .

(٢٠٢) في الأصل : يا فاعال .

(٢٠٣) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : (يا أن إن إن) . قلبت الهمزة الأولى من مثال الأمر واواً ، والهمزة من المثال

الثاني ياء في قول أهل التخفيف .

(٢٠٤) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : أهل التخفيف .

فصل

قال عند ذكره^(٢٠٥) :

وَكَحَلَ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

(فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَا لَمْ تُصَرِّفْهُ)^(٢٠٦) ، وهذا لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ لِازْدِحَامِ مَعْنَى التَّحْضِيزِ

وَالْعَرْضِ عَلَى نَفْيِ الْخَبَرِ الْمُحْضِ .

وَزَعَمَ^(٢٠٧) أَنَّ (طَايَةً) وَ (رَايَةً) إِنَّمَا صَحَّتِ الْعَيْنُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا وَلِيَتْ أَلْفًا أَصْلِيَّةً ،

وَفَرَّقَ بَيْنَ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ حَتَّى جَعَلَ هَذَا قِيَاسًا ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ

فِيهِ ، وَمَا نَصَّ سَبِيوِيهِ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ الْمَعِينُ .

وَذَكَرَ (الْعُلْيَا وَالْقُصْيَا ، وَقَدْ قَالُوا : الْقُصْوَى ، فَاجْرَوْهُ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا جَاءَ قَوْلُ

وَاسْتَحْوَذَ)^(٢٠٨) ، فَجَعَلَهُ شَاذًا .

وَقَالَ سَبِيوِيهِ : (وَقَدْ قَالُوا : الْقُصْوَى فَاجْرَوْهُ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ صِفَةً

/ ٣٧ و / بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ)^(٢٠٩) .

وَقَالَ : (وَقَالُوا : أَحَوَاوَى التَّيْسُ ، وَأَحَوَاوَتِ الشَّاةُ ، كَمَا قَالُوا : أَحْمَارٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ

أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ الْأَخِيرَةِ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَمْ يُدْغِمُوا فَيَقُولُوا : أَحَوَاوُ ،

لَأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَلَزِمَهُمْ فِي الْمُضَارِعِ أَنْ يُحَرِّكَ الْوَاوُ بِالضَّمِّ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَحِجْءْ فِي شَيْءٍ

(٢٠٥) الجندل بن المثنى في شرح شواهد الإيضاح ٦٣١ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٧١ وشرح شواهد الشافية

٣٧٤ .

ونسب في الخصائص ٣ / ٣٢٦ إلى العجاج وليس في ديوانه .

(٢٠٦) التكملة ٥٩٤ .

(٢٠٧) التكملة ٦٠٠ ، وفيه : فَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ غَيْرَ زَائِدَةٍ صَحَّتْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ غَايَةِ وَرَايَةِ .

(٢٠٨) التكملة ٦٠٢ ، وفيه (فجاء على الأصل . . .) .

(٢٠٩) الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وفيه : (فاجروها . . .) .

مِنْ كَلَامِهِمْ ، فَرَفَضُوهُ (٢١٠) .
وهذا غَلَطٌ لَأَنَّهُمْ يَضُمُونَ (عَدَوٌ) و (فَلَوٌ) ، وَكُلُّ وَاوٍ مَدْعُمَةٌ بِمَنْزِلَةِ السَّاكِنِ ،
كَذَلِكَ (دَلَوٌ) و (غَزَوٌ) ، وَلَكِنَّ الِادْغَامَ امْتَنَعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ الْمِثْلَانِ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ سَبَقَتْ إِلَى
اللام .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَمْ يَجِءْ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ) ، فَإِنْ كَانَ يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُونَةَ لَمْ
تَجِءْ فِي كَلَامِهِمْ ، فَقَدْ جَاءَتْ ، وَإِنْ كَانَ يَعْنِي مَا هُوَ بِسَبِيلِهِ ، فَلَا يَكُونُ .

بَابُ الْإِدْغَامِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : (فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُدْعَمِ فِي الْمَنْفَصِلَيْنِ ، فَإِنَّ السَّاكِنَ
يَكُونُ عَلَى ضَرِيَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا لَا مَدَّ فِيهِ وَلَا لَيْنٌ ، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ فِيهِ
مَدٌّ وَلَيْنٌ ، فَمَا لَا مَدَّ فِيهِ لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ اسْمِ مُوسَى ،
وَقَوْمِ مَالِكٍ ، لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فَتَقُولُ (٢١١) : قَوْمُ مَالِكٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ الْمَنْفَصِلَيْنِ أَنْ
يُحَرِّكَ لِهَما السَّاكِنِ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْمُتَصِلَيْنِ نَحْوَ اسْتَعَدَّ ، لِأَنَّكَ فِي الْمَنْفَصِلَيْنِ بِالْخِيَارِ مِنَ
الْإِدْغَامِ وَتَرْكِهِ ، وَالْمُتَصِلَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الْإِدْغَامُ (٢١٢) .

هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ الَّذِي وَجَدْتُ فِي النُّسخَةِ ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ
الْإِدْغَامِ أَنْ يُغَيِّرَ لَهُ الْبِنَاءَ .

وَقَوْلُهُ : (قَوْمُ مَالِكٍ) بِالْإِدْغَامِ فِيهِ صَحِيحٌ مِنْ أَجْلِ اللَّيْنِ ، قَالَ سَيِّبُوهُ فِي هَذَا
الْبَابِ : (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٍ ، وَجَبِبَ بَكْرٍ) (٢١٣) ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ ، ثُمَّ أَجَارَ هَذَا فِي آخِرِ

-
- (٢١٠) التَّكْمِلَةُ ٦٠٧ ، وَفِيهِ : (يَلْزَمُ فِي الْمَضَارِعِ أَنْ تُحْرَكَ ...) .
(٢١١) فِي التَّكْمِلَةِ ٦١٢ : (وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فَيَقُولُ ...) .
(٢١٢) التَّكْمِلَةُ ٦١١ - ٦١٢ ، وَفِيهِ : (بَيْنَ الْإِدْغَامِ) ..
(٢١٣) الْكِتَابُ ٢ / ٤٠٨ ، وَقَالَ بَعْدَهُ : فَالْبَيَانُ فِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْأَلْفِ ، وَيَنْظُرُ : النِّكَتُ :
١٢٥٠ - ١٢٥١ .

الباب^(٢١٤) ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ (ثَوْبٍ بَكْرٍ) و (قَوْمٍ مُوسَى) ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ .
 وَقَالَ : (اَمْذَحْ حَرْفَةً)^(٢١٥) ، وَقَلَّبَ الْعَيْنَ حَاءً ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ أَقْرَبُ ، وَلَمْ يَعْتَدِ
 سَيِّوِيهِ بِذَلِكَ^(٢١٦) ، لِأَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَالَّذِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُدْغَمُ فِي
 الْأُخْرَى ، وَالَّذِي اعْتَلَّ بِهِ سَيِّوِيهِ ، أَنَّ التَّقَاءَ الْحَاءَيْنِ أَخْفُ فِي الْكَلَامِ مِنَ التَّقَاءِ
 الْعَيْنَيْنِ ، أَلَا تَرَى التَّقَاءَ هُمَا فِي بَابٍ (رَدَدْتُ) أَكْثَرُ ، وَالْمَهْمُوسُ أَخْفُ / ٣٧ ظ / مِنْ
 الْمَجْهُورِ ، فَهَذَا كُلُّهُ يُبَاعِدُ الْعَيْنَ مِنَ الْإِدْغَامِ ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْوَصْفِ .
 وَلَمْ يَمَعْنِ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَوْقُنَا حَيْثُ وَقَفَ ، وَلَمْ نَدْعِ الْقَوْلَ فِي بَابٍ تَرَكَهُ
 لِلصَّرْفِ وَمَا يَلِيهِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ تَسْلِيماً لَهُ ، وَلَكِنْ تَجَافَيْنَا عَنْهُ لِلْمُشَارَكَةِ فِيهِ ، وَلَوْ تَكَلَّفْنَا
 الْوَفَاءَ بِكُلِّ مَا جَرَى فِيهِ مِنْ خَطَاٍ وَتَقْصِيرٍ وَسُوءٍ وَبُعْدٍ تَأْوِيلٍ ، لَامْتَدَّ طَلْقُ الْكَلَامِ ،
 وَخَرَجَتِ الرِّسَالَةُ عَنْ هَيَأَتِهَا مِنَ الْإِيْجَازِ ، لَكِنْ وَكَلْنَا ذَلِكَ لَذَوِي الْبَصَائِرِ السَّلِيمَةِ ،
 وَالنَّفُوسِ الْحَكِيمَةِ ، إِلَى مَا نَهَجْنَا سَبِيلَهُ مِنَ التَّنْبِيهِ ، وَأَعْطَيْنَا دَلِيلَهُ فِي الشَّبْهِ وَالتَّمْوِيهِ ،
 وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ ، وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ ، فَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

(٢١٤) التكملة ٦١٤ ، وفيه : وقد ادغموا أيضا نحو (ثوب بكر) .

(٢١٥) التكملة ٦١٧ ، وفيه : اَمْذَحْ حَرْفَةً .

(٢١٦) ينظر : الكتاب ٤١٣ / ٢ .

فهرس المصادر والمراجع^(*)

- المصحف الشريف .
- ابن الطراوة النحوي : د. عياد الشبيقي ، السعودية ١٩٨٢ .
- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله ، ت ٣٦٨ هـ ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥ .
- ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت ٧٤٥ هـ ، محمد د .
- مصطفى احمد النماس ، القاهرة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .
- اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد ، ت ٧٤٣ هـ ، محمد د . عبد المجيد دياب ، الرياض ١٩٨٦ .
- الأشباه والنظائر : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ ، محمد د .
- عبدالعال سالم مكرم ، بيروت ١٩٨٥ .
- اصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ ، محمد أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- الاصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، ت ٣١٦ هـ ، محمد د . عبد الحسين الفتلي ، بيروت ١٩٨٥ .
- الأغاني : أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، ت نحو ٣٦٠ هـ ، ج ١ - ١٦ طبعة دار الكتب بمصر ، وج ١٧ - ٢٤ نشر الهيئة المصرية .
- الأمالي الشجرية : ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله ، ت ٥٤٢ هـ ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت ٦٤٦ هـ ، محمد أبي الفضل ، مط دار الكتب ، مصر ١٩٥٥ - ١٩٧٣ .
- الانصاف في مسائل الخلاف : الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، ت ٥٧٧ هـ ، محمد محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦١ .
- ايضاح شواهد الايضاح : القيسي ، أبو علي الحسن بن عبدالله ، ق ٦ هـ ، محمد د . محمد بن حمود الدعجاني ، بيروت ١٩٨٧ .
- الايضاح العضدي : أبو علي الفارسي ، محمد د . حسن شاذلي فراهود ، مصر ١٩٦٩ .
- (ب)
- البارع في علم العروض : ابن القطاع ، علي بن جعفر ، ت ٥١٥ هـ ، محمد د . أحمد محمد عبدالدايم ، مكة المكرمة ١٩٨٥ .

(*) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط .

- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .
- البيان والتبيين : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥ هـ ، تح عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٤٨ .

(ت)

- التبيان في شرح الديوان : المنسوب غلطاً الى العكبري ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين ، ت ٦١٦ هـ ، تح السقا وآخرين ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦ .
- التكملة : أبو علي النحوي ، الحسن بن أحمد ، ت ٣٧٧ هـ ، تح د . كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨١ .
- تهذيب الألفاظ (مختصر) : ابن السكيت ، تح شيخو ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩٧ .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤ هـ ، تح اوتوبرتزل ، استانبول ١٩٣٠ .

(ج)

- جذوة المقتبس : الحميدي ، محمد بن فتوح ، ت ٤٨٨ هـ ، مصر ١٩٦٦ .
- الجمل في النحو : الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تح د . علي توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٤ .
- جهرة الأمثال : أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبدالله ، ت بعد ٣٩٥ هـ ، تح أبي الفضل وقطامش ١٩٦٤ .
- الجنى الداني : المرادي ، الحسن بن قاسم ، ت ٧٤٩ هـ ، تح طه محسن ، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .

(ح)

- حماسة البحترى : البحترى ، الوليد بن عبيد ، ت ٢٨٤ هـ ، تح شيخو ، بيروت ١٩١٠ .

(خ)

- خزانة الأدب : البغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، ت ١٠٩٣ هـ ، تح عبد السلام هارون ، مصر ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .
- الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢ هـ ، تح محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
- خلق الانسان : الأصمعي ، عبد الملك بن قريب ، ت ٢١٦ هـ ، تح هفتر ، نشر في كتاب (الكنز اللغوي في اللسان العربي) ، بيروت ١٩٠٣ .

(د)

- ديوان أحيحة بن الجلاح : د . حسن محمد باجودة ، السعودية ١٩٧٩ .

- ديوان الأعشى : محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ .
- ديوان امرئ القيس : محمد أبي الفضل ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت : د . عبدالحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧٤ .
- ديوان تأبط شرأ : محمد علي ذوالفقار شاكر ، بيروت ١٩٨٤ .
- ديوان جرير : محمد نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر .
- ديوان حسان : محمد . سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ديوان الحطيئة : محمد نعمان أمين طه ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ديوان ذي الرمة : محمد . عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .
- ديوان رؤبة : نشره وليم بن الورد ، لايبزك ١٩٠٣ .
- ديوان الراعي النميري : فايبرث ، بيروت ١٩٨٠ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : محمد محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٥٨ .
- ديوان العرجي : محمد خضر الطائي ورشيد العبيدي ، بغداد ١٩٥٦ .
- ديوان الفرزدق : محمد الصاوي ، مصر ١٩٣٦ .
- ديوان القتال الكلابي : د . احسان عباس ، بيروت ١٩٦١ .
- ديوان قيس بن الخطيم : محمد . ناصر الدين الأسد ، بيروت ١٩٦٧ .
- ديوان كثير : محمد . احسان عباس ، بيروت ١٩٧١ .
- ديوان لبيد بن ربيعة : محمد . احسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .
- ديوان معن بن أوس : د . نوري القيسي ود . حاتم الضامن ، بغداد ١٩٧٧ .
- ديوان النابغة الذبياني : محمد . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان المهذلين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥ .

(ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن انقاسم ، ت ٣٢٨ هـ ، محمد . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٧٩ .

(س)

- سر صناعة الاعراب : ابن جني ، محمد . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٥ .

(ش)

- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى ، ت ٩٠٥ هـ ، البابي الحلبي بمصر .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت ٦٦٩ هـ ، محمد . صاحب جعفر أبو جناح ، مط جامعة الموصل ١٩٨٢ .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي ، أحمد بن محمد ، ت ٤٢١ هـ ، محمد عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٥١ .
- شرح الشافية : رضي الدين الاسترأبادي ، ت ٦٨٦ هـ ، محمد محمد نور الحسن وآخرين ، مط

- حجازي ، القاهرة ١٣٥٦ - ١٣٥٨ هـ .
- شرح شواهد الايضاح : ابن بري ، أبو محمد عبدالله ، ت ٥٨٢ هـ ، تح د . عيد مصطفى درويش ، القاهرة ١٩٨٥ .
 - شرح ابن عقيل : بهاء الدين بن عقيل ، ت ٧٦٩ هـ ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦٤ .
 - شرح القصائد السبع الطوال : ابن الأنباري ، تح عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
 - شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت ٦٤٣ هـ ، الطباعة المنيرية بمصر .
 - شعر الأخطل : تح د . فخرالدين قباوة ، حلب ١٩٧١ .
 - شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي : د . هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد م ١٠ ع ٢ ، بغداد ١٩٨١) .
 - شعر عمرو بن أحر : د . حسين عطوان ، دمشق .
 - شعراء امويون : د . نوري هودي القيسي ، الموصل ١٩٧٦ ، بغداد ١٩٨٢ .
 - الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم ، ت ٢٧٦ هـ ، تح احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

(ص)

- الصلة : ابن بشكوال ، خلف بن عبد الملك ، ت ٥٧٨ هـ ، صححه عزة العطار ، القاهرة ١٩٥٥ .

(ط)

- الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد ، ت ٢٣٠ هـ ، بيروت ١٩٥٧ .
- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩ هـ ، تح أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

(غ)

- الغريب المصنف : أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، ت ٢٢٤ هـ ، مصورة عن نسخة امبروزيانا بايطاليا المكتوبة سنة ٣٨٤ هـ والجزء الأول من طبعة تونس ، تح محمد المختار العبيدي ١٩٨٩ .

(ف)

- الفاخر : المفضل بن سلمة ، ت ٢٩١ هـ ، تح الطحاوي ، مصر ١٩٦٠ .
- فرحة الاديب : الاسود الغندجاني ، أبو محمد الحسن بن أحمد الاعرابي ، ت بعد ٤٣٠ هـ ، تح د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

(ك)

- الكامل : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٦ هـ ، تح محمد أحمد الدالي ، بيروت ١٩٨٦ .
- الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠ هـ ، بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكّي بن أبي طالب القيسي ، ت ٤٣٧ هـ ، تحد . محي الدين رمضان ، دمشق ١٩٧٤ .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ : التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تحد شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .

(ل)

- لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت ٧١١ هـ ، بيروت ١٩٦٨ .

(م)

- مجاز القرآن : أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، ت نحو ٢٠٩ هـ ، تحد سزكين ، مط السعادة بمصر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ .
- مجالس ثعلب : ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ، ت ٢٩١ هـ ، تحد عبدالسلام هارون ، مصر ١٩٦٠ .
- مجالس العلماء : الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تحد عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٨٣ .
- مجمع الأمثال : الميداني ، أحمد بن محمد ، ت ٥١٨ هـ ، تحد محمد محي الدين عبدالحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٥٩ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ابن جني ، تحد النجدي والنجار وشليبي ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ .
- مختصر في شواذ القرآن : ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ت ٣٧٠ هـ ، تحد برجستراسر ، مط الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .
- المخصص : ابن سيدة ، علي بن اسماعيل ، ت ٤٥٨ هـ ، بولاق ١٣١٨ هـ .
- المرتجل : ابن الخشاب ، ابو محمد عبدالله بن أحمد ، ت ٥٦٧ هـ ، تحد علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ .
- المستقصى في أمثال العرب : الزغشري ، محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ ، حيدر آباد ١٩٦٢ .
- مشكل اعراب القرآن : مكّي بن أبي طالب ، تحد . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٥ .
- المشوف المعلم : العكبري ، تحد ياسين السواس ، دمشق ١٩٨٣ .
- معاني القرآن : الفراء ، يحيى بن زياد ، ت ٢٠٧ هـ ، تحد نجاتي والنجار وشليبي ، القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ .

- معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ت ٦٢٦ هـ ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب .
 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨ هـ ، تحه بشار عواد وشعيب الارناؤوط وصالح مهدي عباس ، بيروت ١٩٨٤ .
 - مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين ، ت ٧٦١ هـ ، تحه . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، لبنان ١٩٦٩ .
 - المقتصد في شرح الايضاح : عبد القاهر الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ ، تحه . كاظم بحر المرجان ، عمان ١٩٨٢ .
 - المقتضب : المبرد ، تحه محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة .
 - المقصور والممدود : نفطويه ، ابراهيم بن محمد ، ت ٣٢٣ هـ ، تحه . حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٨٠ .
 - المقصور والممدود : ابن ولاد ، أحمد بن محمد ، ت ٣٣٢ هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٠٨ .
- (ن)
- نتائج الفكر : السهيلي ، عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي ، ت ٥٨١ هـ ، تحه . محمد ابراهيم البنا ، مصر ١٩٨٤ .
 - نزهة الألباء : الأنباري ، تحه ابي الفضل ، مط المدني بمصر .
 - النكت في تفسير كتاب سيويه : الأعلام الشتتري ، يوسف بن سليمان ، ت ٤٧٦ هـ ، تحه زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ١٩٨٧ .
 - النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، ت ٢١٥ هـ ، تحه محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ١٩٨١ .
- (و)
- الوافي في العروض والقوافي : الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تحه . فخر الدين قباوة وعمر يحيى ، دمشق ١٩٧٥ .
 - وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت ٦٨١ هـ ، تحه . احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨ .

فهارس الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	المستشهد به من الآية	الصفحة
	(البقرة)	
٤٨	لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	٥٤
٨٣	وقولوا للناس حسناً	١٢٣
٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٠
	(آل عمران)	
١٣	قد كان لكم آية في فتنتين التقتا ...	٥٥
٤٥ ، ٤٢	قالت الملائكة	١٢٥
	(النساء)	
٩٠	أوجاؤكم حصرت صدورهم	٩٤
٩٥	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر	٧٩
	(المائدة)	
٣٨	الزانية والزاني	٣٣
	(الانعام)	
٢٣	ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا	٤٢
٧٥	ملكوت السموات والارض	١٢٧
٩٦	وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسياناً	٥٠
	(التوبة)	
٤٧	ولاوضعوا خلالكم	٥٨
	(يونس)	
٢٧	قطعاً من الليل مظلاً	١٢٥
	(هود)	
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٨١
	(يوسف)	
١٠	تلتقطه بعض السيارة	٤٢

٤١	(الرعد)	كفى بالله شهيداً	٤٣
٧٩	(الحجر)	إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ	٤٢
١٢٠	(النحل)	نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ	٦٦
٥٣		وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً ...	٧٣
٥٤	(الاسراء)	لَقَدْ كُنتَ تَرَكُنَ إِلَيْهِمْ ذِكْرًا قَلِيلاً	٧٤
٨٠	(الأنبياء)	لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا	٢٢
٨٧	(المؤمنون)	تَنَبَّأَ بِالذَّهْنِ	٢٠
٣٣	(النور)	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ	٢
٢٠	(الفرقان)	أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا	٢٤
٤٢	(الشعراء)	أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ	١٩٧
٧٠	(سبأ)	بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	٣٣
٣٦		وَأَنْتَى لَهُمُ التَّنَافُسُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ	٥٢
٩٤	(فاطر)	غَرَابِيبُ سُودٍ	٢٧
٩٣		وَمَكْرَ السَّيِّئِ	٤٣
٥٢	(ص)	مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْآبَوَابُ	٥
٩٤	(ق)	وَحَبَّ الْحَصِيدِ	٩

٩٤	حبلى الوريد	١٦
	(القمر)	
٣٣	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	٤٩
	(الواقعة)	
٩٤	حَقَّ الْيَقِينِ	٩٥
	(الجنَّ)	
٦٨	نَقَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ السَّمْعِ	٩
	(النبأ)	
٥٣	وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً	١٩
	(القيامة)	
٤٨	تَظُنُّ أَنَّ يُفْعَلُ بِهَا فَاغْرَقَ	٢٥
	(البروج)	
٩٥	قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ● النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ	٤ و ٥
	(المسد)	
٩٤	تَبَّتْ يُدَا أُمِّي لَهَبٍ وَتَبَّ	١

فهرس الأحاديث

يانساء المؤمنات

٩٣

فهرس الأمثال

عاط بغير أنواط

٣٨

عسى الغوير أبؤسا

٤٠

لا تعدم الحسناء ذاما

١٣٣

من أشبه أباه فما ظلم

٨٣

من العناء رياضة الهرم

٣٣

فهرس الاشعار

اول البيت	قافيتة	قائله	موضعه
	(الهمزة)		
كان سبيته	وماء	(حسان)	٤٣
	(الباء)		
فتتلاف قبل	ناعبُ		٩٧
لدن بهزُ	الثعلبُ	(ساعدة بن جؤية)	٦٧
تلوم يهياه	كواكبهُ	ذو الرمة	٢٣
ارى رجلاً	مخضباً	الأعشى	١٢٥
ديار التي	الركائبِ	(قيس بن الخطيم)	٥٧
ارابت إنُ	اثوابي	(ضمرة بن ضمرة)	٥١
	(الجيم)		
نمكت حولاً	على منهج	(العرجي)	٢٦
اما النهارُ	من الساج	(الجرنفش الطائي)	٥٢
	(الحاء)		
وردَ جازرهم	مصبوحُ	(حاتم أورجل من النبيت)	٨٥
وكان سيان	السوحُ	(ابو ذؤيب الهذلي)	٩٧
تقول ابنة	سَحَ		٨٩
بعيرك خير	رَوْحَ		٨٩
	(الدال)		
عزمت على	يسودُ	(أنس بن مدركة)	٦٣
فقيم تدير	رمدُ		٨٢
وإنَّ الذي	جدا	(المقنع الكندي)	٧٥
لكلَّ سبيل	ضدا	(المقنع الكندي)	٧٥
على ما قام	رمايُ	(حسان بن ثابت)	١٠٥
إنَّ الرزية	ومحمدِ	الفرزدق	٣١
فلا بغيحكم قنا	ضرغد	(عامر بن الطفيل)	٦٨

• ما وضع من اعلام الشعراء بين قوسين هو مما لم يذكره ابن الطراوة .

٨٧	(نيهان العبشمي)	المتقاولد	يقتر بعيني
١٢٤	ذو الرمة	بسواو	ودوية مثل
٤٧		(الراء)	
١٠٦		صبر	مخافة اني
١٢٦	(جرير الضبي)	سطوؤ	منازل
١١٥		قراقير	يا ضيعاً
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	نشاؤره	نطيع ونعصي
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	طرورها	تري كل
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	امورها	تلوحن
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	اميها	وظلت بملقى
١٦	(الاخطل)	عوها	بيوم كايام
١٦		بكر	وقد سزني
١٠٤		اشبار	كل ثقيل
١٢٧	(المنخل اليشكري)	حمار	فليت فعيلأ
٤٤	(الفرزدق)	الكسير	وإذا الرياح
١١٧	ذو الرمة	(العين)	
١٢٩	(عبدالله بن الحجاج)	مجاشع	فيا عجباً
٥٦	(المرار بن سعيد)	البلاقع	وهل يرجع
٥٤	(الحطيئة)	وقع	فارحم اصيليتي
١٢٥	(مهلهل او اخوه عدي)	مسمعا	لقد علمت
١٣١		(الفاء)	
١٣٢	(امية بن ابي الصلت)	وكيف	امن رسم
١١٨	(معن بن اوس)	(القاف)	
١١٨	(المتنخل الهذلي)	حلاق	ما أرجي
		(اللام)	
		الشمائل	ولا تجد
		موكل	تراه معداً
		متحول	وفي الناس
		والسبل	رباء شماء

١٢٣	(أبو الغول الطهوي)	الفصيل	أما تنفك
٦٩	الأعشى	عزل	نحن الفوارس
٥٧	(الأخطل)	الأناصيل	كانه واضح
٥٠	(الأعشى)	نفلا	يوماً تراها
٥٨		مالا	لا تجعلونا
٦٠	(المتنبي)	الزلالا	ومن يك
٥٦		الاجلُ	ضعيف النكاية
		(الميم)	
٢٥	(المتنبي)	والظلمُ	وما انتفاع
٢٧		الجوازم	إذا كان
٦٨	(واقد بن الغطريف)	لسقيم	لئن لبن
٣٦	(كثير)	غريمُها	قضى كلَّ
٤٧		معلما	بآية أني
٧١	(حميد بن ثور)	خثعما	وما هي إلا
١١٠	(جرير)	لما	كلا يومي
١٢٣	(زينب بنت فروة)	الغنائما	ألم ترقومي
٨٦		تقدما	فإن أنت
٣١	(قيس بن زهير)	بالكرامه	جزاني الزهدمان
٦٩	الفرزدق	الختام	فبتن جنابتي
١٢٨		السنام	إذا ما
		العظام	ولا تهدي
٥٩	(ساعدة بن جؤية)	تشم	لقد أوبيت
		(النون)	
٨٢		المساكين	هذا زمان
٨٦		يدان	اعهد لما
٨٨	(جحدر اللص)	البنان	فإن اهلك
		(الواو)	
٤٣	(يزيد بن الحكم)	مرتوي	فليت كلالاً
		(الياء)	
٥٩	(ابن احمر)	نواجيا	اقول لكتاز
٥٩	(ابن احمر)	وراميا	فياك من

فهرس الارجاز

١٢١	(الدال) (دكين الراجز)	وحده
٨٤	(الراء) (رؤبة)	نصرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	زبرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	تمرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	هزبرا
٥١	(السين) (خزذبن لوزان) (العين)	العنس
٢٦		المرضعا
٢٦		اكتعا
٢٦		أربعا
٢٦		أجمعا
٤٤	(الفاء) (رؤبة)	والخريفا
٤٤	(رؤبة)	والصيوفا
٥٣	(القاف) (عويف القواني)	فرقه
٥٣	(عويف القواني)	رزقه
١٣٠	(الكاف) (رؤبة)	رمكا
١٣٠	(رؤبة)	رَمَكَا
٢٧	(اللام)	تضلل
٢٧		المفصل

٧١	(أحيحة بن الجلاح)	تقيلي
٧١	(أحيحة بن الجلاح)	ظليل
	(النون)	
١٦	(مدرك بن حصن)	مصنأ
١٦	(مدرك بن حصن)	سنأ
٥١	(حميد الأرقط)	سمين
	(الياء)	
٧٠	(أبو جندب الهذلي)	جاريه
٧٠	(أبو جندب الهذلي)	عليه
٧٠	(أبو جندب الهذلي)	حقويه

فهرس انصاف الابیات مرتبة على اوائلها

- (١)
- ٩٤ إذا حاص عينيه كرى النوم لم يزل (تأبط شراً)
- ٢٥ أولاك بنوخير وشركليهما
- ٩٠ أيام قومي والجماعة ... (الراعي النميري)
- (ح)
- ٩٠ حين النزول يكون غاية مثلنا
- (د)
- ١٠٥ رهط مرجوم ورهط ابن المعل (لبید)
- (س)
- ١٣١ سماء الاله فوق سبع سمانيا (امية بن أبي الصلت)
- ٨٧ سود المحاجر لا يقرآن بالسور (الراعي النميري)
- (ط)
- ٢١ طلحة الطلحات (عبيد الله بن قيس الرقيات)
- (ع)
- ١٠٦ علام تقول الرمح يثقل عاتقي (عمرو بن معد يكرب)
- (ك)
- ٤٧ كآبة أنها فقدت عقيلاً
- ٧٠ كان منا بحيث يعكى الإزار
- ٦٦ كأنّ الثريا حلة الغور منخل
- ٧١ كأنّ مجرّ الراسيات ذبولها (النابغة الذبياني)
- ١٢٦ كحل بيوتهم (سلامة بن جندل)
- ١١٧ كذي العريكوى غيره وهوراتع (النابغة الذبياني)
- ٥٨ كفاني ولم اطلب قليل من المال (امرؤ القيس)
- (م)
- ٨٢ ما انت جاره (الاعشى)
- ١١٠ متى كنّا لامك مقتوتينا (عمرو بن كلثوم)

(و)

٩٨وتقر عيني (ميسون بنت بحدل)

٨٥ ولا كهذا الذي في الارض مطلوب (امرؤ القيس)

(ي)

٦٨ يهوى مخارمها هوى الاجدل (ابو كبير الهذلي)

فهرس الأساليب والأمثلة النحوية

٧٥	زيد في الدار قائماً	(أ)	احسن بزيد
١٨	زيداً منطلقاً ظننت	٤١	استوى الماء والخشبة
	(س)	٧٢	اضربت زيداً عمراً
٣٥	سرت حتى أدخل المدينة	٣٨	اعجبني الضرب زيد عمراً
٢٠	السعادة أحبب إليك أم الشقاء	٥٦	أعددتها أن يميل الحائط
٦٨	سلك به الطريق	٧٤	أكلوني البراغيث
	(ع)	٢٧	الذي يطير الذباب فيغضب زيد
٢٠	العسل أحلى من العلقم	٣٤	أنت أضل الناس عبداً
	(ك)	٧٧	أنت وشأنك
٣٤	كل رجل في الدار فمكرم ومحمود	٧٣	إن بك زيداً مأخوذ
٧٣	كل رجل وضيعة	٤٣	إن قريباً منك زيداً
٣٤	كل رجل يأتيني فله درهم	٤٤	إنك وزيد ذاهبان
	(ل)	١٠٦	إنهم أجمعون ذاهبون
٤٧	لحق أنه منطلق	١٠٦	(ج)
٧٢	لو تركت الناقة وفصلها لرضعها	٧٢	جاء البرد والطيالسة
	(م)	٢٤	جاءني الرجلان كلاهما
٣١	ما أكثر المقسرات	٢٥	جاءني كلا أخويك
٧٣	ما زلت أسير والنيل		(ذ)
٧٣	ما زلت وزيداً حتى فعل	٦٨	ذهب به السوق
٧٢	ما صنعت وأباك		(ر)
٥٢	مررت برجل حسن الوجه	٢٢	رأيت الحائط والجبل
٤٩	مررت رجل ملازمه رجل	٢٤	رأيت كلا أخويك
٣٥	مرض حتى لا يرجونه		(ز)
٥٢	مطرنا السهل والجبل	٣٣	زيد الخبز آكله
٨٧	من لي إلا أبوك صديقاً	٣٩	زيد الدرهم أعطيه
	(هـ)	٣٧	زيد ضربت وضربني أباه
٦٩	هما خطان جنباتي أنفها	٣٤ ، ١٨	زيد عمراً قصد

فهرس المثنيات

٣١	العمران	٣٢	الأبوان
٣١	القريتان	٣٢	الأقرعان
٣١	النسران	٣١	الجبلان
٣١	النيران	٣٢	الحزان
		٣١	الزهدمان

فهرس الأعلام

١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩	١٢٥	الأصمعي
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢	١٢٥ ، ٦٩	الأعشى
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦	٣٥	جالينوس
١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٣	٥٣	أبو جعفر النحاس
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦	٣١	الحجاج
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠	٣٢	حزن بن وهب
١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧	١١١	أبو الخطاب الأنخس
١٣٨ ، ١٣٩	١١١ ، ٧٥ ، ٢٤	الخليل بن أحمد
٩٦	١٢٤ ، ١١٧ ، ٧١ ، ٢٣	ذو الرمة
١٣٣ ، ١١١ ، ٠٣	٦٣	رجل من خثعم
٣٢	٤٠	الزباء
٥٧ ، ٦١	٧٠	الزجاج
أبو علي النحوي (مؤلف الايضاح) ١٧ ،	٣٢	زهد بن حزن
٢٠ ، ٢١ ، ٢٢	١٢٣ ، ١٠٩ ، ٣٠	أبو زيد
٧٠	١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١	سيبويه
٣١ ، ٦٩	٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥	
٣٢	٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩	
١١٥ ، ١١٧	٣٠ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧	
٤١ ، ٨٧	٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢	
١١٣	٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦	
٨٠	٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١	
١١٥	٥٢ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣	
٨٠	٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١	
٥٩	٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠	
١١٥	٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨	
١٢٩ ، ١٢٦ ، ١١٩	٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢	
١٠١	٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩	
	١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦	

فهرس البلدان والأمكنة والمواضع والجبال والمياه

أجا	٣١	عرفات	٣١، ٣٧
أذرعاع	٣١	قنسرين	١١٥
الأنبار	٣١	كبكب	١٢٦
البحرين	١١٥	الكوفة	٣١
الحصنان	١١٥	المروة	٣٧
سلمى	٣١	بيرين	١١٥
الصفاء	٣٧		

فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب

اصلاح المنطق	١١٩	الكامل	١٠٩
الألفاظ	١٢٦، ١٢٩	الكتاب	٣٧، ٧٦
الايضاح	١٦، ٢٥، ٣٧	المصنف (الغريب المصنف)	٣٠، ١١١
الجميل	٣٧، ٨٣، ٩١		١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٣٣
الحلبيات	٣٧	المقدمات إلى علم الكتاب وشرح	
الخصائص	٣٧	المشكلات على توالي الأبواب	٨، ٢٥، ٢٧
الشيرازيات	٣٧		٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٥٥
الكافي	٣٧		٦١، ٦٤، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ١٠٥

فهرس موضوعات الكتاب

٥	مقدمة التحقيق
٦	مؤلف الكتاب
٩	كتاب الافصاح
١٧	أقسام الكلم
٢٠	فصل : الاسم أعم من الفعل
٢١	فصل : الفعل ينقسم بانقسام الزمان
٢٢	فصل : ما اذا انتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً
٢٤	فصل : كلا اذا أضيفت الى المضممر
٢٨	باب من أحكام اواخر الاسماء المعربة
٣٠	باب التثنية والجمع
٣٢	باب اعراب الاسماء
٣٤	باب الابتداء بالاسماء الموصولة
٣٧	باب الفاعل
٣٨	باب الفعل المبني للمفعول
٤٠	باب الأفعال التي لا تتصرف
٤١	باب نَعَم
٤١	باب التعجب
٤٢	باب كان
٤٢	باب ما
٤٥	باب إِنَّ وَإِنَّ
٤٨	باب ظننت
٤٩	باب اسم الفاعل وما أشبهه
٥٠	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٢	فصل : اعراب قوله تعالى : « مفتحة لهم الأبواب »
٥٣	باب المصادر التي اعملت عمل الفعل
٥٤	فصل : اضافة المصدر الى المفعول ومعه الفاعل
٥٥	فصل : حمل النعت على موضع المنعوت جائز

٥٦	فصل : اجازة (اعجبني الضربُ زيدُ عمرًا)
٥٧	فصل : قول أبي علي : ذهبت به وقمت به
٥٩	فصل : قول أبي علي : آبيته الماء
٥٩	فصل : قول أبي علي : صار الفاعل مفعولاً
٦١	فصل : قول المازني : لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منها
٦١	باب المفعول فيه
٦٢	فصل : ومما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسماً
٦٥	فصل : معنى المبهم
٦٧	فصل : قول الشاعر : ... كما غسل الطريق الثعلب
٦٩	فصل : قول العرب : هما خطآن جنابتي أنفها
٦٩	فصل : قولهم : مناط الثريا
٧٢	باب المفعول معه
٧٤	باب المفعول له
٧٥	باب الحال
٧٧	باب التمييز
٧٨	باب الاستثناء
٧٩	باب ما جاء بمعنى (إلّا) من الكلم
٨١	باب الاستثناء المنقطع
٨١	فصل : قوله : ذكر الضرب الثاني
٨٢	باب تمييز العدد
٨٢	باب كم
٨٢	باب النداء
٨٥	باب النفي بـ (لا)
٨٦	باب النكرة المضافة
٨٦	باب الأسماء المجرودة
٨٩	باب منذ ومنذ
٩١	باب القسم
٩٢	باب الأسماء المجرودة

٩٢	باب الاضافة غير المحضة
٩٤	باب توابع الاسماء
٩٥	باب العطف
٩٧	فصل : ما لا ينصرف
٩٨	باب اعراب الفعل
٩٨	فصل : قول أبي علي : إِنَّ (إِذَنْ)
	لا تعملُ في فعل الحال
٩٩	فصل : قول أبي علي : إِنَّ الجواب يكون بعد
	الفاء في خمسة مواضع
٩٩	فصل : قول أبي علي : لا لزمك الى أن تقضيني حقي
٩٩	باب الحروف الجازمة
١٠٠	باب المجازاة
١٠٠	باب النون الثقيلة والخفيفة
	* * *
١٠٣	فصل : قول أبي علي : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من
	استقراء كلام العرب
١٠٤	باب الابتداء بالكلم
١٠٥	باب الوقف على الاسم المعتل
١٠٥	باب الوقف على الالف التي تكون في اواخر الاسماء
١٠٦	باب الحكاية
١٠٧	باب تخفيف الهمزة
١٠٧	باب تخفيف الهمزة المتحركة اذا كان ما قبلها متحركاً
١٠٨	باب التثنية والجمع الذي على حدّها
١٠٩	باب تثنية ما كان آخره همزة
١١٠	باب الجمع الذي على حدّ التثنية
١١٢	باب النسب
١١٢	باب ما اطرده التغيير فيه من الاسماء في النسب
١١٣	باب النسب الى ما كان لامه ياء او واواً وكان قبله ساكن

١١٣	فصل : قول أبي علي : وفي الاضافة الى
	عدوة عدوي كما قلت في شنوءة شنئي
١١٤	باب الاضافة الى ما يحذف منه حرف من بنات
	الثلاثة من موضع اللام
١١٥	باب النسب الى ما يحذف منه آخره
١١٦	باب النسب الى الجمع
١١٧	باب العدد
١١٨	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
١١٩	فصل : رأي أبي علي في (اشياء)
١٢٠	باب المقصور والممدود
١٢٧	باب الجمع المكسر
١٢٩	فصل : جمع ما لحقته التاء من الابنية التي
	على ثلاثة أحرف
١٢٩	فصل : في تكسير ما كان على أربعة أحرف
١٣١	باب ما كان من هذه الاسماء التي على أربعة
	أحرف مؤنثاً ولم تلحقه علامة التانيث
١٣١	باب تكسير ما كان من الاسماء على فاعل
١٣٢	باب التصغير
١٣٣	باب تحقير ما حذف منه من بنات الثلاثة حرف
١٣٤	باب الإمالة
١٣٥	باب ما كانت فاؤه همزة
١٣٨	باب الادغام
١٤٠	فهرس المصادر والمراجع

فهرس الفهارس

١٤٩	فهرس الآيات القرآنية
١٥١	فهرس الأحاديث
١٥١	فهرس الأمثال
١٥٢	فهرس الأشعار
١٥٥	فهرس الأرجاز
١٥٧	فهرس أنصاف الأبيات
١٥٩	فهرس الأساليب والأمثلة النحوية
١٦٠	فهرس المثنيات
١٦١	فهرس الأعلام
١٦٢	فهرس البلدان والأمكنة والمواضع والجبال والمياه
١٦٢	فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب
١٦٣	فهرس موضوعات الكتاب